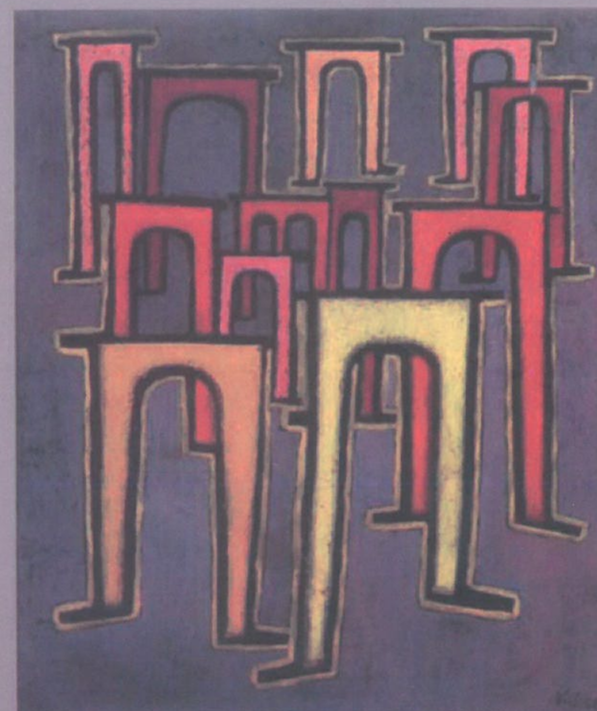
عدنان فحص

طبقات المجتمع اللبناني

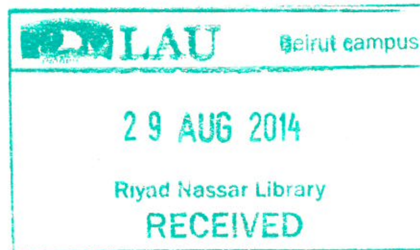
قبل الحرب ـ أثناء الحرب ـ بعد الحرب



عدنان فحص

طبقات المجتمع اللبناني

قبل الحرب - اثناء الحرب - بعد الحرب



الطبعة الأولى

تشرين الأول (٢٠٠٣)

المقدمة

هذا البحث هو دراسة علمية لواقع الأرضية التي يتكئ عليها الواقع اللبناني الاجتماعي انطلاقاً من منهجية البحث العلمي دون سواه وبالاستناد إلى بعض الكتاب والعلماء الغربيين في كيفية فهم الواقع الاجتماعي اللبناني ومميزاته.

لقد كنا نتحدث قبل الحرب عن مرحلة وصول لبنان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية إلى اللحاق باليونان وإيطاليا وبعض بلدان حوض البحر المتوسط. كان الأمر مجرد حديث وتفاؤل وحماسة. والآن أصبح الحديث عن المداخيل المتخلفة في بعض بلدان العالم الثالث حديثاً مهماً، بالإضافة إلى الدراسات العلمية حول التوسع الصناعي والزراعي ووضع الاستهلاك والبطالة.

يرى فريق من العلماء، على الرغم من أن الأرقام تعني شيئاً إلا أنها لا تعني كل شيء إذا ربطنا التعليم بالبيئة والتربية، فالأساليب المتبعة في التعليم تختلف من فئة إلى أخرى بل من مدرسة إلى أخرى. كما لا يعنى بتدريس البيئة ومخاطرها في كثير من المدارس.. ففصول الطبيعة والمراكز الدائمة للتعرف على البيئة ما زالت في أسفل أولويات كثير من المناهج.

فالواقع النفسي نموذج خصب للتفاعل مع الواقع الاجتماعي والتأثيرات الاجتماعية كما أن له تأثيراً على مجمل الظروف الاجتماعية،

ولا يمكننا فصل الشخصية الإنسانية عن واقعها الاجتماعي وتفاعلها معه.

إن نواة علم النفس تتأثر بالظروف الاجتماعية المحيطة وهذه أمور معروفة وتؤثر أيضاً في الواقع الاجتماعي المحيط، ولا يمكن فصل الأولى عن الثانية لأن المعادلات العلمية الحديثة تؤمن بالمنطلقات العلمية لكل من الواقع الاجتماعي والنفسي بالإضافة إلى التفاعل الخصب المتبادل.

مجتمع الحرب هو نوع من الهروب من الواقع إلى عالم المآسي والجنون والضياع والرفض... الحرب عند بعض الشعوب هي نوع من المغامرة بالحضارات الإنسانية والقيم والمبادىء والإنسان، إن التعقيدات الموروثة من الحرب تجعل دراسة الظروف الاجتماعية للواقع اللبناني عملاً ذا فائدة علمية وإنسانية وحضارية.

كما أن انخفاض مستوى التعليم مع انخفاض المداخيل يعني وجود مستوى تعليمي متخلف، وبيئة وحياة اجتماعية مضطربة، ومساكن تعاني من المشاكل الصحية والتنظيمية.

إن اللبنانيين اختبروا كيف تحكمت غريزة الشر والعصبيات وغرائز العنف، وكيف سيطرت المفاهيم والمؤثرات الذهنية المدمرة والذهنية العاجزة عن الانطلاق في جميع المجالات.

وفي رأينا أن العقلية الاجتماعية والسلوك الاجتماعي الذي يسهل شروط الحياة الاقتصادية ومراحل التنمية له أهمية كبرى في سيطرة مبدأ المصلحة العامة على حساب الأنانية في العلاقات الاجتماعية. كما أن الذهنية المتطورة يمكن أن تساهم في تطوير النظرة الموضوعية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، كذلك في مجال تطوير التربية والتشكيلات

التقنية، ولعل وجود الأجهزة الكفؤة ولا سيما في مجال التربية ما يساعد كثيراً على إنجاح الأفكار المتطورة.

مجتمع الحرب الذي كاد يقضي على البشر والشجر والحجر في محنة قاسية ومدمرة للشعب اللبناني بأجمعه، وهو لا يمكن بأي شكل أن يكون مدخلاً لبناء لبنان المستقبل، مهما تعددت النظريات والفلسفات والتحليلات النظرية التي لا يمكن أن تستند إلى حجة أو علم أو منطق أو عقل؛ همها الوحيد تبرير الدعوة إلى الخراب والغوص في مستنقعات ووحول ومتاهات كادت تجر لبنان إلى الهاوية إن لم تكن قد فعلت ذلك من قبل.

إن الحرب قضت على مفهوم التربية كوسيلة ناجحة لبناء المجتمع اللبناني الذي نطمح إليه، كما أن واقع الحرب قضى على أي أمل في توضيح مسؤولية الدولة في توفير تربية علمية وطنية تسعى لتحقيق ذات الفرد من جهة وتلبية حاجات المجتمع من جهة ثانية.

إن صفة المجتمع المتطور لا يمكن تحقيقها في ظل أجواء حرب لا تقيم شأناً لمفهوم الوطن ومفهوم المواطن ومفهوم التربية والإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتنمية الحس الديمقراطي بين المواطنين اللبنانيين.

لقد كان الواقع الاجتماعي في لبنان قبل الحرب سيئاً؛ وخصوصاً واقع الطبقة العاملة وصغار الموظفين والمعلمين والعمال الزراعيين، يضاف إلى ذلك فئات تعيش في حالة فقر دائم... ولكن الحرب قضت على جميع المكتسبات المحدودة التي كانت قبل الحرب، أقلها القضاء على القوة الشرائية لدى العمال وغيرهم، كما قضت على الطبقة الوسطى،

وتساوى معظم اللبنانيين بحالة الفقر والمرض والمصائب وفاق الغلاء الفاحش والتضخم الهائل جميع مشاكل المواطن اللبناني قبل الحرب.

كما أن الضربة القاضية التي تلقاها المواطن اللبناني إبان الحرب، ترافقت وسوء توزيع الثروة المفرط وانحسار التحصيل العلمي وهجرة الكفاءات والمؤسسات ورؤوس الأموال واستفحال الهيمنة الاقتصادية والتمركز الاقتصادي وزيادة القوى الاحتكارية.

ويساهم اتساع البطالة والتضخم بتصعيد وتسريع حالة التدهور في الواقع الاجتماعي وتكون النتيجة الانكباب على الملذات وتفشي المخدرات والتحلل الجنسي.

أما بالنسبة لمجال التعليم فقد ظهر تأخر تحصيلي لفريق من الطلاب، بالإضافة إلى التراخي في أداء الواجبات والتحصيل العلمي وصعوبات التركيز والانتباه والاستيعاب.

ولقد كان الانضباط في المدارس والجامعات مشكلة المشاكل أثناء الحرب، رافقه عدم شعور بالمسؤولية وازدياد أحابيل الغش والغرق في مشاكل ونشاطات ميليشياوية وسمت تلك المرحلة بميسمها الخاص.

ولقد تحدد مفهوم الوطن كالآتي "لبنان أرض واحدة وشعب واحد وحضارة تقوم فيه دولة ذات سيادة تامة في حدوده الحاضرة ويعيش فيه اللبنانيون على قدم المساواة لا يتقدم على ولائهم له لأي بقعة من الأرض ويكونون قيمة حضارية مميزة"[١].

(١) المركز التربوي للبحوث والإنماء ١٠/١٢/١٩٩١.

أما مفهوم التربية "ف عمل وطني جماعي شامل متنوع متطور تخطط الدولة وتتحمل مسؤوليته وحدها وتعتمد مجانية التعليم وإلزاميته وهي تتكامل وتتفاعل مع العوامل والتطلعات الاجتماعية والإنمائية الاقتصادية والسياسية"[١].

كما أن التخطيط التربوي هو العمود الفقري في عملية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع، والتخطيط الناجح يرتكز أصلاً على وضع استراتيجية خاصة أخذاً بعين الاعتبار واقع المجتمع وتوجهاته واحتياجاته الآنية والمستقبلية محدداً سلم أولوياته معتمداً الأسلوب العلمي لدراسة القضايا المتعلقة بكمية الموارد البشرية.

عدنان نجيب فحص



(١) المصدر نفسه.

آفاق اجتماعية واقتصادية

إن قشرة المظاهر المادية التي كانت وما زالت تغلف الواقع اللبناني عادت إلى هذا الواقع في التسعينات. فالعشائرية في التفكير والذهنية المتخلفة والأنانية والانتهازية التي تتحكم في معظم القطاعات. فالاقتصاد يمارس على صعيد التخطيط والتنمية بأسلوب يختلف عن الطريقة التي يمارس بها في البلدان الغربية المتطورة. ولعل افتقاد المجتمع إلى مؤسسات تحقق نسبة ما من الضمانات يوقع أكثر الأفراد في ظروف صعبة تحت وطأة الظروف والكوارث، نظراً لحالة التخوف الدائم على المصير والحيرة أمام المصائب والهزات الاجتماعية.

ففي بريطانيا مثلاً تدار القطاعات بواسطة أشخاص يملكون كفاءات عالية في حقل الاختصاص الصناعي والتجاري والمالي، وفي ذلك يتم تمثيل المستهلكين وتحيط بمجالس إدارة الشركات والمؤسسات.

وفي لبنان تكاد تكون شبه مفقودة النظرة الموضوعية لمفهوم الخدمة العامة والعدالة في توزيع المداخيل وتطوير قطاعات التربية والمفاهيم الاجتماعية والعلمية في خلق وحدة متوازنة اقتصادية اجتماعية ... ولعل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بسبب التدخلات السياسية جعل الوضع في لبنان أشبه بشركة كبيرة تتوزع فيها التعددية التي يتفرع منها أكثر من ١٧ مذهباً، بالإضافة إلى السعي الدائم لضمانة الامتيازات في تجمعات طائفية وتفكير قبلي ناتج عن طريقة تعامل التجمعات بعضها مع البعض الآخر. إن

طبيعة الواقع الاجتماعي اللبناني حاول أن ينظم أوضاعاً طائفية وفق ميثاق ١٩٤٣، والتي انبثقت من بعده قوانين الأحوال الشخصية وتركيز التناقضات الطائفية والسياسية من خلال تكريس زعامات ودفعها إلى السلطة وتجميد زعامات أخرى لتسهيل السيطرة الطائفية لزعامات تقليدية داخل مجتمع الطوائف.

إن ملاحظة سريعة لما هو عليه واقع المجتمع اللبناني السياسي والاجتماعي يظهر أهمية الزعامات السياسية والزعامات التقليدية في تقرير مصير مع المواطنين على الصعيد الاقتصادي للحصول على وظائف أو التزامات من الدولة.

هناك المصالح المتبادلة بين الزعامات والموظفين النافذين، وهناك المكاسب المتبادلة ونوع من العلاقة بما يسمونه الاستزلام السياسي الذي يندفع باتجاهه صاحب المصلحة. إن التخلف هو حالة ذهنية تبدأ أساساً بالتخلف الفكري الذي لا يعنيه كثيراً مبدأ المصلحة العامة ومصلحة الأكثرية... هذه العقلية السياسية السائدة في لبنان تؤثر سلباً على الأوضاع في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين أبناء المجتمع الواحد، هنا لا بد من الإشارة إلى أهمية التخطيط الاقتصادي في الدول الليبرالية المتطورة حيث يعين اتجاه الاقتصاد وإلى أين يذهب اتجاه اقتصاد البلاد في المدى السنوي والمتوسط والطويل الذي يصل أحياناً إلى عشرين سنة.

ففي جامعة باريس مثلاً يدرس التخطيط الاقتصادي ويدرس أيضاً التخطيط الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتطورة، وهذه من المواد الأساسية المهمة في مرحلة سني الجامعة ومرحلة الدكتوراه.. وكان يطلب

في بعض الأحيان دراسات مقارنة بين تقنية التخطيط في إحدى الدول المتطورة وإحدى الدول النامية وإجراء المقارنات والمفارقات الدقيقة بينهما.

ذكر الأب لوبريه في محاضرة له في عام ١٩٦٣ بأن مشكلة لبنان الاقتصادية تتلخص بما يلي:

١ ـ الخلط بين التخطيط الاشتراكي والتخطيط الرأسمالي الذي يعين اتجاه التنمية والاقتصاد.

٢ ـ فقدان الإحصاءات الدقيقة الضرورية لعملية التخطيط الاقتصادي.

٣ ـ فقدان الثقة بين المواطنين والسلطات العامة.

في عام ١٩٦٨ وبالتحديد في ١٣ ـ آيار في باريس كانت المظاهرات العمالية والطلابية والكادرات العلمية والفنية من فتيات وموظفات وعاملات تعم باريس والضواحي. وهي تتظاهر راكضة حفاة الأقدام تحت المطر وتصرخ بأعلى صوتها مطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتغيير.

لقد كانت التظاهرات الضخمة الهادرة التي هزت فرنسا والعالم في ذلك الحين تجمع الشباب والرجال والشابات والأمهات في مسافة طويلة تتقدم بسرعة لاختراق المساحات والشوارع والجماهير المحيطة.

كانت الطالبات والعاملات والموظفات في طليعة المظاهرات، وكانت تتحدى المطر والمسافات المرهقة كي تدافع عن حقوقها الاجتماعية والمطالب المعيشية وتحسين الضمانات الصحية والاجتماعية وإصلاح شؤون التربية والمناهج التعليمية في الجامعات وغيرها. لقد كان معدل التوسع الاقتصادي في فرنسا في ذلك الحين حوالى ٥,٥% بحسب الخطة

الخامسة الفرنسية في عهد الجنرال ديغول، ولكن الطبقة الوسطى والطبقة العاملة بقيت على هامش التطور الاقتصادي المحدود نظرياً. ولا يمكننا استبعاد الظروف والعوامل السياسية عن الموضوع في لبنان، فأكثرية الناس تشكو من تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي. والمنظمات النسائية دورها محدود وهذا يعود بالفعل إلى انقسام اللبنانيين بسبب النزاعات الطائفية والمذهبية وضياع حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية في هذه المتاهات الصعبة والشائكة التي تكاد تدمر النفس والعقل.

إن المطالب الاقتصادية والاجتماعية في لبنان لا يمكن الحصول عليها بالتمني ومناقشات الصالونات، بل بتبني الأجيال الجديدة والصاعدة من الشابات والشبان والعمال والمزارعين والصناعيين والمثقفين، من الرجال والنساء والأحزاب والكادرات الفنية والإدارية وغيرها، إضافة إلى الشخصيات والهيئات اللبنانية المشهود لها بالنزاهة والإخلاص والمحبة لهذا الوطن خطاً علمياً اقتصادياً واجتماعياً يستفيد من تجارب الدول النامية والدول المتطورة والأفكار العلمية الاقتصادية الاجتماعية الحديثة في سبيل لبنان أفضل.

إن الكثير من الشباب والشابات اللبنانيين يعانون من الاستزلام السياسي في سبيل أمورهم المعيشية والحياتية، ووقعوا في "الأسر" بين أيدي السياسيين وأرباب النفوذ. وقد قيل إن الاستزلام السياسي في لبنان يبدأ من وظيفة "الحاجب" حتى المراكز العليا.

لقد ذكر البروفسور فرنادو أستاذ التنمية في جامعة باريس "تبدو الإصلاحات في أكثر الدول النامية كتخلي السلطة عن بعض مواقعها

وليست كنظرة عقلية، ومن هنا تتجاوز مرحلة السياسة الاقتصادية للدخول في استراتيجية تحديث التركيبات الموجودة"؛[١] كذلك ورد في مؤتمر التوطين البشري للأمم المتحدة أنه يتوقف نجاح التنمية على المشاركة الجماهيرية الفعالة في جهودها على أساس احترام الإنسان وحق الجماعات في تقرير مستقبلها بحرية. وقد ذكر نائب رئيس البنك الدولي "أن العدالة لا تمنع إعادة توزيع الدخل الاقتصادي وفي القدر الأدنى لا تعرقل إعادة توزيع الدخل الاقتصادي".

إن التنمية ترتكز على العقلية السياسية الداعية والمتطورة بالعلم والمعرفة والتخطيط كنظرة مستقبلية تهدف إلى تطوير البلد.

وهناك فئة مهمة من اللبنانيات اللواتي يملكن اختصاصات في الحقل الصحي والتعليمي والتربوي والصناعي والتجاري والزراعي والاقتصادي والمالي والتعاوني يمكنها أن تشكل قوة مادية ومعنوية في بناء لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ثم إن الدور الاجتماعي التي تمارسه المرأة اللبنانية يمكن أن يكون أكثر فاعلية بالتعاون بين الحركات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة على الصعيد اللبناني، على صعيد التأهيل المهني لمعاونة العاجزين والمعوقين الذين كثر عددهم بعد الحرب، وذلك لتعليمهم المهنة الملائمة في حال توفر النظرة الموضوعية للمفهوم والخدمات الاجتماعية الحديثة. بالإضافة إلى تنمية روح العمل التعاوني والقيام على الصعيد العام

---

(١) نظرية التنمية الاقتصادية، ص٢.

كفريق فاعل في البلاد عن طريق الاقتراحات الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لدور الدولة ورقابتها على حاجات المواطن الرئيسية كالمواد الغذائية الأساسية والطبابة والدواء والاستشفاء والسكن، بالإضافة إلى بعث القدرة على التحرك والانتظام في تعاونيات استهلاكية وزراعية وحرفية وإنشاء شبكة من اللجان الاستشارية تمثل المستهلكين يمكن أن تحيط المؤسسات الهامة وتضعها في أية لحظة أمام أي خطأ يحصل بالنسبة لصالح الشعب.

كانت "الخطة الخامسة " في عهد الجنرال ديغول "والخطة السادسة" في عهد الرئيس بومبيدو، والخطط العلمية الاقتصادية والاجتماعية في العهود اللاحقة في فرنسا.

وفي لبنان معظم اللبنانيين يشكون من الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، وهذا يعود إلى ذهنية وطريقة تفكير الفئة الحاكمة في البلد من جهة، وإلى انقسام اللبنانيين بسبب النزاعات الطائفية وضياع حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية في هذه المتاهات الصعبة والشائكة.

ولا يخفى على أحد تأثير القيادة السياسية والاقتصادية وتأثير هذه العقلية في فقدان روح التنظيم العلمي بين القطاعات الإدارية، وأسلوب العمل وعلاقات الإنتاج والتطور والإنماء.

هنا تعرض بعض العناوين والأفكار العامة حول كيفية تطوير عملية الإنماء.

إن مفهوم التنمية يستوعب المفاهيم المجردة، لكنه تطوير اقتصادي ومقياس مقدار النمو لأنه يحولها إلى ضرورة تنمية القوى البشرية التي تعتبر

هدف التنمية الاقتصادي والاجتماعي والإداري والثقافي أيضاً"[1].

أما الدكتور جورج قرم فكان صريحاً عندما أشار بتاريخ ١٠ / ٨/ ١٩٩٢[2] إلى أن "لبنان اليوم لا يزال آخر مجتمع عثماني على قيد الحياة إنه يرفض الموت بإصرار وعناد كما يرفض التجزئة والتشرذم لقد سعى الكثير من لبنانيين وغير لبنانيين في السنوات الأخيرة كما حدث في القرن الماضي إلى تفتيت المجتمع العثماني اللبناني لخلق دويلات على النسق الطائفي ونزف لبنان وعانى أبناؤه أبشع المعاناة وأصعبها في توزعهم الشتات عبر البحار في أميركا وأوروبا وأفريقيا وأستراليا ومات منهم من مات وأقعد من أقعد".

مسكين هذا اللبناني إنه ينتمي إلى العهد العثماني الذي ولى إلى غير رجعة ينتمي إلى عهد الملل. إنه في غمرة الحياة الحديثة وعالمها قبل الضيق ليعثر على مفتاح للدخول إلى العصر الجديد بنفسه... وبالطبع لن يجد اللبناني من تلك المفاتيح جميعها فهي كلها مصبوبة من معدن واحد هو معدن الطائفية وإن كان مطلياً بأجمل الرسوم التي تذكر بالعالم بالحديث أو القديم.

"مسكين اللبناني، ممنوع عليه أن يكون إنساناً طبيعياً في بلده. عليه فقط أن يكون جزءاً بسيطاً وضئيلاً من طائفة".

"أما في لبنان فالعياذ بالله وأين لنا أن نشهد مثل هذه البدعة والكفر. فلبنان الحديث وطن الطوائف وليس موطن الإنسان لا حياة للإنسان

(١) الجزء الثاني ـ ص ٢٣.

(٢) ملحق النهار، ١٠/٨/١٩٩٢.

فيه... ألا يدرك أن الطائفة هي المهمة أو بالأحرى أكثر منه أهمية كإنسان، ذلك أن صوت المؤرخ الطائفي مسموع ويلقى ترحيباً عالياً كذلك صوت الصحافي إذا كان طائفياً وصوت المثقف وحامل البندقية. أما صوت الإنسان اللبناني فمن يسمعه..."

"...أرحموا لبنان جباله ومدنه واحترموا أجدادكم الذين عايشوا عهود ما قبل الطائفية الحديثة(...) احترموا أمجاد هذا الجبل المقدس الذي نشأ فيه كبار الناسكين والفقهاء. احترموا أمجاد تلك المدن التي كانت في العصور القديمة مهد الحضارة العالمية وأصبحت اليوم مجرد قبور حيث تطمر في عاصمتكم آخر معالم وجودكم التاريخي بحجة إعادة الإعمار".

"...لذلك فإن النهضة العربية ستأتي مجدداً من ربوع لبنان وسنسعى للخروج من الجاهلية إلى النور، فما تزال الشعلة كافية لدى جميع اللبنانيين الذين لا يعبدون الأصنام والباحثين عن المفتاح غير المزيف للخروج من الظلام إلى النور".

في التاريخ الفرنسي الحديث هناك محاولات لتصحيح ذلك عبر ربط التغيير الاجتماعي الاقتصادي بنوع آخر من التغيير أي تغيير الذهنيات الجماعية.

حتى هنا مع ذلك يوجد نقص في مكان ما من كتاباتنا للتاريخ يحتاج إلى إظهار المسارات التاريخية بوصفها منعكسة في عقول أفراد يكونون قادرين عن الإفصاح عنها وإذ يفعلون على تغيير طبيعتها.

هناك طبعاً خطر في ذلك.. خطر أن يقال علناً أو ضمناً إن كبار المفكرين الفرديين هم القوة المحركة للتغيير التاريخي. والحال أنهم وإن

لم يخلقوا التغيرات بأنفسهم ليستطيعوا أن يعطوها معنى وفك غوامض هذا المعنى هو الجزء الأساسي من عملنا كمؤرخين إذا فكرنا. السلطة والثروة يمكن أن تكونا مبدأين منظمين للفكر التاريخي وكذلك يمكن أن تكونا الحقيقة.

هناك مداخلة ألقيت في المؤتمر العام للمهجرين ورد في بعضها ما يلي "إن أهالي المناطق سيعاودون زحفهم إلى الضواحي والسواحل ومناطق الازدهار مرة من العدو المحتل في الجنوب ومرات من الجوع والإفلاس وخسران المواسم واحتكار السوق وتواطؤ المسؤولين".

إن انفجار حرب ١٩٧٥ كان في أحد وجوهه انفجار لأزمة الإنماء الظالم المتمركز في مكان واحد. وقد حاول أبطال الثورة "الاستباقية" ومنظورها أن يفكوا هذا الطوق التي شكلته أحزمة البؤس بتهجير أهلها فاحترق لبنان واحترقوا: ففي المسألة السكنية تزداد الأزمة ويزداد الغلاء وتزداد المخالفات. والدولة وأصحاب الرساميل لا يبنون إلا على قياسهم ولا ينظر أحد إلى المهجرين والفقراء والمزارعين والموظفين وأصحاب الدخل المحدود. وفي فرص العمل تتوزع المراكز والوظائف على أفراد الطاقم الحاكم... أي موظفين سيديرون لبنان وقد أتوا من ضمن "الكوتا" والواسطة والانتماء إلى زعيم طائفي أو حزبي أو إلى الميليشيات.

نتابع استعراض بعض الأفكار لدى الخبراء الغربيين في التاريخ اللبناني والواقع والحياة والعقلية اللبنانية ولا يسعنا إنكار البروفسور دومينيك شيفاليه وفضله على دراسة التاريخ اللبناني، فهو من أكثر الشخصيات العلمية في فرنسا تشجيعاً للدارسين الجامعيين الشباب اللبنانيين والعرب.

يتكلم شيفاليه على النظام البرلماني اللبناني بقوله "لا تسيطر على هذا البرلمان عائلات بطريركية وقبلية في إطار طائفي وهذا بعيد جداً عن النظام البرلماني الفرنسي أو البريطاني أو غيره". ولفت نظري أيضاً أنه مركزاً لسفارات غربية ضخمة، وكان العديد من رجال السياسة والثقافة العرب يقصدون بيروت بحثاً عن ملجأ أو حرية تعبير. وهكذا كانت تعيش بيروت غلياناً مضللاً، فلبنان كان يفتقد في الوقت نفسه إلى سلطة حقيقية باستثناء المحاولة اللافتة لإقامة سلطة في فترة فؤاد شهاب".

"بالفعل أعتقد أن عملي الذي قلب عادات فكرية مترسخة في لبنان كان بالنسبة لي تأملاً يقوم به مؤرخ سعياً في سبيل معرفة حقيقة مجتمع يتستر وراء العديد من القناعات والأساطير الطائفية من شتى الأنواع، في حين أن قطاعاته تتشابه كثيراً في العمق. المسيحيون يقولون إنهم لا يشبهون المسلمين والمسلمون يقولون إن المسيحيين يقفون عائقاً دون تحقيق الوحدة العربية. في الحقيقة، إنهم يتشابهون كثيراً إذا ما نظرنا إلى ما يؤسس بنى المجتمع".



الفصل الأول

الواقع الاجتماعي

إن واقع العقلية في مجتمع ما يحدو بنا إلى فهم التركيبة الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع. إن واقع العقلية المسيطرة يدلنا على طريقة التفكير واالتأثيرات الذهنية وكيفية معالجة المشاكل الجوهرية، إذ إن سيطرة الذهنية العشائرية والانتهازية تؤدي إلى فشل مراحل التنمية وإلى فشل تجربة التصنيع والإصلاح الزراعي، نظراً إلى عدم استعداد العقلية العامة لاستيعاب العلوم المعاصرة والتكنولوجية الحديثة.

كما أن طريقة تفكير السياسيين في بلد ما وملامح الذهنية المتطورة، يمكن أن تؤدي إلى نشوء منطلقات أساسية في عملية البناء الإنمائي، منها النظرة الموضوعية لمفهوم الخدمة العامة والعدالة في توزيع المداخيل وتطوير التربية والتشكيلات التقنية، بالإضافة إلى تنمية المفاهيم العلمية لخلق وحدة اقتصادية منظمة ومتوازية. لقد أكدت الحروب اللبنانية بأن العلم والحضارة في لبنان تشكل قشرة حضارية، وأن طريقة التفكير والمفاهيم السائدة ومظاهر العلم التي يكتسبها بعض المتعلمين تحول دون تغلغل الروح العلمية إلى جوهر الفرد والمجتمع.

إن الثقافة والتطور والاطلاع العلمي وحيازة ضروب المعرفة وطريقة التفكير والمفاهيم الحياتية والإنسانية والآفاق الحضارية الحديثة والتعمق في الفكر الإنساني.. جميع هذه المفردات ترتكز أساساً على الكتاب وقراءة الكتاب وعلى نسبة القراء بين طبقات الشعب وعلى المعدل العام لقراءة

الكتب المختلفة ما بين علمية وفكرية وأدبية وإنمائية.

تشير الإحصاءات أن ثلاثة فرنسيين من أربعة يقرأون كتاباً واحداً على الأقل في العام وقبل سنة ١٩٧٣ كانت نسبة الذين لا يقرأون أي كتاب تصل إلى ٢٩٪ من السكان والنسبة تدنت حالياً إلى ٢٦٪.

فأكثر الناس قراءة يتجاوزون خمسين كتاباً في العام وكذلك فإن أكثر الذين يقرأون تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين. إن أكثر الناس قراءة هم أهل المدن وإن عدد القراء في المدن الكبرى على وجه العموم ارتفع إلى نسبة ٨٠٪ بحسب التحقيق.

كتاب الجيب الذي يعتمد عليه في نشر القراءة وتصحيحها فإن دائرة انتشاره الأوسع هي بين صغار الشبان ١٥ ـ ٢٤ سنة.

أما الأبحاث السياسية والفلسفية الدينية والمؤلفات النفسانية فهي متوافرة لدى ٣٦٪ من مالكي الكتب.

من ناحية المكتبات العامة فإن ١٤٪ من الفرنسيين مسجلون فيها، وهذه نسبة لم تتغير من عام ١٩٧٣ حتى اليوم، ومن بين المسجلين في مكتبات عامة نجد أكثر القراء مثابرة واندفاعاً، و٦٣٪ منهم يقرأون أكثر من عشرين كتاباً في السنة وبينهم الذين يقرأون أكثر من خمسين كتاباً في السنة [١]

إن العقلية التجارية في لبنان دخلت أبواباً غير أبواب التجارة، ففي العمل السياسي مثلاً ترقد المبادىء في المتاهات، إذ إن الشطارة تعني

(١) تحقيق عن وزارة الثقافة الفرنسية حول قراءة الكتب. نشر وتحقيق وملاحظات جريدة "اللوموند."

التزييف والخداع الذي يأخذ مكانه على العرش.

لقد ورد في قول للإمام علي بن أبي طالب (ع) ما يلي "إياك والاستئثار بما الناس فيه أسوة".

لقد ذكر عالم اجتماعي بريطاني ان المجتمع اللبناني قد حول المال إلى العنصرالمتحكم في الحياة. وفي الواقع إن المال غيّر لبنان بصورة أساسية لم تعرف حتى في بلدان الخليج.

"يوم كنت أعيش في لبنان لم أكن أتحدث عن الشخصية اللبنانية، ولكن هناك اتجاهات متناقضة في المجتمع اللبناني وهذا ما أعنيه... لقد كان الوضع مدهشاً من حيث عمق التناقض في المجتمع لجهة الترف والثروة".

"... ووجدت كيف يقفز الناس من مستوى إلى مستوى، فالشخص الذي يهدد بالقتل كل من يدوس على كرامته يتحول فجأة إلى حمل وديع أمام من هو أعلى منه".

في نظرنا أن أسباب فشل بعض مراحل التنمية يعود إلى عدم استعداد العقلية العامة لاستيعاب العلوم الحديثة والتكنولوجيا المعاصرة والدليل على ذلك فشل تجربة التصنيع والإصلاح الزراعي في العديد من البلدان النامية، والسبب يعود إما إلى نفوذ الشركات الاحتكارية التي تسيطر على مقدرات الاقتصاد أو التي تقوم بأعمال الرشوة التي تضمن مصالحها بالدرجة الأولى من دون النظر إلى مصلحة البلد وتقدمه.

كما أن تخلف الأجهزة الإدارية وسيطرة العقلية العشائرية والانتهازية والرشوة تفقد فعالية هذه الأجهزة، وتصبح مشاريع الريّ والسدود

والطرقات والمستشفيات وباقي الخدمات بعيدة عن مفاهيم المصلحة العامة.

فأهمية الجهاز الإداري والكادرات الغنية المتطورة تقودنا إلى البحث في العقلية السياسية التي تسيطر على هذا الجهاز في عملية الإنماء الاجتماعي والاقتصادي، فالعقلية السياسية الواعية التي تؤمن بالعلم والتخطيط والمعرفة كنظرة مستقبلية، والقيادة السياسية المخلصة تستطيع أن تفرض أفكارها المتطورة على الكادرات المنفذة للمشاريع العامة وعلى المشرفين على تنفيذ هذه المشاريع وتشجع الاختصاصات في تسلم مهامها وتبعد العناصر الطفيلية التي تعتاش من الفساد المتفشي داخل الأجهزة.. ومن خلال النظرة المستقبلية يمكن للقيادة السياسية أن تفرض سياسة ضريبية عادلة على المداخيل بحيث تزيد الأموال اللازمة للاستثمارات الطويلة الأمد للدولة.

ولا بد لنا من الإشارة إلى أن عملية الإنماء بشكل عام تفرض إحداث تغيير في الهيكل الاجتماعي وتحديث سريع للهيكل الاقتصادي يعيد توزيع الدخل وسيطرة الدولة على سوق الموارد الطبيعية للبلد ومعالجة خدمات التنمية الأساسية كالصحة والتعليم.

كما أن التنمية ليست مجرد أرقام تنشر في التقارير أو ازدهار اقتصادي تتمتع به فئة من رجال المال، ولكن تنمية العقلية الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، بحيث تسيطر مبادىء الحق والعدالة وتكافؤ الفرص والنظرة الموضوعية لتحليل الأمور التي تتفرع من الوجدان والضمير المهني الضروري جداً لعملية البناء الإنمائي.

لقد ذكر الرئيس الفرنسي ريمون بار بأن الدول الغربية مرت بمراحل ثلاث قبل الدخول في عالم التطور التكنولوجي والعلمي الحديث.

أولاً: مرحلة تحضير للواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وفي أثناء هذه المرحلة تحدث في المجتمع التطورات والتفاعلات البطيئة التي تهيّىء للمرحلة الثانية والتي يسمونها مرحلة الإقلاع.

ثانياً: مرحلة الإقلاع التي تمتد من ٣٠ إلى ٤٠ عاماً تحت تأثير زيادة نسبة الاستثمارات بحيث يجتاز الاقتصاد مؤشر النمو.

ثالثاً: مرحلة التطور والنمو.

هنا جدول يحدد فترة الاقلاع في بعض البلدان

بريطانيا	١٧٨٣	١٨٠٢
فرنسا	١٨٣٠	١٨٦٠
اليابان	١٨٧٨	١٩٠٠
كندا	١٨٩٦	١٩١٤
السويد	١٨٦٨	١٨٩٠

ويتابع الاقتصادي شرح رأيه قائلاً بأن التحولات الاجتماعية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية وتكون حافزاً لها بحسب الأهمية.

١ ـ تشكيل وحدة متماسكة وطنية وبناء عقلية وطنية تكون حافزاً تعطي للشعب الانسجام والحماس الضروري لتحمل تضحيات مرحلة التنمية.

٢ ـ العقلية الاجتماعية والسلوك الاجتماعي الذي يسهل شروط الحياة الاقتصادية ومراحل التنمية.

٣ ـ سيطرة مبدأ المصلحة العامة على حساب الأنانية الشخصية والعلاقات الاجتماعية وهذا يعني بأن أعمال الأفراد تقاس بمدى الخدمات التي حققوها والخدمات التي وفروها بحسب القواعد العامة المجردة مستقلة عن الارتباطات الشخصية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة.

٤ ـ الاهتمام بطاقات الفرد والاستفادة منها دون النظر إلى ولادته ونظام القرابة والوراثة.(١)

لقد أورد البروفسور فرنادو في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية ما يلي:

"تبدو الإصلاحات في أكثر الدول النامية كتخلي السلطة عن بعض مواقعها وليست كنظرة عقلية. من هنا تتجاوز مرحلة السياسة الاقتصادية للدخول في استراتيجية تحديث التركيبات الموجودة"(٢)

لقد ذكر الأب لوبريه رئيس بعثة إيرفد الفرنسية للتنمية: "إن لبنان ينقصه أكثر من الماء والطرقات والكهرباء بل التشكيلات والمجموعات المخلصة كلياً للخير العام"(٣).

إن لبنان يعاني من ظاهرة الاستزلام السياسي للوصول إلى الوظيفة. لقد كرس أحد الخبراء الأجانب فصلاً خاصاً عن الاستزلام ولم يستطع أن يترجم هذه الكلمة فبقيت على حرفيتها اللبنانية دون أن تترجم إلى الفرنسية أو الإنكليزية... ويبدو أن تسلسل العلاقة والمصالح السياسية والانتخابية

---

(١) البروفسور بار ـ التحليل الاقتصادي، باريس، ص ١٣٧.
(٢) نظرة التنمية الاقتصادية ـ فرنادو، باريس ١٩٧٠، ص ٢٠٣.
(٣) الجزء الأول، ص ٣٣٨.

والخدمات الوظائفية هي محور العلاقات التي تبدأ بالمفتاح الانتخابي وتنتهي في القمة في النظام اللبناني.

لقد ذكر عن المسؤولين اللبنانيين ما يلي: "ففي مفهوم البعض ممن وصلوا إلى الحكم بالقوة أو بالاستفتاء أن السلطة هي توزيع المناصب والمغانم على الأنصار والمحازبين الذين ساعدوهم في الوصول إلى الحكم دونما أي اعتبار آخر بحيث يتحول الحكم إلى مجرد جوائز ترضية لفريق معين أو حزب معين أو زبائن معينة.

"كذلك إذا جعلت الطوائف الدينية المتعددة كما هو الحال في لبنان همها الوحيد توزيع المناصب والخدمات بصورة نسبية فيما بينها دون النظر إلى أبعد من ذلك فما هي الفائدة التي تجنيها الأمة بمجموعها".

إن الصفة المذهبية ليست هي المعيار لتقييم مقدرة الموظف وكفاءاته فما هي الفائدة من عملية جمع وقسمة عدد من الموظفين وفقاً للأديان والطوائف؟ المهم هو الاستحصال من هؤلاء الموظفين على عمل ذكي ونزيه وسريع.

وحتى لا يكون هذا الإصلاح الإداري المرتقب عملاً مرتجلاً يؤدي إلى عكس النتائج المرجوة منه لا بد من تنبيه الذين سوف يقدمون عليه إلى ضرورة استنكار الخصوصية اللبنانية التي لا تتحمل الإجراءات الجذرية والراديكالية بسبب تركيبة لبنان الاجتماعية القائمة على هذا الموزاييك الغريب العجيب من الطوائف والمذاهب والأخلاق العرقية والمناطقية والعائلية والعشائرية وما إلى ذلك(١)

---

(١) مصطفى الزين ـ السفير ٢٥/٥/١٩٩٢.

وفي رأينا لا بد من عرض أهمية الإحصاء والتخطيط على صعيد الإنماء البشري وعدد التشكيلات التقنية في كل قطاع، والعمال والفنيين والعاديين... وفرص العمل الموجودة... بالإضافة إلى استيعاب التقنية الحديثة في حال إقامة تجمعات صناعية، وقدرة المناطق على استيعاب أنواع معينة من الصناعة دون غيرها. كل هذا يعطينا فكرة أولية عن أهمية التخطيط على صعيد التنفيذ الحالي وعلى صعيد الإنماء المستقبلي.

والتخطيط على صعيد الوطن يختص بتحديد نسبة النمو الاقتصادي للدخل الوطني وتوزيعه بين الاستهلاك والاستثمار. وتقسيم الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص...

والتخطيط على المدى القصير يهدف إلى تحقيق التوازن النقدي والمالي للاقتصاد وهو عادة يكون سنوياً. بينما التخطيط على المدى المتوسط يعتمد على تخطيط التنمية الاقتصادية التي ترتبط بنسبة الدخل الوطني المعد للاستثمارات، ويعتبر البعض أن المهلة بين أربع أو خمس سنوات تعبر عن حاجات التنمية بصورة أفضل. وهناك الخطة البعيدة المدى التي تعتمد على التجهيزات المنتجة وعلى ثمرات الإنتاج الاجتماعية، يضاف إلى ذلك حسابات الأجيال اللاحقة وعقليتها ومدى فهمها لعلاقات الإنتاج علماً بأن القوى الفاعلة تتجدد كل ٢٠ أو ٢٥ سنة.

لقد أورد البروفسور مارشيسكي، أستاذ التخطيط في جامعة باريس، ضرورة حسابات التخطيط الآتية:

١ ـ حساب القوة العاملة في إطار مجموع السكان وهو عنصر أساسي لتقدير عنصر الطلب والإنتاج، هذا مع العلم بأن التخمينات أو التقديرات

الديموغرافية المستقبلية تكون مؤكدة في حالات المدى القصير أو المتوسط. غير إن الحسابات تصبح تقديرية عندما تجاوز حسابات التخطيط مدة عشرين سنة.

٢ ـ مصادر الطاقة والثروة والوسائل التقنية اللازمة التي تقدر الوقت اللازم للاكتشافات العلمية أعلاه لاستخدام أفضل للطاقة والثروة الاقتصادية وهذا ما يدعو للأخذ بعين الاعتبار الاكتشافات الممكنة والمساعدات على إنتاج أفضل.

٣ ـ الشروط السياسية والاقتصادية في باقي أجزاء العالم.

هذا على صعيد التخطيط بشكل عام. أما في لبنان فالتخطيط على صعيد تقدير التشكيلات التقنية المتخرجة وربطها بسوق العمل الصناعي والزراعي، بالإضافة إلى ربط التعليم الجامعي بحاجات التنمية وتطوير التعليم، وملازمة تطور الاحتياجات المستقبلية على صعيد القدرات البشرية المتخصصة والمهنية الضرورية للتنمية الزراعية والصناعية...

هذه المبادىء والمفاهيم غير مطبقة في لبنان حتى الآن، علماً بأن الدول المتطورة تحسب وتقدر الخطة المستقبلية في تطوير وتوجيه الأسعار بحيث تتمكن الدولة من تشجيع بعض المنتوجات الاستهلاكية وبعض القطاعات الإنتاجية المختلفة مع اقتراح التدابير اللازمة في مجال التعرفة والاعتمادات والقروض والتحويل والضرائب وسياسة توزيع المداخيل وثمرات الإنتاج، بحيث تتحقق أهداف الإنتاج والاستثمار والاستهلاك...

ولا بد لأي خطة في لبنان المستقبل بأن تأخذ بعين الاعتبار القضايا التالية:

١ ـ عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية وخصوصاً القطاع الزراعي ـ كما أسلفنا ـ وتخلفه عن قطاع الخدمات والتجارة. . .

٢ ـ عدم كفاية أو توافق التركيب المصرفي مع ضرورات التنمية بسبب فقدان مصادر التمويل المتوسطة والطويلة الأجل.

٣ ـ اتباع سياسة توزيع المداخيل وحساب مدى تأثيرها على مجموع الطلب العام.

٤ ـ حساب العلاقة في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتحديد نسبة زيادة الاستثمارات وتطور قطاع الصادرات.

٥ ـ قضية البطالة، والمخارج اللازمة لتشغيل الأدمغة والاختصاصيين (اللبنانيين) المنتشرين في مختلف بلاد العالم.

٦ ـ التوسع الديموغرافي وزيادة عدد دارسي العلوم النظرية وكثرة عددهم (إذ إن عددهم يفوق الحاجة) وضرورة تطوير العلوم المهنية والاختصاص التقني بما يتلاءم وحاجات المستقبل.

٧ ـ التفاوت في توزيع المداخيل والإنتاج في المناطق والتأثيرات الاجتماعية الناتجة عن هذا التفاوت.

٨ ـ الخدمات والتجهيزات الاجتماعية، كالصحية مثلاً، وضرورة تطويرها ومعالجتها جذرياً لتستطيع تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

٩ ـ الجهاز الإداري وضرورة تطويره بعناصر كفؤة ونزيهة وخاصة تلك التي تختص بالضرائب والخدمات الاجتماعية.

هذه المبادىء نذكرها على سبيل المثال، وهي موجودة في مشروع

الخطة العامة لعام ١٩٧٠ والتي بقيت أمنيات أي من دون أن تبصر النور. . .

هذه المبادىء الأساسية الضرورية للبنان المستقبل الذي يواجه التحدي بالتحول إلى دولة عصرية أو يبقى راسخاً في قيود الحيرة والاضطراب والإحصاء، بحيث تسمح بزيادة الجهد للمناطق المتخلفة وفي خلق نواة للتنمية بواسطة الاستثمارات العامة الأساسية من قبل الدولة. . . [1]

نبدأ حديثنا عن بعض أعمال التخطيط والإسكان في فرنسا، ثم نتابعه بعرض الإحصاءات اللبنانية الصادرة عن وزارة الإسكان.

ففي فرنسا مثلاً، تبلغ كثافة السكان أقل مما هي في الدول الصناعية والأوروبية (٥٢,٦) شخصاً في الكلم المربع مقابل: (٦١,٦٧ في ألمانيا الغربية) (٥٥,٨٠ في بريطانيا) (٥٤,٣٥ في إيطاليا).

تملك فرنسا أراض طبيعية واسعة. فالمدن لا تشغل سوى نسبة ١٠ بالمئة من الأراضي الفرنسية. والريف يشكل أراضي بنسبة ٩٠ بالمئة. وفي رأي الخبير الفرنسي "روش" أن الهجرة من الريف تعني أشياء كثيرة منها نقصان اليد العاملة في الزراعة، وزيادة العمال غير الزراعيين في واقع الريف الفرنسي.

وقد لاحظ الخبراء الفرنسيون بأن منازل الريف هي أقل تجهيزاً من غيرها من المساكن الفرنسية (أكثر من نصف المساكن في الريف تنقصها التجهيزات الصحية على الأخص) وقد أشار الخبير الفرنسي ايفين روش بأن

(١) يرى بعض الاقتصاديين ضرورة إنشاء تخطيط على الصعيد الإقليمي بحيث تؤمن أجهزة التخطيط في المناطق المشاركة في عملية التخطيط ومراقبة التنفيذ.

تخطيطاً سكنياً مناسباً للأراضي الفرنسية يمر بالدور المهم لأراضي الريف وتجهيزها المستوى الذي يعطي لأبناء المناطق ظروف الحياة المرضية لهم ولجميع الفرنسيين.

وحاجات السكن تفرض البحث بالقضايا التالية:

١ ـ اختيار السكن ومكانه بالنسبة إلى المدينة أو إلى مكان العمل والمدرسة.

٢ ـ رغبات طالبي السكن بنوع المسكن وتجهيزه ومكان البناء.

٣ ـ تقديم منجزات التكنولوجيا في ميدان البناء والإسكان.

٤ ـ تشجيع التجديد والابتكار في نوعية المنازل المعدة للسكن.

نلاحظ مما ذكر الاهتمام بالتنمية في الريف وارتباط تخطيط المدن بالتنمية الريفية. وهذا يعود إلى الارتباط القائم بين الريف والمدينة في تنظيم الإسكان، وتحاشي خطر الانفجار السكاني.

لقد ذكر مؤتمر "السكن والمستوطنات" التابع للأمم المتحدة الذي عقد في كندا عام ١٩٧٦ بضرورة الاهتمام بالريف من زاوية اقتصادية وزاوية سكنية لحل المشاكل السكانية... ففي البلدان النامية تقطن الأكثرية في الريف منعاً لخطر تفريغ السكان من الريف، والتضخم السكاني في المدن.

ومشاريع الإسكان في المدن ترتبط بالمستوى الاقتصادي للسكان في المدينة. فقضية الإسكان ترتبط بجذور الواقع الاقتصادي، وتوزيع الثروة الوطنية، والتفاوت الفادح بين مختلف المداخيل في الوطن الواحد.

ويهمنا الإشارة إلى بعض الأفكار التالية:

أولاً، ضرورة إنشاء مدن سكنية ريفية خارج بيروت لتخفيف الضغط عن العاصمة، وتبدو فكرة إنشاء تجمعات صناعية في الريف اللبناني وتوزيع الصناعة في كافة المناطق اللبنانية، وإيجاد فرص عمل جديدة لأبناء المناطق فكرة سليمة. ومن الممكن إقامة تجمعات سكنية تبعد حوالى ٢٠ إلى ٣٠ كلم عن العاصمة لإسكان ذوي الدخل المحدود الذين يرتبط عملهم وحياتهم اليومية بالعاصمة. وتعالج بعض الدول المتطورة المواصلات بين الريف والعاصمة بالأوتوستراد لتسهيل المواصلات، واستعمال القطار السريع للسرعة وتنظيم الوقت في العمل، علماً بأن المدن السكنية الحديثة تحوي المدارس والملاعب والمطاعم ودور السينما والمسارح والمستشفيات وجميع ما يحتاجه المواطن.

ثانياً، اضطلاع الدولة بتأمين المساكن لأفراد الطبقة العاملة والموظفين وخاصة في الحالة الحاضرة بعد أن توقف قطاع البناء عن العمل تقريباً، وأعمال التدمير التي لحقت ببعض المناطق في العاصمة وفي الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت وبقية المناطق المتضررة بفعل الأعمال الحربية.

وهناك خطوات مساعدة إضافية مثل إقامة مجمع بمشاركة الدولة بغية إنتاج مواد مصنوعة ونصف مصنوعة لبناء وحدات سكنية وإنتاج وحدات سكنية تامة مع التجهيزات اللازمة لتشييدها في مناطق ريفية خارج العاصمة، حيث أسعار الأراضي أقل بكثير مما هي عليه في بيروت.

هذه فكرة وليست حلاً لمشكلة يعاني منها لبنان الشيء الكثير. وتتراوح باقي الأفكار المطروحة سابقاً بين تشجيع التعاونيات السكنية،

وتقديم قروض عينية لأبناء العاصمة والضواحي، وهذه القروض تشمل مواد بناء وأدوات وتجهيزات وضمان رقابة الدولة في استعمالها. . .

ثالثاً، إيجاد هيئة مخططة تضم الاختصاصيين لتحديد المناطق في الريف وفي ضواحي مدن الريف لإقامة تجمعات صناعية وزراعية، أي ربط تصميم المدن المستحدثة في الريف بمشاريع صناعية وزراعية تحقق الاكتفاء الذاتي لإيواء التجمعات السكنية الحديثة.

وفي رأينا أيضاً:

إن الأكثرية من اللبنانيين تريد السلم، تريد الوفاق والمحبة، تريد الديمقراطية القائمة على العدل والحرية والمساواة. إن الأكثرية تريد لبنان المستقبل بعيداً عن التسلط والتحكم. . . بعيداً عن المصالح الطائفية بعيداً عن الحرب، لأن الخاسر الأكبر من الحرب هو لبنان ـ الوطن، تريده وطناً لجميع أبنائه يوحدهم ويجمع بينهم، وطن الحرية والمحبة الذي أبعدوه عن نفسه وعن محبيه لتسود شريعة الغاب، التي دمرته بالجهالة وفرقت بين أبنائه، في البيت الواحد، والمصنع والحقل والمكتب. . لقد وصلت الأكثرية اللبنانية إلى مرحلة ملت الشعارات والأفكار البعيدة عن حياة وروح اللبنانيين.

إن العقلية الطائفية السائدة هي التي ساهمت مساهمة كبيرة في دفع الاقتتال الطائفي، وكانت سبباً أساسياً في إطالة أمد الحرب المرتبطة ببعض التيارات الإقليمية في المنطقة. بالإضافة إلى أن معظم المجموعات المتحاربة من اللبنانيين كانت تسعى دائماً إلى ارتباطات ودعم وتسليح إقليمي وأحياناً خارج النطاق الإقليمي. . .

لقد خلق التهجير في أشكاله المختلفة حالات نفسية صعبة. زاد الحقد وتعمق بين أبناء المجتمع الواحد، وأصبح الاندفاع، والعاطفة الهوجاء والتعصب الشديد وبروز الغرائز سيد الموقف على الساحة اللبنانية. لقد تجمد العقل عن التفكير والتحليل، لم يعد له مكان في ظل هذه الحروب التي سببت الذل والفقر والمرض والألم والخيبة، لقد خلقت كآبة في النفس واللوعة والأسى على الفراق بين أبناء البيت الواحد، وأبناء الحي الواحد وأبناء المنطقة الواحدة. إن جيل الحرب، والصغار الذين عاشوا مآسي الحرب ومشاكلها وأهوالها، أصيب بعلة في النفس وفي التفكير. . . فانتشرت المخدرات بين أعداد كبيرة من الشباب. وأصبح الفلتان الخلقي، في بعض أوساط الشباب، مشكلة يعاني منها الآباء والأمهات. فالجو أصبح مهيأ للفساد والإجرام. . . وأصبح الحصول على المال هدفاً بذاته لدى الأكثرية تهتم بالحصول عليه، من الداخل، بوسائط مشروعة أو غير مشروعة.

لقد طرأت تغييرات كثيرة على اللبنانيين، وخصوصاً المهجرين، من الناحية النفسية. فالإنسان كما هو معروف، كائن يتكون من جزئيات تدعى الخلايا وهذه تكوّن الأعضاء المختلفة للجسم من عقل وروح. . . لقد فقد غالبية اللبنانيين الاسترخاء بفقد الراحة البدنية والذهنية. هذه الراحة التي تساعد كثيراً على تجديد النشاط النفسي والجسدي، فأصبحوا معرضين أكثر فأكثر للإرهاق العصبي.

إن القلق والتشنج العصبي وفقدان الذاكرة الجزئي والتوتر والهيجان. . . شيء طبيعي لمن يجتاز المحن النفسية ولمن يعاني من القصف المستمر واستشعارالخطر الدائم. . . هذه الظروف العصبية الصعبة

تمنعه، بالطبع، من الشعور بالسعادة ومن النجاح في الحياة.

إن حالة القلق والانفعال والخوف والذعر، التي عانى منها اللبنانيون، تكون عادة مصحوبة بعدد من الأعراض الجسدية تدل على وجود اضطراب في أجهزة الدورة الدموية والتنفس والهضم... كما في الجهاز العصبي المركزي أيضاً. لقد اهتم الفيلسوف هربرت سبنسر بفلسفة التبشير بالراحة والاسترخاء. لقد زادت حدة التوتر العصبي لدى الناس بشكل واسع بين الأفراد من جهة وبين التجمعات المختلفة من ناحية أخرى.

إن التوتر العصبي الشديد يستمر ردحاً طويلاً من الزمن يولد أحاسيس غير طبيعية في كل أجزاء الجسم. حتى أن الشخص ينظر في كل اتجاه إلا الاتجاه الصحيح... صاحبه لا يستريح من حالة القلق والتوتر إطلاقاً.

هنا، لا بد من الإشارة إلى انتشار الأمراض العصبية، في لبنان، أثناء فترة الحرب. هذا الانتشار السريع في أوساط الأطفال والشباب والكهول والمسنين أوقع مجموعة مهمة، من الطاقات الحيوية في الوطن، في داء الأعراض والعلامات المرضية مثل القلق والخوف والذعر...

هناك من يسمي الأمراض العصبية في لبنان بـ "داء العصر" وداء نتائج الحرب وما يتبعها من مشاكل حياتية وصحية وأمنية واقتصادية واجتماعية...

ومن العلامات الأخرى للتوتر الشديدة سرعة الغضب، الانفعال، عدم الصبر، حدة الطبع وفقدان اللذة في العمل، والرغبة الشديدة في تعاطي الكحول واالمخدرات، والشعور بالحزن والضيق، وعدم القدرة على التحكم في حركات أجزاء الجسم المختلفة... وقد تتأثر بالتوتر العصبي

أيضاً أعضاء معينة من الجسم فينتج عن ذلك عسر الهضم أو سرعة ضربات القلب أو صداع في الرأس... كما أن هناك علامات وأكثرها شيوعاً هو شعور الشخص المستمر بأنه مرهق عقلياً. وهذا الإرهاق العقلي يولد القلق وعدم القدرة على الاسترخاء أو النوم... وهذا بدوره يزيد من حدة الإرهاق. فتبدأ من هنا ما نسميه (بالدائرة الخبيثة) التي يصعب الفكاك من أسرها.

لا نزعم الإتيان بجديد عندما نقول بأن الارتباط وثيق وقائم، فعلاً، بين حالة المقاتلين النفسية وبين طريقة القتال، سواء كان القتال في المرتفعات أو المدن أو على الحواجز المنتشرة بين المقاتلين.

...وحالة الحرب وحالة القتال واستعمال أسلحة الميدان والقذائف التي تخترق الأذان وساحات القتال الرهيبة... كل ذلك يعكس حالة نفسية خاصة تعرض المقاتلين إلى التوتر العصبي الشديد وحالات عصبية متنوعة... كما أن المدنيين الآمنين، في بيوتهم، المعرضين للقصف الشديد وللآلام والأهوال والدمار هم معرضون أيضاً للوقوع في شرك الأمراض العصبية.

إن المشكلة السياسية الأساسية في لبنان هي مشكلة الزعامة السياسية التي لا تلعب (إلا نادراً) ورقة التعايش والاندماج بين الطوائف، لأن هذه الورقة تعني التغيير الاجتماعي المنظم ووصول نخب جديدة إلى السلطة. إن التفكك الطائفي أو عدم الاندماج بين الطوائف يسمح من جهته بإدانة حكم الطوائف. يعتقد فريق من الباحثين بأن عقلية الاستهتار بالوطن والحرية والدولة والمحبة والخير والإبداع، هي التي سادت، وأصبحت ترتكز عليها المفاهيم والقيم. هذه التغييرات وهذا التبديل للحقائق والقيم

الإنسانية، أوقع الإنسان اللبناني في دوامة العنف والموت والتعصب والجهل والتخلف.

فالشباب قلق متوثب، رافض، محب للحياة دون هاجس، فعلى سبيل المثال، يتحدث الباحث البولندي فوزينا كوفسكي عن تجربة بلاده الدينية. وأكد أن التعددية الدينية رصيد لصالح المواطنين وليست خطراً. وأن المسيحي يعيش بحرية أكبر في دولة غير مسيحية وعادلة، منه في دولة مسيحية وغير عادلة. مستشهداً بالقديس يوحنا "من قال إنه يحب الله ويكره أخاه كاذب. كم مرة لاحظنا أن أشخاصاً يخالفوننا الرأي والمعتقد، يجسدون هذه المعتقدات أكثر مما نجسدها نحن...".

وكما تساءل القس ادلريش شون الألماني، هل الديانات المتعددة هي السبب في الحرب؟ وهل الحرب، التي شهدها لبنان، هي حروب دينية... إن الديانات كثيراً ما تتخذ ذريعة لإخفاء أغراض غير نبيلة. وإنه ليس هناك من حروب نبيلة، لأنها تتحول عادة إلى حروب من أجل مصالح خاصة... صحيح إن الله خلق الإنسان على صورته، لكن هذا لا يعني إن على الإنسان أن يتخيل الله على صورته، كما لا ينبغي أن يجعل الإنسان من المجتمع، الذي يعيش فيه، مجتمعاً مطلقاً قائماً بذاته.

تؤكد نادين لوبلسكي برناد على اعتماد التعليم كوسيلة لتبديل المواقف الجماعية، وذلك عن طريق تطوير المجتمع، كالعزوف عن القتل الجماعي كوسيلة لحل المشاكل السياسية. فالسلام في نظرها، يعني أكثر من غياب العنف وزوال الحرب وأكثر من الأمن ونزع السلام، إنه توافق عام على واقع الحق والعدالة.

لقد جعل تشويه مفهوم العلم، والفكر كقيمة أساسية لنمو الإنسان

وترقيه، وبالتالي انقطعت الصلة بالفكر الإنساني الوسيع الذي يضمن تطورنا كإنسان راق حضاري عالمي، أصبح العلم سلعة والفكر ترفاً.

..."فالعائلة تبعث الآن، بدل الفرح والاطمئنان والعلاقات السوية والتوازن، حالات الحزن والضيق والقلق والتزعزع والكره إضافة إلى أن الجميع يطحن تحت أسنانه إحساس الزمن الضائع الذي تفتتت سدى في الحرب".

إن فكرة دراسة القوة العاملة في الريف والبطالة وطريقة تطويرها لتنفيذ المناسب على أساسها، وربط اليد العاملة بالأرض والصناعة الريفية على أساس حاجات وإمكانات الريف، كانت مجرد أمنيات بقيت دون أن تبصر النور. أما بالنسبة للقروض، فحصة القطاع التجاري منها تفوق الصناعة والتجارة والزراعة، بل جميع القطاعات الإنتاجية مجتمعة، علماً بأن القروض ذات الآجال الطويلة والمتوسطة محدودة بالنسبة إلى القطاعات الإنتاجية ومتوافرة في تمويل تجارة الاستيراد والعقارات...

وقد لوحظ إن قطاعات غير إنتاجية مثل العقارات وبعض الفروع الصناعية المسيطر عليها جزئياً من قبل الرأسمال الغربي هي التي تحصل على تمويل من المصارف الأجنبية المسيطرة. وتهدف سياسة تمويل تجارة الاستيراد والواردات من الدول الغربية إلى إعادة تصدير السلع المستوردة وتوسيع السوق المحلية.

نذكر هنا عرضاً لأهم المشاكل التي كانت تعانيها الصناعة لنصل إلى تأثير الواقع الصناعي اللبناني على الواقع الاجتماعي للطبقة العاملة ونتائجه قبل الأحداث:

أولاً، عدم اهتمام الدولة بمبدأ "التخطيط الصناعي" وهذا يؤدي بدوره إلى إهمال العلماء والبحث العلمي لتحديث الإنتاج وتطوير الصناعة. ومن هنا تبدأ هجرة الأدمغة والطاقات العلمية والفنية... يضاف إلى ذلك ربط التعليم العالي بحاجات الصناعة والاقتصاد الوطني. علماً بأن تخريج حوالى ٢٢٠٠ طالب مهني من جميع الفروع ما بين ١٩٦٤ ـ ١٩٨٠، بحسب تقديرات أجهزة التصميم سابقاً، لا تعادل سوى ربع المطلوب من العدد اللازم لسوق العمل في لبنان.

وكان من الممكن تعميم التدريب المهني المتطور في لبنان لتخريج أياد ماهرة وتقنيين اختصاصيين للصناعة اللبنانية. فالمهنة والاختصاص المهني بالإضافة إلى الآلة، تشكل أساس الصناعة وتعتبر من الناحية الاجتماعية صمام الآمان لأبناء المناطق التي تتوافر فيها الأيدي العاملة المتبطلة.

ثانياً، الظروف الفنية والتنظيمية للصناعة... كنسبة الطاقة الإنتاجية إلى القوة العاملة، والتقسيم العلمي للعمليات الإنتاجية ووضع التكامل الصناعي بالإضافة لاستهلاك الآلات ومعدل إنتاجية رأس المال وطريقة تدريب المهنيين... معظم هذه الأمور من مهمة أصحاب المصانع. إذ إن كل مصنع يخضع لنظام خاص بحسب رأي أو مزاج صاحبه. أما الشركات الصناعية فتختلف بعض الشيء... دون أن يكون هناك عملية ترابط صناعي بين مختلف المصانع أو تنسيق في الأهداف الصناعية، فحرية الاستثمار تتيح للجميع الاستثمار الصناعي والربح بحرية تامة.

والتصنيع، في معظم البلدان المتطورة، جزء متكامل مع المخططات العامة للتنمية في البلد ولتحقيق التنمية المتوازية في القطاعات الصناعية والزراعية وقطاع الخدمات... بالإضافة إلى تطوير التشكيلات التقنية

وتكييفها مع الحاجات المحلية، مع البرامج والمقترحات في قضية الاعتمادات والتمويل والضرائب وسياسة توزيع المداخيل وقضايا الإنتاج والاستثمارات المنتجة والاستعمالات التقنية...

وفي لبنان نرى التحول من الزراعة إلى الصناعة أنتج نزوح العمال من الأرياف إلى المناطق. إذ أن عدم تكييف وتأهيل هذه القوى العاملة بالإضافة إلى جهل التدريب الصناعي، ونعني به فترات تدريب للتمرس على العمل الصناعي، هذه الأسباب، بالإضافة إلى عوامل أخرى، جعلت أجور العاملين في القطاع الصناعي (ممن كانوا يعملون في الزراعة أصلاً) تقل كثيراً عن الأجور الحقيقية للعمال الصناعيين، وهذا التحول الفجائي كانت تستغله المصانع أسوأ استغلال لتحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج اليومي في أقل قدر ممكن من التكاليف. من هنا نفهم أحد مبررات الأسباب للتجمعات السكانية والأكواخ في ضواحي العاصمة وارتفاع البطالة والفقر بينهم، لعدم استيعاب القوى العاملة النازحة من الريف من دون أن تكون مهيأة للعمل الصناعي أصلاً.

وبالرغم من تطور الصادرات الصناعية قبل الأحداث (إذ ارتفع مجمل الصادرات الصناعية بنسبة ١٠٩ بالمئة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٧٤ عن الفترة المماثلة من عام ١٩٧٣)، بالرغم من هذه "القفزات الصناعية" فإن الطبقة العاملة في لبنان بقيت تعاني من الفوضى العامة والظلم الاجتماعي والنمو غير المتوازن بين المناطق... يضاف إلى ذلك أن هذا التطور الصناعي النسبي الذي شهدته البلاد في الفترة بين ١٩٦٤ـ ١٩٧٤ لم يخفف من مشاكل العمال الرئيسية والتي تتركز حول الغلاء، والإسكان، التعليم، وتأمين الطبابة والدواء، ومراقبة أسعار المواد الغذائية.

ومهما يكن من أمر، فإن القسم الأكبر من الطبقة العاملة كان في حالة تقرب من الفقر الدائم أو أكثر . . . ففي عام ١٩٧١ ولدى مباشرة صندوق الضمان الاجتماعي في تطبيق فرع المرض والأمومة بيّن أن ٧٠ بالمئة من أفراد الطبقة العاملة لا تتجاوز أجورهم الحد الأدنى للأجور. وهذا يعني حالة فقر لهذه الأكثرية مع ما يعني هذا من مشاكل اجتماعية، كالشعور بالظلم والخيبة والاستغلال والنقمة والرفض، وهذا يعني سبب أساسي في الهزات الاجتماعية وعدم الاستقرار . . .

يضاف إلى ذلك الفروقات المهمة بين العمال في المصانع والمستخدمين. فقد لوحظ "بأن هناك عمالاً يقضون في عملهم ٣٠ سنة ولا يتجاوز أجر الواحد منهم ٥٠٠ ليرة لبنانية، في حين أن مستخدما آخر في المؤسسة نفسها يبلغ أجره ٦ - و ٨ أضعاف أجر العامل الأول[1]"، يضاف إلى ذلك أن هناك العديد من المؤسسات الصغيرة التي كانت تتهرب من تسجيل عمالها في الضمان الاجتماعي، مستخدمة في ذلك جميع وسائل التهرب والتحايل بما في ذلك تهديد العمال للحؤول دون تسجيلهم، وبالتالي دون تشغيلهم.

وفي عام ١٩٧٤ وبالرغم من رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٧٥ ليرة وزيادة قيمة التعويضات العائلية إلى ٧٥ ليرة فإن الغلاء والاحتكار، الذي كان يمارسه التجار، كان يحول دون استفادة العمال من أية زيادات جديدة في الأجور. فقد لوحظ في لجنة الأسعار أنه من أصل ٤٢ تاجراً قدموا المستندات الجمركية المعرفة لثمن البضاعة، تبين أن تاجراً واحداً فقط

(١) الاتحاد العمالي: الرئيس وأركان الاتحاد - بتاريخ ١٠/٥/١٩٧٧.

صرح عن حقيقة ربحه والباقين حاولوا تبيان أنهم يبيعون بالخسارة[1].

لقد ذكر أحد الخبراء بأن نتائج تقريبية قد توصل إليها في حساب متوسط معدل الدخل الشهري بـ ٣٢٠ ليرة لبنانية للعامل في القطاع الصناعي عام ١٩٧٤[2]، وذلك بعد حساب الإحصاءات والتقديرات التالية:

عدد المصانع (عمال وأكثر)	١٨,١٣٢
عدد العمال	٧٨,٥٩٥
عدد الأجراء	٣٥,٤٤٩
الأجور المعلنة	١٢٦,٣ مليون ل.ل.

في حين أن متوسط الأجر للعاملين في قطاع البنوك (إيجار الشهري) ٧٨٠ ل.ل. بحسب إحصاءات جمعية المصارف في لبنان: ١٩٧٠

خلاصة الجدول الصادر من الجمعية المذكورة هو التالي:

سنة	الأجر الشهري ل.ل.
١٩٦٦	٦٢٣
١٩٧٠	٧٨٠
١٩٧٣	٩٢٤
١٩٧٤	١١١٦

(١) المصدر نفسه.
(٢) اقتصاديات الدول العربية أيار ١٩٧٧، ص ٣٣.

كما أن مشروع تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل المتعلقة بالصرف الكيفي، قاومه الصناعيون بشدة لأنه في نظرهم يهدد حرية التعاقد في سوق العمل.

وحماية العامل ضد الصرف الكيفي أو التعسفي هو مشروع في حد ذاته يعمل به في معظم الدول المتطورة... إذ أن حرمان العامل من العمل، لفترة ما بين صرفه من المصنع الحالي والمدة التي يستغرقها وجود عمل جديد مناسب لا يمكن قبولها في نظر أكثر المشترعين، إلا لأسباب جوهرية. علماً بأن العدالة في التوزيع وضمانة العمل والخدمات الاجتماعية هي ضرورية وملازمة لازدياد في معدل التنمية في أي بلد متطور.

تشيرالإحصاءات الصادرة عام ١٩٧١ إلى أن عدد العمال في القطاعات الإنتاجية يبلغ(٥٣٨,٤١٠ عاملاً).

هذه المخاطر التي تلازم العامل، ومنها انقطاع عقد العمل في المصنع، استوجبت لدى بعض الدول، قيام صندوق تعويض وضمان ضد البطالة بحيث يطمئن العامل من الناحية النفسية والمستقبلية لعمله. ومن المفيد أن نذكر هنا نظام العمل في السويد، منذ عام ١٩٣٠ يعمل نظام خدمة التوجيه التقني مدارس ومحاضرات مجانية في إعادة التدريب والتربية المهنية لتغير المهنة بالإضافة إلى الضمانات ضد البطالة.

فنظام الفوائد الشخصية والجماعية يحمي الإنسان من المهد إلى اللحد. والدولة تضمن التعليم والمستشفيات والعيادات والتعويضات العائلية والسكن وتعويض نهاية الخدمة وتضع ضمانات ضد الحوادث بالإضافة إلى تأمين الإجازات الجماعية وأماكن التسلية.

فنظام نهاية الخدمة يؤمن، منذ عام ١٩٦٠، لجميع العمال والمستخدمين تعويضاً مرتبطاً بالمستوى العام للأسعار ويساوي متوسط ثلثي الأجر يتلقاه في الخمس عشرة سنة الأخيرة التي عملها بأجر مرتفع.

أما في لبنان فلا بد من الإشارة إلى فئة من العمال محرومة من تقديمات الضمان بسبب عدم تصريح مؤسساتهم لهم بذلك، وقد قدرت هذه الفئة بعد الأحداث بحوالى ١٥٠ ألف عامل.

وهذه الفئة من العمال هي الأشد فقراً في الطبقة العاملة. وهم العمال الصناعيون والذين ترفض مؤسساتهم التصريح عنهم للضمان. وأجورهم، عادة، على أساس يوم العمل وبمعدل أقل من الحد الأدنى للأجور، والعامل مهدد في أية لحظة بالصرف الكيفي دون أية ضمانات صحية أو عائلية... وحتى أيام المرض والتعطيل القسري تحسم عادة من الأجور الزهيدة المعطاة لهذه الفئة البائسة من العمال. هذه الفئة من العمال لا تستطيع اختيار المستشفى الملائم والمجهز. لأنها مجبرة على ارتياد المستشفيات الحكومية التي تشكو من النقص في التجهيزات وضآلة عدد ساعات الأطباء الفعلية في المستشفيات الحكومية. بالإضافة إلى نقص الجهاز الفني من أطباء وممرضين، وعدم تأمين الأدوية الضرورية اللازمة للمستشفيات الحديثة، علماً بأن المستشفيات الخاصة هي أفضل تجهيزاً وعناية بالمرضى، وعددها يبلغ حوالى ١٢٥ ويعادل عدد الأسرة فيها ٧٥٪ من عدد الأسرة في لبنان[١]، كما أن هذه الفئة من العمال مضطرة لشراء الأدوية لها ولعيالها من الصيدليات بالسعر العادي والذي يباع بسعر

(١) قبل الأحداث عام ١٩٧٤.

يتراوح ما بين ٦٠% إلى ٢٠٠% أكثر من السعر الأساسي للدواء.

ففي سنة ١٩٧١ حاول وزير الصحة في ذلك الحين تحديد ربح المستورد ب، بـ: ١٠% فقام المستوردون وعارضوا بشدة إجراءات الوزير... ثم بدأ اختفاء الدواء من السوق إلى أن عادت الأمور إلى حالة الانفلات الكامل في تحديد سعر الدواء. علماً بأن ٩ مستوردين يملكون ما يقدر بحوالى ٨٠ ـ ٨٥ بالمئة من الاستيراد العام. من هنا نستنتج أن تطور قطاع الصناعة وتطور الصادرات الصناعية في لبنان، قبل الأحداث، لم يرافقه تحول أو تطور في أوضاع العمال الصناعيين يوازي ارتفاع معدل التوسع الصناعي. فالعمال كانوا يشكون من الصرف الكيفي وضآلة الأجور وعدم تناسب الأجور داخل المؤسسة الواحدة. بالإضافة إلى مشاكل السكن والغلاء والطبابة والتعليم المجاني...

لقد ذكر أكثر علماء الاجتماع بأن التجمعات الصناعية والسكانية التي يعيش فيها العمال، على هامش التطور الاقتصادي والصناعي دون الاستفادة من التنمية الصناعية، تخلق نوعاً من الشعور بالظلم والاستغلال والتفاوت الاجتماعي بالإضافة إلى توسيع الهوة بين رب العمل والعامل، بحيث تكون الهزات والخضات الاجتماعية تهدد الأمن والاستقرار نابعة من الاستغلال الفادح دون الالتفات إلى الظروف الحياتية التي يحياها العمال.

بالنسبة لطريقة التفكير العشائرية وهي في الأساس مستوحاة من التجمعات القبلية التي تخلط بين السياسة كعلم وبين المفاهيم المتخلفة لخدمة الوطن. لقد تحولت السياسة من علم يقصد فيه خدمة المواطن إلى فن الخداع والأحاييل المبتكرة على حساب حياة وكرامة المواطن.

كما أن الطاعة العمياء للسياسي الذي يرغب بالتسلط يمكن أن توجه

في سبيل العنف لإعطاء هذه السلطة للسياسي... كما أن هناك مفهوم أكثرية الشعب بأن قيمة الإنسان في جيبه إلاّ أن قيمة الإنسان هو ما يملك في رأسه. إن من يراقب الحرب اللبنانية من نيسان عام ١٩٧٥ حتى يومنا هذا يلاحظ تأثيرات الحرب على مختلف الأوضاع الاجتماعية في لبنان... وهي في نظرنا تأثيرات سلبية وعنيفة على الوضع بأكمله، فمنها: الإرهاب الفكري الفردي والجماعي الذي يتعرض له الإنسان في لبنان. ثم القضية الأخلاقية وعلاقتها بأسباب الأزمة، ثم تأثيرات الأزمة على الأخلاق العامة والخاصة والمشكلات المجتمعية والاقتصادية التي تبلورها الأحداث. وهذه في رأينا أسباب واقعية وعلمية في الوقت نفسه. لقد ذكر عالم اجتماعي بريطاني[1]: "لقد كان الوضع مدهشاً من حيث عمق التناقض في المجتمع، وحيث الترف والثروة "وطبيعة التطور" تلعب دوراً خطيراً. وفي الوقت نفسه يوجد شعور قوي جداً بالتهديد والقسوة والسلطة، يوم كنت أعيش في لبنان، لم أكن لأتحدث عن الشخصية اللبنانية، ولكن هناك اتجاهات تناقضية في المجتمع اللبناني وهذا ما أعنيه.

هناك ظاهرة معروفة في سلوك الفرد اللبناني أو بالأحرى على فريق مهم من اللبنانيين، وأعني بها عقدة المظاهر، ويمكن ملاحظة حب الظهور في سلوك الفرد نظراً لاهتمامه بالألقاب مثل "بيك" "أفندي" و"زعيم".

لقد اعترف العديد من المصلحين الاجتماعيين بأن قشرة الحضارة والمظاهر المادية التي كانت تغلف الواقع الاجتماعي اللبناني عادت فانكشفت في الحروب اللبنانية.

(١) مايكل غلستين.

وفي رأينا فإن العقلية العشائرية التي لا ترتاح إلى العلم والتخطيط والإنماء قد أوقعت البلد في حالة من التفاوت الاجتماعي الفادح في المداخيل، إذ كنا نلاحظ أمواجاً من العمال الفقراء ينفصل بعضها عن طبقة أرباب العمل بحاجز عدم الثقة والشعور بالحرمان.

ذكر أحد المسؤولين اللبنانيين عن أزمة المجتمع اللبناني ما يلي:

"ظاهرة التنوع السكاني هذه، نجحت السياسة خلال لحظات التأزم في استغلالها مادة لإدارة الصراع بتحويل الفوارق الثقافية أو الدينية ولاءات وعصبيات متنافرة وأحياناً متصادمة. ولكن فسيفساء الفوارق الاجتماعية في نسيج الشعب اللبناني لم تكن كلها ظاهرة صحة وعافية. فالفوارق الناتجة عن تفاوت كبير في درجات التقدم ووسائل النمو بين الريف والمدينة وبين منطقة وأخرى كانت وما تزال تشكل مصدر خلل فادح في المجتمع اللبناني، نبتت منه أحاسيس الغبن والحرمان وخرجت منه بذور التململ والرفض ونشأت عنه مكامن التفكك".. هذه الفوارق الاجتماعية شكلت مادة للاستثمار السياسي جعلها مبعث خطر على المصير الوطني خصوصاً في الحالات التي تطابقت فيها إلى حد بعيد خطوط التمايز الاجتماعي مع خطوط التمايز المذهبي أو الطائفي. لقد عانى من هذه الظاهرة الكثير علماً بأن الحرمان، الذي أصاب مناطق معينة مثل الجنوب وعكار والبقاع وإقليم الخروب، لم يكن يميز بين فئة وأخرى من المقيمين فيها. ومما زاد في عمق الخلل وما نجم عن تطور الأحداث الدامية من فرز سكاني كان شأنه اسباغ فئوي معين على منطقة مساحتها ربع مساحة لبنان.

إن أزمة المجتمع اللبناني لها جواب واحد هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. والواقع إن لبنان لم يسلك يوماً طريق الإنماء بالمعنى

الصحيح تخطيطاً وبرمجة وتنفيذاً. والإنماء لا ينفصل بالطبع عن الإعمار في اقتصاد دمرت الأحداث الكثير من مرافقه على الصعيدين العام والخاص أو جعلت بعضها في حال من التخلف أو التقادم.

والإنماء بمعناه الحقيقي يفترض على مستوى التخطيط والبرمجة النظر إلى المجتمع والاقتصاد الوطني كوحدة إنمائية متكاملة. وإذا كانت أزمات المجتمع أساساً من روافد الأزمة الوطنية فقد أضحت بنتيجة الأحداث أيضاً وجهاً من وجوهها. فالنتائج التي أسفر عنها الصراع المسلح على الصعيد الاجتماعي لا تقل خطورة عن أسبابه، وأية محاولة للتصدي للأسباب دون النتائج، كما أية محاولة للتصدي للنتائج دون الأسباب ستكون في أحسن احتمالاتها بتراً، ومحكوماً عليها بالفشل.. وأهم تلك النتائج مشكلات المهجرين والمشردين والمعوقين والمفقودين والأيتام والعاطلين عن العمل والمنحرفين اجتماعياً.

إن المساعدات العربية والأجنبية تتطلب جهازاً سياسياً وإدارياً يتمتع بالنزاهة والوجدان الذي يتفرع عنه حسن سير العمل من جهة، والعاطفة الإنسانية في خدمة الفقراء والمرضى والمعوزين والعجزة من جهة أخرى. إن الذين يعرفون كيف توزع المساعدات الخارجية منذ أكثر من ٢٤ سنة، يعرفون أيضاً اختيار العناصر التي تهيمن على خزن وتوزيع المساعدات، وهذه المعرفة هي جزء من الواقع السياسي الذي يعاش في لبنان منذ أكثر من ٥٠ سنة. إن السياسيين يفبركون الموظفين الكبار والصغار بطريقة أو بأخرى في إدارات الدولة والمصالح المستقلة. مجموعة هؤلاء الموظفين والمتعاقدين والأجراء "تفرخ" مجموعات متفاهمة في ترتيب الأمور على الطريقة التقليدية اللبنانية المعروفة.

إن أصحاب الاختصاص والنزاهة غادروا لبنان إلى الخارج، ولم يبق منهم إلا القليل الذي يقبع في بيته أو في قريته البعيدة عن مشاكل العاصمة.

أن يتم الإنفاق وفقاً للسياسة الاقتصادية الليبرالية العامة ومبدأ عدم التدخل، فإن فترة ما قبل الحرب تعكس دوراً محدوداً للحكومة في حجم القطاع العام وفي الهدف والنشاطات. فالحكومة لم تلعب دوراً فاعلاً في تنمية الاقتصاد ولم تكن هناك محاولات جدية على مستوى مواجهة مستوى السياسة الاقتصادية الدورية.

من الكوارث التي نزلت بنا منذ نيسان ١٩٧٥ خلو الساحة من عملاق يطرد الفريسيين من الهيكل بعدما مسخوه مغارة للصوص، وانحدار الفضائل انحداراً جعلها صنواً للرذائل، فالإنسان الخلوق ترك مكانه للإنسان الألعبان، والصادق حل محله المنافق، والبريء حل محله محترف الاحتيال والتزوير والسلب والنهب، ومحب السلام أزاحه عاشق الخصام، وحامل غصن الزيتون أزاحه حامل الرشاش، وصياد الطيور أزاحه وحل محله قناص البشر..."(١)

لا نأتي بجديد عندما نقول بأن المتعلمين يعانون من إهمال دورهم الوطني وعدم استغلال قدراتهم على صعيد الإنتاج. والنظرة الموضوعية والعقلية المتطورة لتحليل الأمور تتفرع من الوجدان والضمير المهني الضرورة التي لا بد منها في عملية الإنماء الاقتصادي والاجتماعي. فواقع العقلية المسيطرة في مجتمعنا تدلنا على طريقة التفكير والتأثيرات الذهنية وإلى كيفية معالجة المشاكل الاجتماعية، إذ إن سيطرة الذهنية العشائرية

(١) "النهار" ٤/٤/١٩٨٩، شؤون لبنانية - (رئيس التحرير).

والانتهازية تدلنا على فشل مراحل التنمية. وذلك يعود إلى عدم انسجام العقلية العامة لاستيعاب مشاكل الإنماء والتطوير الاجتماعي. كما أن سيطرة مبدأ المصلحة العامة على حساب الأنانية الشخصية في العلاقات الاجتماعية عنصر مهم في دفع العقلية الاجتماعية إلى تجاوز المرحلة السياسية والاجتماعية، للدخول في مبدأ تحديث التركيبات الموجودة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتربوي.

كانت حياة القهر والعيش على هامش المجتمع لفئات كثيرة من أبناء الوطن يضاف إليها ظاهرة التسيس و"التنفيع" التي كانت تثير نقمة وسخط الطبقة المحدودة الدخل. هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية أثارت عوامل نفسية كثيرة وعميقة في قلب المواطن منها الشعور بالمرارة والظلم... وحالة التسيب والضياع والنقمة ثم غياب الشعور بالتحسس بالمشاكل العامة وعدم الشعور القوي في الانتماء إلى الوطن وضعف التماسك الاجتماعي. أما في مراحل الحرب المختلفة فقد اختلف الوضع وأصبح أشد سوءاً، وأصبحت المخاطر الاقتصادية والاجتماعية وانهيار الليرة اللبنانية بالنسبة للعملات الأجنبية والغلاء اليومي والأسبوعي الدائم قذف بأبناء الطبقة العاملة والموظفين والعاملين في كافة الميادين إلى واقع اجتماعي ومالي صعب ومعقد أصعب وأسوأ وأدهى من جميع المصائب التي كانت تعصف قبل الحرب. وهذا يعني على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي فقدان معظم المواطنين القوة الشرائية التي كانوا يتمتعون بها قبل الحرب فأصبح الحرمان والفقر والعوز وصعوبة العيش هو واقع الطبقة العاملة في لبنان، يقابله طبقات اجتماعية حققت مكاسب هائلة من المضاربة والتجارة والتلاعب بالأسعار والسمسرة وغير ذلك.

لقد ساءت الأحوال الاقتصادية في لبنان في عام ١٩٨٩ و١٩٩٠ وقد شلت المعارك الداخلية، وخصوصاً في عام ١٩٨٩، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد نتج عن ذلك انهيار الليرة اللبنانية حيث وصلت إلى مستوى الـ ١٢٠٠ليرة مقابل الدولار الواحد في صيف ١٩٩٠ وقد أدى انخفاض سعر الليرة المتزايد والمفاجىء إلى الاندفاع نحو العملات الأجنبية وتردي القوة الشرائية وتفاقم الأوضاع الاجتماعية والمعيشية.

وزاد في تفاقم الأزمة المعيشية في عام ١٩٩٠ الظروف العامة المحلية والإقليمية والدولية بارتفاع الدولار مجدداً.

لقد وصف الأب لوبريه قطاع الخدمات والتجارة بأنه يعتمد "الاحتكار والأنانية"، وهذا يعني في نظره بأنه عاجز عن تأمين الحد الأدنى من العدالة لجميع المواطنين. من الناحية النظرية والعلمية تبقى مشاريع الري المطروحة سابقاً ذات أهمية اجتماعية واقتصادية كمشروع الليطاني ومشروع البحيرات الاصطناعية في أقصى الجنوب ومشروع القاع - الهرمل ومشروع ري سهل بعلبك من مياه رأس العين وري سهل عكار في الشمال وتنمية إقليم الخروب، بالإضافة إلى توسيع المشروع الأخضر لاستصلاح أراض جديدة. إن الزراعة هي منطلق التنمية في العالم الثالث. ففي الزراعة يوجد احتياطي بشري في المناطق المتخلفة وجمهرة الفلاحين في لبنان ينبغي أخذها بعين الاعتبار ولو كانت الطبقة البائسة.

يضاف إلى ذلك، إن مساعدة هذه الطبقة على الخروج من حلقة الفقر معناه تشكيل سوق داخلية جديدة، يتنوع طلبها للسلع بحسب زيادة المداخيل، وهناك العديد من البلدان التي أدت تنمية الزراعة فيها إلى تنمية صناعات مرتبطة بها كالأسمدة ومواد البناء والآلات الزراعية. لقد ذكر أحد

الخبراء الغربيين بأن البلدان التي تهتم بصيغة التنمية على الطريقة الغربية ينبغي أن لا يغرب عن بالها بأن عملية تطوير الزراعة هي التي تؤدي شيئاً فشيئاً إلى سلوك جنة الازدهار الصناعي، التي يزداد دعم التكنولوجيا له كما ذكرنا سابقاً. والاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية تتحدد ومجموعة الخطط والبرامج للاستثمارات وكوسيلة لتوجيه التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

(في لبنان أصبحت مساحة الأراضي المزروعة حشيشة لا يستهان بها نتيجة ١٨ معملاً و١٠٠ مختبر و٥٤٠ مطبخاً للهيرويين. هذا ما أورده الأب سكر بتاريخ ٨/٣/١٩٩١). ثم يتابع "وتشير الإحصاءات أن ٢٠٠ ألف إنسان في لبنان يتعاطون المخدرات و٧٠ ألف إنسان مدمنون على المخدرات القوية، وقد دخلت المخدرات المدارس والجامعات.. وهناك إحصاء يشير إلى أنه بين ١٢ و١٤% من طلاب الجامعات يتعاطون المخدرات".

والشبيبة المدمنة تتوقف عن متابعة الدروس والتخطيط للمستقبل وتصبح في الشارع.

والمخدرات تدمر المجتمع والقيم والتراث، فالمدمنون هم دائماً بحالة الألم والعذاب والحاجة المستمرة إلى المال لشراء المخدر، وقد يصبحون بين المجرمين والقتلة.

أما العوارض العامة للمخدر تبدلات مفاجئة في أوضاع المراهق نحو مدرسته وأصدقائه ونشاطاته.

- تغيير الأصدقاء من دون سبب ظاهر للنزاع.

- انتماء إلى زمر منعزلة.

- فساد يدل عليه المظهر الخارجي.

- حساسية فوق العادة عصبية غير مألوفة.

- هيئة ساهية حالمة ـ لا مبالاة تجاه الحياة.

- تقدير سيء للأشياء، للمسافة، للسرعة ـ اضطراب اللفظ.

- جنح إجرامية، سرقة، عنف.

"إن مشاكل الشباب صعبة والمخدرات تمثل ١٢% من المشاكل التي يواجهها العالم المعاصر والأسباب هي التالية:

- الحرب في لبنان ومآسي الحرب معروفة والتاريخ شاهد على ذلك.

- تفكك الوضع الاجتماعي وما خلفته الحرب من أيتام وشهداء وأرامل وانهيار في المؤسسات التربوية.

- التفتيش عن اللذة هي الدافع الأول لاستهلاك المخدر.

- الحشرية والجهل.

- نقص النماذج والمثل "الفراغ الروحي""(١)

- ورد في تقرير اللجنة الاجتماعية للأمم المتحدة بأن خسائر لبنان من جراء حرب الخليج تقدر بنحو ٣٨٩٣ مليون دولار أميركي.

- وجاء في التقرير أن أزمة الخليج انعكست بشكل خاص على لبنان

(١) الأب بنوا سكر ـ الديار ٨/ ٣/ ١٩٩١.

في ضوء الصلات الاقتصادية القوية التي تطورت مع دول الخليج والعراق عبر التجارة والمساعدات والعائدات إضافة إلى الوضع الخاص للاقتصاد اللبناني لحظة اندلاع الأزمة. وأكد التقرير أن دول الخليج والعراق شكلت مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل والتحويلات.

وفي الواقع لقد اندلعت أزمة الخليج في أكثر الأوقات دقة بالنسبة للبنان مع انطلاقة الحل فيه عبر اتفاق الطائف، الأمر الذي أدى إلى تراجع المساعدات خصوصاً بعد ما تأجل موضوع الصندوق الدولي لمساعدة لبنان. فقد كان من المفترض أن يصبح الصندوق الذي كان سيبدأ برأسمال قدره (٢,٠٧) مليار دولار عملياً خلال اجتماع كان سيعقد في الرياض في ١٠ و١١ أيلول ١٩٩٠ وتأجل بسبب أزمة الخليج. وحدد التقرير عناصر التأثير الأساسية والمباشرة لأزمة الخليج على لبنان بالآتي:

١ ـ انهيار قيمة صرف الليرة اللبنانية.

٢ ـ وقف التحويلات المالية للمغتربين اللبنانيين في العراق والكويت وانخفاض التحويلات من المغتربين من الدول الخليجية الأخرى.

٣ - ارتفاع حاد في سعر الواردات النفطية.

٤ ـ خسارة أسواق نقدية هامة وضعف الطلب على الصادرات اللبنانية في الدول الخليجية الأخرى.

٥ ـ خسائر مالية وودائع مصرفية وديون تجارية وخسارة الممتلكات الخاصة التجارية.

٦ ـ انخفاض حاد في صادرات الخدمات.

أما التأثيرات غير المباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فإنها تشمل:

١ ـ انخفاض الدخل وارتفاع نسبة البطالة.

٢ - تسريع حدة التضخم واضمحلال القيمة الشرائية للرواتب والدخل.

٣ ـ ارتفاع حدة الضغط على ميزان المدفوعات والاحتياط الدولي.

ضعف المساعدات التي تعتمد أساساً على المتبرّعين من الدول الخليجية. لقد انخفضت القيمة الشرائية للرواتب والدخل في شكل سريع بحيث تجاوزت قيمة التضخم بسرعة.

(أج) التوزيع العائلي في لبنان (جغرافياً)[1](عام ١٩٧٤ قبل الحرب) حسب المناطق (أي على أساس المحافظة)

كل لبنان	محافظة بيروت	محافظة جبل لبنان	محافظة لبنان الشمالي	محافظة لبنان الجنوبي	محافظة البقاع
٥٥٠،٠٠٠ اسرة	٢٢٠،٠٠٠	٧٥،٠٠٠	١١٤،٠٠٠	٧٥،٠٠٠	٦٦،٠٠٠
٪١٠٠	%٤٠	%١٣،٦	٢٠،٨	%١٣،٦	%١٢

(ب) دخل العائلة الشهري

كل لنبان	اقل من ٥٠٠ل.ل	٥٠٠—١٠٠٠ ل.ل	١٠٠٠—١٥٠٠ل.ل	١٥٠٠—٢٠٠٠ل.ل	أكثر من ٢٠٠٠ل.ل	غير محدود
٥٥٠،٠٠٠	١٧٤،٥٠٠	٢٠٩،٠٠٠	٧٣،٥٠٠	٢٢،٠٠٠	٥٥،٠٠٠	١٦،٠٠٠
%١٠٠	%٣١،٧	%٣٨	١٣،٣	%٤	%١٠	%٣

مؤسسة (أ. ب.س للإحصاء عام ١٩٧٤)

ومن خلال الدراسة نستنتج أن فئة متوسطة الدخل محصورة بنسبة ١٣،٣ + ٤ = ١٧،٣%. تبقى الطبقة المترفة وتعادل نسبة ١٠% من سكان لبنان، في حين أن الذين يملكون مداخيل هائلة وغير محدودة هي نسبة ٣%. وكنا نتمنى فيما لو أشارت الدراسة الإحصائية إلى تقسيم المداخيل، داخل هذه الفئة ونسبة دخلها بالنسبة للدخل القومي... الخ.

أما بالنسبة (للإنتاج الداخلي الخام) لعام ١٩٧٤ فقد قدر بحوالى

(١) الظروف الاقتصادية للحرب اللبنانية ١٩٧٩، توزيع دار النهار للنشر.

٧٨٠٠ مليون ل.ل. (والدخل القومي الخام) بـ ٩٠٧٠ مليون ل.ل. [1]

عام ١٩٧٦	قدر الأول	٢٩٧٠مليون ل.ل.
	والثاني	٣٤٧٠ مليون ل.ل.
عام ١٩٧٧	قدر الأول	٦٠٠٠ مليون ل.ل.
	والثاني	٨٥٧١ مليون ل.ل.

إن الحد الأدنى للأجور انخفض من ٦٨ دولاراً شهرياً خلال حزيران ١٩٩٠ إلى ٥٢ دولاراً في تشرين الأول من العام نفسه. فقد حفض أيضاً معدل الدخل الوطني بنسبة تتراوح بين٢٥ و٣٥٪.

يقدم التقرير بعض المقترحات للمساهمة في حل الأزمة اللبنانية:

١ ـ هناك حاجة ماسة للمساعدة الفورية. إن الاقتصاد اللبناني غير قادر على معالجة انعكاسات الأزمة في الخليج عبر موارده الداخلية.

٢ ـ إعادة وتقوية قدرة المنافسة في التصدير عبر إعادة العمل إلى المصانع وغيرها من الوحدات الإنتاجية المتضررة.

٣ ـ المساعدة في توزيع الوقود خصوصاً إن كل احتياجات البلد مستوردة من أجل وضع حد لتزايد تكاليفه، على الأقل في مجال الوقود المستخدم في توليد الكهرباء والذي يؤثر مباشرة على تكاليف الإنتاج والتوزيع والحالة المعيشية للمواطن العادي.

(١) تقديرات، على سبيل الاطلاع، نظراً لعدم إحصاءات رسمية. (دائرة الأبحاث في غرفة التجارة والصناعة)، "لبنان... نظرة اقتصادية" نيسان ١٩٧٨ وهو عبارة عن تقرير موجز صادر عن الغرفة المذكورة.

٤ ـ إعادة تأهيل الخدمات الأساسية والبنية التحتية الضرورية للعمل المناسب للاقتصاد من اتصالات ومواصلات وتوليد كهرباء وتوزيعها.

إن الخسائر الكبيرة التي تكبدها لبنان نتيجة اعتماده الكبير على "اقتصاده" الخارجي تشير إلى أهمية إنشاء علاقات اقتصادية خارجية أكثر توازناً وخصوصاً فيما يتعلق بتصدير المواد والخدمات.

ولعل التناقض في حياتنا اليومية وفي شخصيتنا يوقع أفراد مجتمع الحرب في ظروف صعبة تحت وطأة الظروف والكوارث التي عاشها لبنان. وفي رأينا أن النتائج الخطيرة التي أثرت على طريقة التفكير اللبناني وطمست روح العبقرية والتجديد، أصبحت الذهنية اللبنانية أسيرة تيارات تتجاذبها وتجذبها من الحقيقة إلى مآسي النفاق والظلمة. وكثر المصابون أخلاقياً وروحياً. فالجهل والحقد في النفوس الذي تركته مظالم الأحداث والتفتّت بين العائلات وأصبح تفكير الإنسان ممزقاً بين موجباته نحو أهله ووطنه وبين موجباته لله.

لقد ترك لبنان، لأسباب اجتماعية وثقافية، أساتذة ومهندسون وأطباء إلى البلدان التي يدينون لها بمعرفتهم. بالإضافة إلى العلماء والباحثين والصحافيين والخبراء والمحاضرين المستشرقين الذين عانوا ظروفاً صعبة أثناء مراحل الحرب اللبنانية.

ومن المعروف أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والاختلاف الطبقي والتحولات الاجتماعية والسياسية لم تتمكن من إزالة الشعور الطائفي في لبنان. هذه الطبقية المذهبية والشروط المتهاونة في لبنان قد ساهما في انهيار نظامه السياسي وتطوره كساحة حرب سياسية وعسكرية

في منطقة الشرق الأوسط.

وفي وضع المرأة في لبنان ذكرت دراسة لعينة من نساء الجنوب والبقاع الغربي والنساء اللواتي شملتهن في سن الخصوبة بين ١٥ و٤٩ سنة والنتائج الأولية أن (٥٩٪) منهن في الجنوب ذوات تعليم ابتدائي و٧٠ بالمئة في البقاع الغربي، ونسبة الأمية في الجنوب ٣٩ بالمئة وفي البقاع الغربي ٢٦ بالمئة. وترتفع نسبة الأمية مع الأعمار إذ تبين أنها خمسة في المئة في اللواتي أعمارهن بين ١٥ و١٩، و٨٤ بالمئة في اللواتي أعمارهن بين ٤٥ و٤٩.

نسبة العاملات بين هؤلاء النساء ٥ بالمئة في الجنوب و٤ بالمئة في البقاع الغربي ومعظم العاملات أعمارهن بين ٢٥ و٣٤.

وظهر أن نسبة الأمية بين أزواج هؤلاء النساء ١٢ بالمئة في الجنوب و٩ بالمئة في البقاع الغربي. أما نسبة الخصوبة لنساء أعمارهن بين ٤٠ و٤٤ كانت ٧,٩ ولادات في الجنوب و(٦,٩) في البقاع الغربي[١] ذكر البروفسور مروة أن المشكلة عميقة تستدعي تغييراً اجتماعياً لن يحدث إلا بطريقة منهجية للوصول إلى عقول الناس"[٢] كما ذكر أن التسرب المدرسي وعدم ترابط خطة الأمية بخطط التعليم هما في أساس العلة وأن لا فائدة من أي جهد في مكافحة الأمية ما لم يكن هناك تعليم إلزامي".

ومن الأمور الأساسية التي لفت إليها الأمين العام للأمم المتحدة (١٩٩٤).

---

(١) جمعية تنظيم الأسرة.

(٢) د. عدنان مروة - نائب رئيس الجامعة الأميركية - بيروت.

- لا يمكن للتنمية أن تتقدم بسهولة في المجتمعات التي تكون فيها الشواغل العسكرية في مركز الصدارة أو تكاد ثم إن غياب التنمية يؤدي أو يساهم في التوتر الدولي.

- على رغم الأنشطة الإنمائية تعطي أفضل نتائجها في ظروف السلم، فإنه ينبغي لهذه الأنشطة أن تبدأ قبل انتهاء القتال، ذلك أن مخيمات اللاجئين مثلاً يجب أن تكون أكثر من مجرد مكان لتجمع الضحايا ولا يجوز التريث في اتخاذ الخطوات المتعلقة ببناء القدرات انتظاراً لانتهاء القتال...

- لا يكفي أن ننشد النمو الاقتصادي في حد ذاته، فمن المهم أن يكون النمو متواصلاً، وهذا يقتضي وجود بيئة وطنية داعمة، ومناخ دولي. إلا "إن الحاجة إلى الاستفادة من كفاية الأسواق يجب أن يحد منها التسليم بضرورة تدخل الحكومات حيث لا يمكن للأسواق أن توفر جميع الحلول". مع أن هذا المزيج من التوجيه الحكومي للاقتصاد وتشجيع المبادرة الخاصة ربما يكون أكثر التحديات إلحاحاً في التنمية الاقتصادية.

- ولعل دون هذه التنمية المتوازنة عدداً من العراقيل والصعوبات منها ما يتصل بصعوبة دخول دول العالم الثالث إلى تفاصيل اتفاق "الغات" وما يتصل بقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية وبمدخراتها الوطنية...

- إن الصلة بين البيئة والتنمية تتضمن ما هو أكثر بكثير من الاستغلال السليم للموارد الطبيعية. فحفظ التوازن البيئي وحمايته عنصر حيوي لا في التنمية البشرية فحسب بل أيضاً في بقاء الإنسان.

- إن الفقر المدقع والجوع والمرض والأمية هي قدر خمس سكان العالم، ولا يمكن أن يكون هناك مهمة أشد إلحاحاً للتنمية من التصدي لأسباب هذه العلل.

- وتبقى التنمية مرتبطة دائماً بالديموقراطية لأن الأخيرة مفتاح الاستقرار السياسي، ومفتاح الحكم والحاكم وأداة الحكم المستنير القائم على الأكثرية الشعبية. ثم ينتقل الأمين العام إلى تفصيل نشاطات الأمم المتحدة العائدة إلى التنمية الدولية.

تقديرات وتعديلات بشرية

٢٠٠,٠٠٠ قتيل كانوا ضحية الحرب اللبنانية خلال ١٧ عاماً ونسبتهم ٧% من السكان.

٣٠٠,٠٠٠ جريح أي ١٠% من السكان كانوا من الجرحى ونصفهم أي ١٥٠,٠٠٠ نسمة أي ٥% من السكان أصبحوا من المعاقين.

٩٠٠,٠٠٠ شخص لبنان هجروا خلال أوقات الحرب أي ٢٥% من اللبنانيين بالضبط كانوا مهجرين عند نهاية الحرب.

اللبنانيون المقيمون في الخارج قد بلغوا حوالي المليون لبناني أي حوالي ٢٣% من مجموع اللبنانيين المقيمين في لبنان. وقد أصبحوا شبه لاجئين في بلدان الاغتراب.

٢٠% من القوى العاملة في لبنان هم من المتعطلين عن العمل ويبحثون عن العمل في لبنان ولا يجدونه.

٣٠٠,٠٠٠ لبنان هجروا بين ٧٥ ـ ٧٦ و١٥٠,٠٠٠ هجروا بين ٧٨ ـ ٧٩

و٢٠٠,٠٠٠ هجروا عام ١٩٨٢ ومئات الألوف هجروا بين ٨٩ ـ ٩٠ ـ ٩١، ولم يعرف العدد بالضبط. وأن مجموع المهجرين بلغ حوالي ١٠٠٠,٠٠٠ لبناني خلال الحرب والمهجرون الحاليون فعلياً يبلغ عددهم حوالي ٤٥٠,٠٠٠ لبناني وعدد أسرهم يبلغ ٩٠,٠٠٠ أسرة لبنانية بمعدل

٥ افراد للأسرة.

وكان التهجير محصوراً عام ١٩٩١ في محافظات الجنوب وبيروت والجبل. ٦٢% من المهجرين هم من القرى والمدن في محافظة جبل لبنان و٥٣% من هذا العدد أقام في المحافظة نفسها أما مهجرو الجنوب فبلغوا ٢٤% والذين نزحوا إلى الجنوب بلغوا ١٦% فقط وقد تهجر من بيروت ٨% ولكنها استقبلت ٢٠% من المهجرين.

وإذا أردنا معرفة بعض الأرقام المذهلة، فإننا نذكر على سبيل المثال أنه قبل الاجتياح الإسرائيلي في حزيران ١٩٨٢ كان هناك ٨٣ بلدة وقرية مدمرة كلياً و٩١ قرية مدمرة جزئياً وبالضبط ١٩ ألف منزل ومبنى مهدمة بالكامل و١٠,٠٠٠ مسكن ومبنى هدمت جزئياً و٧٠٠٠ مسكن مصنفة مساكن غير صحية وخلف العدوان الإسرائيلي في تموز٨٢ (١٥٠٠) مسكن هدمت بكاملها و١٠٠٠ مسكن دمرت جزئياً وتضرر ١٠,٠٠٠ مسكن وكذلك أصبح ٣٠,٠٠٠ مهجراً يحتلون مساكن الآخرين.

وقد هاجر حوالي ١,٠٠٠,٠٠٠ لبناني كما ذكرنا إلى الخارج خلال الحرب منهم ٤٠% أي ٤٠٠,٠٠٠ لبناني إلى الأميركيتين واستراليا ومنهم ٤٠٠,٠٠٠ إلى الخليج العربي و٢٠٠,٠٠٠٠ إلى دول أخرى في أوروبا وأفريقيا الغربية وغيرها ولم يعد منهم سوى ٤٠,٠٠٠ لبناني إلى لبنان في ٩٢ ـ ٩٣. عدد القوى العاملة عام ١٩٩٣ حوالي ٦١٠,٠٠٠ شخص منهم ٢٥٠,٠٠٠ لبناني في الخليج ويتوقع المسؤولون عودة ٨٠% منهم للبنان أي ٢٠٠,٠٠٠ شخص خلال السنوات الخمس المقبلة، وأكثر هؤلاء المهاجرين من المستويات العليا في التخصص والمهن والمهاجرون إلى الولايات المتحدة منهم ٤٨% - اختصاصيون خلال ٧٥ ـ ١٩٨٠ وهم

يمثلون سبعة أضعاف الأعداد الموجودة في لبنان من حيث التخصص و١٥٪ من مجموع المهندسين و٢٥٪ من الأطباء من المهاجرين خلال عامي ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨. نسبة المواليد كانت ٣٣ بالألف أول الحرب وبلغت نسبة النمو الطبيعي ٢,٢٪ وهي نسبة معقولة وقد تصل بعد مدة إلى نسبة ٢,٥٪[1].

قدر عدد المعاقين جسدياً وعقلياً حالياً بحدود ١٥٠,٠٠٠ شخص ونسبتهم ٦٪ من اللبنانيين وقد تكون الدراسات القادمة تحوي حقائق مروعة وقد تصل النسبة إلى ١٠٪.

إن الخبراء الاقتصاديين يحذرون في دراساتهم بضرورة إدراك عمق المشاكل والمآسي التي يعانيها اللبنانيون، وبضرورة أن تأخذ الحكومة أمور التنمية في أولوياتها. وحل قضية النازحين والمهجرين والمهاجرين أصبحت قضية ملحة. وعلى الحكومة أن تضع خطة عمالية جديدة ومتطورة لتشغيل جميع اللبنانيين وتؤمن لهم الأجور الكافية للعيش الكريم كحد أدنى، لا أن تبقى الأجور أقل عشر مرات عن باقي الدول المتقدمة أو خمس مرات عن الدول النامية، فلبنان الفقير لا يمكن أن يبني السلام أو الاطمئنان. فلا يجوز بعد اليوم وبعد انخفاض الدخل العائلي إلى مستوى متدن جداً يبلغ خمس أو عشر مرات أقل من السابق للعائلات الفقيرة واالمتوسطة. فالملاحظ حالياً أن طبقة الـ ٤٪ هي المحظوظة، وأما الطبقات المتوسطة والفقيرة فهي منسية تماماً في المراكز الحكومية رغم وجود الاختصاصيين من بينهم، فنجد الآلاف من الاختصاصيين يفتشون عن العمل البسيط، والأعمال الكبيرة

(١) تقديرات أولية للاطلاع.

والمهمة هي في يد طبقة السياسيين وأقربائهم وأزلامهم فقط.

إن أكثرية اللبنانيين أصبحت تطالب اليوم "بحكومة إنماء" تمثل الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب اللبناني، تأخذ على عاتقها وضع خطة إنمائية شاملة متوازنة لكل الناس ولكل المناطق، وأن تحسن من أحوال الطبقة الوسطى التي اندثرت أو كادت، لا أن تحولها بإجراءاتها إلى طبقة فقيرة جديدة إلى جانب الطبقة الفقيرة، وأن تشغل المتعطلين عن العمل، لا أن تزيد عددهم في لبنان المنكوب والفقير الذي يحتاج إلى العناية الفائقة من الحكومة الرشيدة الصالحة التي تهتم بشؤون جميع المواطنين لا الأقلية منهم فقط.

متوسط سعر صرف الليرة	١٩٧٥	١٩٩٣	عدد مرات المضاعفة
متوسط سعر صرف الدولار بالليرة	٢,٧٧	١٧٤٢	٦٢٩ مرة
مؤشر الأسعار الاستهلاكية	١,١٥	١٦٣٨,٥	١٤٢٥ مرة
الحد الأدنى للأجر	٢١٠	١١٢,٠٠٠	٢٦١ مرة

كما أن تحديد الدولار الأميركي بحوالي ١٧٠٠ ل.ل. خلق نوعاً من الشعور بالنقمة والرفض في الأوساط العمالية بالإضافة إلى التفاوت الفادح في المداخيل بين الأكثر غنى والفئات الأشد فقراً، وخلق تأثيراً على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن الحد الأدنى للأجور لا

يمكن أن يحل مشكلة اجتماعية وأن من يتابع ويلاحظ القوة الشرائية للحد الأدنى للأجور يستنتج الفارق الشاسع بين الحد الأدنى للحياة الإنسانية والواقع التي تعيشه الطبقة العاملة والفقراء في لبنان.

تبقى المشكلة في نظرنا هي تحقيق نسبة لا تقل عن ١٢ بالمئة وتخفيض معدل التضخم إلى ما دون العشرة بالمئة. لقد بلغ التضخم أكثر من ٦٢ بالمئة في الأشهر الأولى لعام ١٩٩٢. ففي عام ١٩٧٤ كان دخل الفرد في لبنان يوازي أربعة أضعاف دخل الفرد في قبرص، عام ١٩٩٢ - أصبح دخل الفرد في لبنان موازياً لسدس دخل الفرد في قبرص...

ذكر أحد الخبراء الاقتصاديين "إن موقفنا اليوم ليس مشجعاً البتة، لأن اهتمامنا بتحريك المناهل الرئيسية لتحريك الاقتصاد غير متوافر، وإذا كان تحقق مستقبلاً أفضلاً للبنان فعلينا إشعار الحكام بأن المستقبل مرتهن بانفتاح ذهني على حاجات المواطنين والتزام وجداني لتحسين التجارة وتفحص آفاق التطور في المنطقة، وإلا فكلنا خاسرون".

إن الأكثرية من اللبنانيين تعاني من أزمات اجتماعية واقعية وهي تتناول مطالب في معظمها مطالب اقتصادية تهدف إلى رفع مستوى العامل وتقديم الخدمات الاجتماعية له ولعائلته، ولتخفيف العبء الاقتصادي الذي ينوء بحمله أكثرية الطبقة العاملة. وكانت وما زالت وسيلة العمال الإضراب والتظاهر لتحقيق المطالب العمالية وخاصة الإضرابات التي رافقت العمال منذ عهد الاستقلال، إما احتجاجاً على عدم تحقيق مطلب أو احتجاجاً على المماطلة في تحقيق مطلب.

على الرغم من الزيادات التي كان يحصل عليها العمال في السنوات

الأخيرة، فإن الأكثرية الساحقة كانت تعيش في حالة فقر دائم، فالزيادات التي كانت تقرر ما بين فترة زمنية وأخرى كانت تمتصها موجات الغلاء بحيث تسابق زيادات الأجور مع ارتفاع كلفة المعيشة ليصبح العامل في حلقة مفرغة بين الغلاء والتضخم دون أن تزيد قوته الشرائية.

ففي بعض الدول المتطورة يسمح للدولة أن تراقب جميع عمليات الإنتاج وتحديد الأسعار المناسبة للمواطن بالإضافة إلى الجودة والخدمات ذات الأسعار المخففة. ففي بريطانيا تدار القطاعات الأساسية العامة بواسطة أشخاص يملكون كفاءات عالية في حقل الاختصاص الصناعي والتجاري والمالي، بالإضافة إلى ذلك فهناك شبكة من اللجان الاستشارية تمثل المستهلكين وتحيط بـ مجالس إدارة المؤسسات ويمكن أن تضعها في أية لحظة أمام خطأ يحصل بالنسبة لصالح الشعب. نذكر أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية كانت وما زالت تثير عوامل نفسية عميقة في قلب العامل والفلاح منها الشعور بالخيبة والمرارة والظلم والحرمان نتيجة التخبط في الديون المرهقة والأسعار.

نبدأ بعرض جدول مفصل ومقارن[١] قبل الحرب لتوزيع المداخيل على أساس القطاع ما بين ١٩٦٤ - ١٩٧٠ على الشكل التالي:

---

(١) الجداول الإحصائية العامة.

توزيع أنواع المداخيل	١٩٦٤	١٩٧٠
أجور وتعويضات اجتماعية	٢٠,١	٢٢,٨
فوائد أسهم إيجارت	١٦,٢	١٥,٤
دخل خام للمشاريع الزراعية	٨,٩	٦،٧
الدخل الخام للمشاريع الخاصة الأخرى	٢٦,١	٢٦,١
الأرباح الخارجية	١١,٠	١١,٢
الضرائب	١١,٠	١١,٤
مختلف	٦,٢	٦,٤

نلاحظ في الجدول أعلاه تطوراً بسيطاً وضئيلاً في قيمة الأجور العامة خلال فترة ست سنوات، في حين أن مجمل التعويضات في الكويت (مثلاً) تعادل نسبة ٧٠% في الأعمال الحرة الخاصة (١٩,٣%) وذلك عام ١٩٧٢[(١)]

وكذلك في فرنسا فإن الأجور والتعويضات تعادل نسبة ٧٦,٦% والفوائد والإيجارات والربح وأرباح المشاريع تعادل نسبة ٢٣,٤% (إحصاءات عام ١٩٧٤).

إن نسبة العمال الدائمين والمياومين التي تعادل ٥٩,٨% من الشعب العامل يربح في عام ١٩٧٠ (٢٢,٨%) فقط من الدخل بينما نرى أن أرباب

(١) مجلة الاقتصاد العربي أيام ١٩٧٧، ص ٣٢.

العمل والعمال المستقلين (٣١,٦%) تستفيد من أرباح رأس المال نسبة (٤٨,٢%) هؤلاء الذين يعرفون التركيب الاجتماعي للبنان يعرفون بأن أرباب العمل ٧,٦% تستفيد من أرباح ومداخيل رأس المال هو(٤٠%)[(١)]

ونشير هنا من باب المقارنة بأن المداخيل في فرنسا عام ١٩٧٠ تقسم على الشكل التالي ٣٠% من الشعب يحتكر نسبة (٦٢,٤%) من الدخل، في حين أن ٦٧,٧% من الدخل الوطني موزعة بين الطبقتين الوسطى والشعبية.

وفي رأينا أن مهمة التمويل والقروض هي تحقيق البرامج الإنمائية الصناعية والزراعية ورفع مستوى الإنتاج ونسبة التوسع الاقتصادي السنوي، بالإضافة إلى تحقيق الخدمات الاجتماعية للمواطن العادي كالسكن والمستشفى والمؤسسات المهنية واالثقافية وخلافها. يضاف إلى ذلك بأن مهمة رأس المال في البلدان المتطورة هي تعميق الأبحاث العلمية المتطورة والمؤسسات التي تختص بالعلوم التطبيقية الضرورية لاستيعاب التكنولوجيا المعاصرة.

أما الاستثمارات المنتجة أو مشاريع التنمية، فالقطاع المصرفي، بشكل عام، غائب عن المشاركة الاقتصادية، فلم نسمع مثلاً بأن البنوك اهتمت بمشاريع تنمية زراعية مدروسة في المناطق، أو أنها أنشأت صناديق خاصة تهتم بتنمية القرى اللبنانية بمشاركة الدولة مثلاً. زد على ذلك بأن المصارف المتخصصة في تسليف قطاعات حيوية في لبنان، وتنمية المناطق الريفية ودعم مشاريع تنمية زراعية وصناعية مدروسة... هذه البنوك

(١) فرناند سنان "اقتصاد الدول العربية"، ١٩٧٧ ص ٣٢.

الموجودة بكثرة في البلدان المتطورة لا تجد في لبنان رديفاً لها سوى البنوك التي تهتم بتكديس المال القادم من البلدان البترولية الغنية ومن المغتربين... دون النظر إلى المشاركة الفعلية في البلد الذي يقدم أفضل التسهيلات لتحقيق أرباح مصرفية ضخمة للمصارف الأجنبية والوطنية. ومن هنا تبدو ضرورة تحديد المشاركة المصرفية الأجنبية والوطنية بنص تشريعي يحدد كيفية المشاركة ومقدار التسليفات للمشاريع الريفية المنتجة صناعياً وزراعياً والمتوجبة على قطاع المصارف، دون اعتماد باقي التسليفات كالتسليف العقاري لكبار الملاك أو تمويل قطاع الاستيراد الخارجي.

فالأزمة اللبنانية وليدة عناصر مجتمعة منها: التركيب الاجتماعي الطائفي للمجتمع اللبناني، الأسباب السياسية وتطوراتها مع الظروف الخارجية... وتبقى الظروف الاقتصادية والاجتماعية تلعب دور الأرضية الصالحة التي هيأت التفاعل للأسباب المذكورة أعلاه. على أرض خصبة من الفقر، والضياع، والحرمان واالتفاوت الاجتماعي، والرفض...

ولعل في عرضنا للمعلومات العلمية، حول الواقع الاقتصادي في لبنان قبل الأحداث، ما ينير السبل أمام القارىء لتفهم واقع الأرضية الاقتصادية التي كان يتكىء عليها لبنان من كافة النواحي تاركين للقارىء مجال الملاحظة والاستنتاج... ومن المفيد أن نذكر بأن ندوة الدراسات الإنمائية قد وجهت بتاريخ ٧ - ايلول ١٩٦٨ مذكرة حول التحديات الاقتصادية والاجتماعية، التي واجهها لبنان في ذلك الحين تقول فيها:

والديموقراطية الآن في لبنان هي حرية فئة قليلة في الاستئثار بالحكم وفي إبعاد الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب اللبناني على هامش الوضع القائم.

وتضيف المذكرة قائلة "ولذلك فإن الحلول والمقترحات للصعوبات الاقتصادية الراهنة، لا يستقيم فعلها إلا إذا وضعت في سياق سياسة عامة للإنماء والتخطيط تستهدف تحديث بنيان المجتمع اللبناني وتوجيه جميع هذه البنيات توجيهاً علمياً ووطنياً وإنتاجياً".

والسياسة المالية كلها في خدمة الإنسان والمواطن، أي في خدمة سياسة إنمائية وطنية عامة غايتها، تحويل لبنان من بلد متخلف إلى بلد متقدم بأسرع وقت ممكن. ويقتضي هذا التحويل، المبادرة إلى وضع خطة إنمائية حقيقية تعين أهداف النمو ووسائله المالية وغير المالية في السنوات الخمس المقبلة، وتضع حداً لسياسة الارتجال التي تعقد الصعوبات المالية والاقتصادية بدل أن تذللها.

وهنا ننتقل إلى كلمة عن الضرائب التي تعتبر آداة للعدالة الاجتماعية في البلدان المتطورة. فالدولة تفرض، بقوة المساهمة والمساعدات بواسطة ارتفاع الضريبة، على الدخل والشركات، للمساهمة في النظام الاجتماعي كنظام الفوائد الشخصية والجماعية الذي يحمي الإنسان من المهد إلى اللحد.

وللمقارنة، تساهم الضريبة على الدخل في دعم النظام الاجتماعي في كل من السويد، انكلترا وسويسرا، والذي يبلغ معدل الإنفاق في كل منها كما يلي:

٤٣,٦٪ من الدخل في السويد مقابل ٢٧,٣٪ في انكلترا و٢١,٨٪ في سويسرا.

أما في لبنان فالضرائب غير المباشرة التي تصيب أصحاب الدخل

المحدود والطبقة العاملة تعتبر أساس موارد الدولة. ويعتبر البعض بان النظام الضريبي الحالي أحد أسباب النقمة لدى هذه الفئات نظراً لأن الضريبة على الدخل لا تطبق على أصحاب رؤوس الأموال وكبار التجار والمستثمرين. . .

وهناك عامل، بالنسبة لضريبة الدخل، ناتج عن صعوبة معرفة الأرباح للمصانع والمؤسسات التجارية والمستثمرين. . . دون أن نعرف سياسة المؤسسات التجارية والصناعية، أو كل مؤسسة على حدة بالنسبة للأسعار وسياسة التمويل الخاصة بالاستثمارات وخاصة التمويل الذاتي للمصنع، طبيعة مصروفات المؤسسة، الاستثمار، سياسة المنح. . .

في حين أنه من السهل معرفة الرواتب والأجور والزيادات وكذلك التعويضات. وهذا ما دفع بعض الدول المتطورة لإيجاد جهاز تقصي لدراسة أوضاع وأحجام المداخيل وبرمجة القيمة المختلفة لهذه المداخيل، وتنفيذ سياسة توزيع المداخيل على مدى طويل، انطلاقاً من الضريبة على الأرباح والمداخيل وخاصة الضريبة التصاعدية التي ترتفع نسبتها بقوة مع المداخيل المرتفعة.

وقد ارتفعت هذه الضريبة بقوة في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية. فبلغت الضريبة على التركة ٣٤% التي تعادل قيمتها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني و٨٠% للتركة التي تتجاوز قيمتها ٢ مليون جنيه استرليني[١]

هذه الضريبة التصاعدية تدعم سياسة الدول الاجتماعية. إذ إن قسماً

---

(١) الاقتصاد السياسي - باريس - بار - الجزء الثاني - سياسة توزيع المداخيل في بريطانيا، ص ٥٢٥..

مهماً، من الضريبة المرتفعة يتوجه إلى المجال الاجتماعي: مثل تقديمات الضمان الاجتماعي، مصروفات المساعدات الاجتماعية للمرضى والعجزة والمتقدمين في السن، تعويضات للعمال الذين بدون عمل (تعويضات البطالة) ثم الحماية الاجتماعية، كحماية الأمهات والأولاد والأطفال، الصحة العامة والفرص المعطاة بالأجر الكامل والمساعدة السكنية. . .

وهنا لا بد لنا من أن نذكر كلمة عن سياسة توزيع المداخيل في بريطانيا. ففي عام ١٩٦٢ أنشأت الحكومة البريطانية "المجلس الاقتصادي للتنمية" وهو مكلف بتحقيق خطة للتنمية الاقتصادية، ثم اللجنة الوطنية للمداخيل، مكلفة بمتابعة تطور المداخيل والدفاع عن المصلحة العامة بحيث أن زيادة كمية المداخيل من النقد لا تزيد عن النسبة المتوسطة لنمو الإنتاج الوطني على المدى البعيد. . . هذه اللجنة كانت تتولى "تقييم" العقود واتفاقات الأجور من زاوية مراعاتها المصلحة العامة، ومتابعة رؤية تطور الأرباح. وفي آب ١٩٦٤ كان "إعلان النيات" الموقع من قبل ممثلي الحكومة وأرباب العمل والأجراء، محدداً مبدأ سياسة التنمية وتحسين وزيادة الإنتاج واستقرار الأسعار، مقترحاً إيجاد جهد لمراقبة الأسعار والمداخيل ودراسة الحالات الخاصة، بغية تحديد حركة الأسعار والأجور والأرباح وغيرها من المداخيل، ودراسة مبدأ مراعاتها للمصلحة العامة. ثم قام جهاز جديد ويدعى المجلس الوطني للأسعار والمداخيل وهو يتألف من رئيس محايد وعدد من الشخصيات الأكفاء وممثل عن العمل وممثل عن أرباب العمل كان هذا المجلس يتألف من قسم الأسعار وقسم المداخيل. بالنسبة للأسعار لا يقبل أي زيادة في الأسعار إلا إذا كانت هناك أسباب خارجية تبرر العمل للمصنع أو المؤسسة. . .

وبالنسبة للمداخيل هناك زيادة مقررة للمداخيل من ٣ إلى ٣,٥. هذه النسبة المتوسطة يمكن رفع معدلها إذا كانت المصلحة الوطنية تفرض ذلك (العمال الذين يقدمون جهداً استثنائياً بغرض تنمية بعض المناطق...) هكذا نرى بأن بريطانيا كانت تحاول تطبيق سياسة توزيع المداخيل التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع ومتوازن. ثم المساهمة في توزيع أكثر عدالة لثمرات النمو والتوسع الاقتصادي...

بالنسبة للبنان لا بد من الإشارة إلى ملاحظات مندوب منظمة التغذية والزراعة الدولية في لبنان، في بحثه حول استراتيجية الإنماء الزراعي في لبنان[١] وتوزيع الدخل الوطني على الشكل التالي:

١ - لم تجاوز التنمية الزراعية، في الأعوام الأخيرة، نشاطات سائر قطاعات الاقتصاد الوطني السريعة التزايد. وتقدر أسهم الزراعة بحوالي ١٢% رغم أن أكثر من ٥٠% من السكان يعتمدون عليها للعيش. و٤٥% من مجموع الصادرات هي على حساب الإنتاج الزراعي وينتج عن ذلك أن دخل المزارع هو أقل بكثير من الفرد ساكن المدينة مما يؤدي إلى حركة هجرة الأراضي الزراعية.

٢ - إن دخل حوالي ٣/٤ السكان السنوي لا يتعدى ٥٠٠ ليرة لبنانية، بينما معدل ربع الذين يكسبون جيداً حوالي ٤% من السكان يعادل ٨٠٠٠ ليرة لبنانية.

٣ - يعادل حجم الأرض التي يملكها الفرد بـ ١,٢ هكتار، فالتوزيع

(١) منشورات ندوة الدراسات، عام ١٩٦٩ - "الإنماء الوطني والإنماء الزراعي" (محاضرة "استراتيجية الإنماء الزراعي في لبنان").

هو مناف كلياً للعدل، إذ أن حوالي ربع المالكين يتمتعون بمساحة فردية لا تتعدى ٠,١ هكتار ويساهم بأقل من واحد بالمئة من مجموع الأراضي الزراعية. بينما لواحد ونصف بالمئة من المالكين الكبار يساهمون بـ ٤٠% تقريباً ويملكون مساحة فردية تزيد عن ١٠ هكتار.

٤ - إن نسبة كبيرة من الحاجات الغذائية المحلية تواجه عن طريق الاستيراد. بناء عليه فإن ٧٥% من نسبة القمح اللازم هو مستورد، كما وأن نسبة كمية اللحوم المستوردة تبلغ ٨٠% بينما نسبة الحليب هي ٦٠%[١]...

وفي رأينا من الناحية الاقتصادية، يؤدي هذا الاعتماد على استيراد معظم المواد الأساسية الغذائية إلى خسارة العملة الصعبة الضرورية لاستيراد حاجات لبنان، لتغطية الاستهلاك المحلي. بالإضافة إلى تخلف الزراعة والريف الزراعي وبالتالي إلى تضاؤل المداخيل الزراعية التي تسبب هجرة الأرض وإهمالاً للأراضي والنزوح من مناطق الريف إلى المدينة.

و"يتضح من هذه الأرقام الفرق الشاسع بين دخل الفرد في القطاعات المختلفة والقطاع الزراعي وهو ما يعطي لبنان وجه التقدم" الذي يخفي وراءه هوة ساحقة من التخلف. ودلالة على التخلف اللبناني الكبير نورد تقديرات رينيه حبشي التي تشير إلى أن ٤% من السكان يكسبون ٣١% من الدخل القومي، بينما يكسب ٥٠% من السكان فقط ١٨% من ذلك الدخل.

وتدل هذه الظاهرة على أن التقدم في الدخل الفردي قد أصاب

(١) الأستاذ حليم نجار: العمران الريفي...

المنتفعين من القطاعات الاقتصادية المختلفة (صناعة خدمات...) بينما حصة المنتفعين من القطاع الزراعي، على وفرة عددهم، تنخفض. هكذا أصبح الغني أكثر غنى والفقير أشد فقراً.

إن التعامي عن الوضع الراهن وخداع الرخاء الاقتصادي الذي يتمتع به فئة ضئية حاكمة، وتقبلنا لازدواجية المستوى الاقتصادي... إن هذا الوضع سينفجر يوماً وعندئذ سيدخل لبنان في مرحلة زوال عهد الرخاء الذي اعتبره أزلياً.

إن النظام الاقتصادي المنيع في لبنان والمبني على الحرية المتناهية، قد شجع القطاع الخاص وسير النظام السياسي تحت تأثير (إقطاعتين) إقطاعية مالية وإقطاعية سياسية تقليدية وساعدتا على جمع القوى المالية في يد فئة من الناس... ولم تستعمل وارداتها المحددة بالتساوي بين المناطق العامرة اقتصادياً والمتخلفة، فزادت الهوة بين الشقتين. إن اتباع سياسة اقتصادية تقدمية تهدف إلى توزيع الثروة توزيعاً عادلاً، والإفادة من واردات البلاد في تخفيف الفرق بين الفئات والمناطق المتخلفة هو من أحد الأصول الرئيسية في التخطيط للإنماء[1] .

ذكر الدكتور ادمون نعيم الحاكم السابق لمصرف لبنان المركزي ما يلي:

"أي إصدار على المكتتب الوثوق أولاً، بأنه سوف يستعيد قيمة اكتتابه، وعندما لا يستطيع مصدر السندات أي المديون من إيفائها عند استحقاقها هناك وسيلتان أمام المكتتب للإلغاء الأولي بأن يقدم المديون

(١) المصدر نفسه.

كفالة. والثانية بأن تكون لدى المديون أموال إضافية يستطيع من خلالها الدائن في تاريخ الاستحقاق من حجزها ليستوفي دينه.

بالنسبة للاحتمال الأول، الكفيل المؤهل للتسديد عن الدولة هو مصرف لبنان، لكن بمقتضى قانون النقد والتسليف، لا يحق لمصرف لبنان، أن يقرض الدولة وبالتالي لا يحق له كفالتها إلا في ظروف استثنائية اضطرارية يعود لمصرف لبنان وحده الحق باستنسابها. بل إنه لو يسمح مجلس النواب بموجب قانون للدولة الاستقراض على أن يكفلها مصرف لبنان، فإن هذا السماح لا يلزم مصرف لبنان بكفالة الدولة إنما يعود للمصرف الاستنساب فإذا ارتأى أن هناك مصلحة عامة بالكفالة أقرها، وإلا رفض إعطاء الكفالة. أنا شخصياً أعتقد أنه في ظل الظروف الراهنة، من الحكمة لمصرف لبنان ألا يكفل الدولة اللبنانية، بل إنه من الخطأ أن يكفل الدولة.

أما الاحتمال الثاني وهو أن يكون لدى الدولة اللبنانية أموال تسمح للدائن بحجزها بعد الحصول على أمر تنفيذ سنده إلا أنه بمقتضى القانون اللبناني لا يحق للدائن الحجز على أموال الدولة اللبنانية الموجودة داخل أراضيها، إلا أنه يمكنه الحجز على الأموال الموجودة خارج الدولة اللبنانية والنقدية والعينية بأي عملة كانت، وبالتالي يمكن للدائن حجز الذهب الموجود في الخارج، وهنا أتصور الفوضى أو الدراما التي سوف تحصل.

السندات الأميركية تصدرها الدولة الأميركية، تصدرها الولايات المتحدة الأميركية، تصدرها الامبراطورية الأميركية، وبمعنى آخر ليس هناك خطر عليها، أما الدولة اللبنانية فبعد ١٨ سنة حرب وويلات، لا يتهافت الناس على سنداتها كما على السندات الأميركية والفائدة المرتفعة للسندات

ستضع المصارف أمام خيارين، رفع الفائدة على الودائع بالعملات الصعبة لمنافسة السندات أو زيادة فوائد التسليف، علماً أن هذه الأموال ستجمد كما جمدت أموال "السوليدير". مما سيفقد السوق اللبنانية سيولة نقدية بالعملات الصعبة.

أولاً، المصارف لا تسلف ودائعها بالعملات الأجنبية للقطاعات المنتجة. إن قسماً كبيراً من هذه الودائع تصدره وتوظفه في الخارج، خاصة وأن هناك عدة مصارف رؤوس أموالها الأساسية أجنبية أو هي فروع لمصارف أجنبية، وهذه المصارف تحسب الأموال وتوظفها في الخارج لصالح القطاعات الخارجية. من هنا يجب ألا نعتقد بأن الإصدار سيقدم ويؤخر على المصارف اللبنانية بالنسبة لتسليفاتها للقطاعات اللبنانية المنتجة في الداخل.

يوجد في المصارف اللبنانية ما يقارب الخمسة أو الستة مليارات دولار، ولا أعرف إلى أي مدى تسلف المصارف منها للبنانيين وكم تسلف لقطاعات منتجة إنما أستطيع أن أقدر بأن الأموال المودعة ترسل إلى الخارج بنسبة ٤٥% أو ٥٠%.

ليس هناك أي مانع من تداولها في الأسواق العالمية، لكن إصدار سندات خزينة من قبل الدولة اللبنانية بالعملة الأجنبية حالياً تحمل مخاطر كبيرة على المصلحة العامة اللبنانية حسب تقديري الشخصي، وربما أكون مخطئاً.

هل إصدار السندات يعني دخول لبنان فعلاً السوق المالية العالمية؟

لبنان موجود في السوق، بهذا الإصدار وبغير إصدار وذلك من خلال

القطع والتعاون بالقطع. وهي قضية مكرسة في لبنان، ولبنان قائم عليها كما هو معروف على حرية الفكر وحرية الكتابة والإعلام.

يتردد أن الهدف الرئيسي من الإصدار جذب الرساميل من الخارج، إلا أن عدم وجود قانون يمنع اللبناني المقيم في الخارج وكذلك المقيم من شراء السندات قد يؤدي إلى سحب البقية الباقية من الدولارات المتواجدة في السوق اللبنانية واستخدامها لشراء هذه السندات.

هذا الأمر لا يقدم ولا يؤخر لأن الدولة لا تملك في خزينتها أموالاً أجنبية، وأموالاً تكفيها للقيام بالمشاريع المنوي القيام بها بإمكانها أن تستقرض من الداخل أو الخارج. لربما بعد الدراسات العميقة يتبين للدولة أن هناك قاعدة حقوقية تمنع حجز الأموال اللبنانية تسديداً لدين على دولة، وعندما تكون المحاكم اللبنانية هي الجهة الصالحة للبت بالمنازعات، فلا يمكن بأي شكل من الأشكال وبصعوبة فائقة حجز أموال الدولة اللبنانية. وإذا أصدرت الدولة السندات في لبنان، فإن المحاكم اللبنانية هي الصالحة للبت بالمنازعات. والحجز أصلاً يتم داخل الدولة اللبنانية. إنما القانون يمنع الحجز على الدولة داخل الدولة اللبنانية، عندها يترتب على الدائن أن يذهب إلى الخارج، إذا كان هناك قانون في هذه الدولة يسمح حجز الأموال الموجودة في الخارج سواء كانت نقدية أو عينية كالذهب. بينما عندما تصدر السندات من الخارج، فإن المحاكم الأجنبية هي مباشرة الجهة الصالحة للبت بهذه النزاعات ولا يمكن أن تناقش الدولة اللبنانية في هذا الموضوع، في ما يتعلق بحجز أموالها في الخارج من قبل الدائن. عندها يحجز الدائن الأموال ويستوفي دينه من الأموال الخارجية.

١ - وهل يمكن الحجز على الذهب؟

كلا، عليه الحصول على ترخيص من المجلس النيابي، لكن الدائن عندما يريد الحجز لا ينتظر ترخيصاً من المجلس النيابي أو غيره.

مصادر اقتصادية معارضة ذكرت أن تفاقم أزمة الركود الاقتصادي بدليل الجمود الذي تعاني منه مختلف القطاعات الاقتصادية وأن هذا الجمود، وعلى الأقل القسم الأكبر منه، تتحمل مسؤوليته الحكومة الحالية من خلال السياسة المالية والنقدية المتبعة بحيث تم حجز القسم الأكبر من السيولة بالليرة وبالدولار.

٢ ـ استمرار عجز الموازنة رغم محاولات "التجميل" لمشروع موازنة العام ١٩٩٥ فالعجز المرتقب والمعلن هو في حدود الـ ٧، ٤٢ في المئة، إلا أن العجز الفعلي قد يفوق هذه النسبة بكثير سيما وأن مصارفات كبيرة، وكثيرة غير ملحوظة في مشروع الموازنة ومنها على سبيل المثال لا الحصر وزارة المهجرين ومجلس الجنوب وزيادات غلاءات المعيشة.

٣ ـ التوسع في سياسة الاستدانة من الخارج وبفوائد مرتفعة (١٠,١٠٪) على غرار ما حصل أخيراً في إصدار سندات الخزينة بالدلاور الأميركي (٤٠٠ مليون دولار) ولحظ مشروع موازنة العام ١٩٩٦المقبل كمشروع استدانة كبير وطويل الأمد أكثر من مليار دولار (١٧٠٠ مليون دولار) لتمويل عدد من المشاريع المرفقة بمشروع الموازنة وعلى رغم "التطبيل" الرسمي الذي رافق عملية إصدار الـ ٤٠٠ مليون دولار فإن التوسع في سياسة القروض الخارجية، وخصوصاً، إذا كانت هذه الاستدانة تتم لتمويل مشاريع غير منتجة فيها الكثير من المحاذير والمخاطرة.

٤ ـ تراجع مستوى الخدمات العامة من كهرباء ومياه وهاتف تحت

شعار إعادة التأهيل مع ارتفاع أكلاف هذه الخدمات على المواطن، دون أن تكون مؤمنة أساساً، إضافة إلى محاولات الحكومة المستمرة والدؤوبة لإلغاء بعض التقديمات التي كرستها القوانين بحجة الحد من هدر الأموال العامة.

٥ ـ استمرار ارتفاع أسعار مختلف السلع والحاجيات رغم ثبات سعر صرف الدولار، بل حتى، في مقابل تراجعه المحدود في الفترة الأخيرة وهو أمر مستغرب وليس له ما يبرره من الناحية الاقتصادية أو المالية إلا غياب الحكومة! وأجهزتها عن المراقبة وترك المواطن فريسة للجشع والاحتكارات "المحمية والمدعومة".

٦ ـ تراجع مثير في القوة الشرائية للأجور وفي مستوى المداخيل العامة في مقابل سياسة ضرائبية متشددة وباهظة تطال أول من تطال أصحاب الدخل المحدود (والمتوسط إن بقي من الفئة الأخيرة القليل القليل)، بينما، وفي المقابل تخفض الضرائب عن أصحاب الرساميل من أصحاب الشركات والمؤسسات الكبرى تحت شعار "استقطاب رؤوس الأموال".

وتتساءل المصادر الاقتصادية والمالية عن سياسة الحكومة الإنمائية المعتمدة إزاء المناطق وعن سياسة الحكومة في مجال الاستشفاء والطبابة والتعليم والسكن...

إن إحصاءات بعثة ايرفد عام ١٩٦٤ كانت قد بينت بأن طبقة الأثرياء لا يتعدى عددها أو نسبتها في لبنان عن الـ ٤٪ والأغنياء ١٠٪، والطبقة الوسطى حوالى ٤٥٪، والفقراء ٣٥٪، والمعدمون ٦٪، والمجموع ١٠٠٪.

أما اليوم (في عام ١٩٩٤) فلا توجد إحصاءات رسمية، ولا توجد دراسات علمية رصينة، ولكن الخبراء الاقتصاديين، لديهم تصور عام بأن النسب قد تنقلب عما كانت عليه، ولعل الدراسات إذا جرت اليوم فإنها قد تصل إلى النسب التالية:

طبقة الأثرياء ٤%

طبقة الأغنياء ٦%

طبقة الوسط ٨%

طبقة الفقراء ٧٥%

طبقة المعدمين ٧%

وبذلك يكون عدد الأثرياء قد حافظ على نسبته ذاتها مع تغيير في الأسماء. إذ انتقل بعض الأثرياء إلى مرتبة الوسط أو الفقر، وأما طبقة الأغنياء فقد انخفضت نسبتها من ١٠% إلى ٦% مع تركيز مالي أكبر لديها، وأما الطبقة الوسطى فقد انخفضت نسبتها من ٤٥% إلى ٨% أي ست مرات أقل بالنسبة لعدد عائلات الطبقة الوسطى وهذا دليل على اضمحلالها، وهو ما يشكل الخلل الاقتصادي والاجتماعي الخطير، والمؤشر لثورة جديدة من قبل الطبقة الفقيرة لأن صمام الأمان وهو الطبقة الوسطى قد اضمحلت أو صغرت إلى هذا الحجم وكبرت على حسابها الطبقة الفقيرة وهذا مؤشر خطير للغاية.

تبقى هذه الأرقام تقديرات أولية في نظرنا، لأن الإحصاء العلمي غير موجود حالياً في لبنان.

المشاريع المائية في الريف اللبناني

يظهر التخلف على مناطق الريف أكثر ما يظهر في الوضع السكني وكذلك على المهاجرين من أبناء المناطق إلى العاصمة. ويعود ذلك إلى ضعف دخل المزارعين وإلى إهمال المشاريع التي تساهم في تحسين الزراعة في الريف، كمشاريع الري (مشروع الليطاني والعاصي والباروك) التي تشكل العمود الفقري للزراعة. بالإضافة إلى إهمال القطاع الزراعي على صعيد المكننة والتسليف الزراعي وعدم وجود تشريعات تشجع العمال الزراعيين كالضمانات الاجتماعية وساعات العمل اليومي. بالإضافة إلى المشاكل المزمنة بين مزارعي التبغ والإدارة المختصة. علماً بأن الدولة فشلت في تعميم زراعة دوار الشمس وتسعير المنتوجات الزراعية لصالح المستهلك.

بعد هذه المقدمة نشير إلى البحث في بعض المشاريع المائية وأهميتها ومصيرها بالإضافة إلى بعض الأسباب التي كانت تساهم في تأخير الزراعة وتخلف الريف على الصعيد الاقتصادي.

نبدأ في عرض أول هذه المشاريع المهمة، الذي كان وما زال يدور في حلقة مفرغة وهو مشروع الليطاني.

هذا المشروع الذي قال عنه الكاتب الفرنسي بيير ليوتي بأنه حالة مشهودة للمعطيات المتغيرة[١] والضرورات العصرية. فالماء يفيض عن الحاجة في أثناء الشتاء، وفي أول الربيع تسيل الأنهر التي تتغذى بكتل

(١) لبنان الحديث، بيير ليوتي - منشورات جويار ١٩٦٤، (ص ٦٨ - ٦٩)، (الفصل الخامس، صفحات ٦٨ - ٧٥).

الثلج. وفي الأشهر الثمانية الأخرى تشح الينابيع وبعضها يقارب النضوب. وعلى هذا كان لا بد من استعمال طاقة الاحتياطي الشتوي بوسائل تقنية جديدة وفي شكل كبير.

فالليطاني له ميزة كبرى هي أنه يجري في جميع مراحله على الأراضي الوطنية بطاقة ٧٠٠ مليون متر مكعب. ولقد وضع خبراء السدود، ومنذ زمن بعيد، مشاريع لهذا النهر وكان أولهم إبراهيم عبد العال، والسيد نقاش، ذلك أن هناك مراحل من المشاريع والخطط مقابل مشاريع مضادة...

ويضيف الكاتب قوله "إن كل قناة تصطدم بعقبات سياسية واقتصادية وطائفية بحسب اتجاه القناة لهذه الجهة أو الأخرى تفضل فئة على فئة وهنا تكمن الصعوبات.

أما بالنسبة للري (من هذا المشروع) فسوف تستفيد أراضي لبنان الجنوبي بـ ٤٨٠ مليون ليرة كزيادة في الإنتاج (بحسب تقديرات ١٩٦٥)...

لقد أنشئت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني في عام ١٩٥٤ وأنيط بها تنفيذ المشروع. وعلى الرغم من الاستعانة بالخبرات العالمية، فإن مشاريع الري، التي حددت للمصلحة تنفيذها، كانت تتناول مساحات من الأراضي في البقاع الغربي وفي خط صيدا بيروت، قضاء صور، منطقة النبطية التحتا، منطقة النبطية العليا، قضاء النبطية وقضاء جزين، ثم ٣٥٠٠ هكتار لإقليم الخروب.

لا بأس من عرض مقتطفات من إحدى الدراسات لوزارة الموارد

المائية والكهربائية التي أشرف عليها أحد الوزراء الاختصاصيين والتي تذكر (أن المصلحة الوطنية لنهر الليطاني مهمة دراسة المشروع التي لم تجر لهذا التاريخ الدراسات الأساسية الأولية الآيلة إلى اعتماد مخطط عام يسمح بالدراسات الفنية للتصميم المبدئي العام الذي بدوره يؤلف نقطة انطلاق للدراسات النهائية التفصيلية العائدة لمجمع المنشآت المتوجبة لذلك...).

أما بالنسبة للأسس المعتمدة فتشير الدراسة إلى وجود ما يزيد عن ٥٠٠ هكتار من الأراضي القابلة للري بجودة متفاوتة والتي انضمت، نتيجة للدراسات التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة بالاشتراك مع مصلحة الأبحاث الزراعية، لتضيف القسم الأكبر من السفوح الغربية.

وفي تقرير بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٧١ لوزارة الشؤون المائية والكهربائية بلسان وزيرها الاختصاصي يقول: "بعد الاطلاع على ما توفر لدينا من مستندات ووثائق وعلى الرغم من مضي أكثر من ١٥ سنة على إنشاء المصلحة الوطنية لنهر الليطاني من أجل تنفيذ مشروع مياه نهر الليطاني والتجفيف أولاً ثم لتوفير مياه الشفة والكهرباء. وعلى الرغم من مئات الملايين من الليرات اللبنانية التي أنفقت حتى نهاية ١٩٦٨ والتي بلغت: ٣٠٨,٩٧٣,٠٠٠ل.ل. أظهرت الوقائع التالية:

بدأت دراسة قناة على منسوب ٦٠٠ متر وأخرى على ٨٠٠ متر، ومع ذلك فهي ليست ذات فائدة لكونها لم تعتمد الأصول المتبعة في هذا الشأن.

إن الاعتمادات كانت دائماً تخصص للري بعد الاطلاع على هذه المبالغ يستنتج أن ٥% فقط صرفت على الري.

على كل فمشاريع الري، التي كانت منتظرة من تنفيذ مشروع الليطاني لم تنفذ والأرض العطشى المهملة والمتروكة بقيت على حالها، والنزوح من الريف الجنوبي إلى العاصمة كان يزداد باستمرار والمشاكل الاجتماعية والصحة تتزايد في وسط النازحين من الأرض العطشى إلى حزام البؤس في ضواحي العاصمة[١].

ومن ملاحظات وزارة الموارد المائية والكهربائية نذكر "كانت مشاريع الري من الوسائل الرئيسية التي يمكن للدولة أن تستعملها كأداة في تحقيق سياسة اجتماعية إنمائية أقلها ترسيخ الفلاح في أرضه وتأمين الغذاء والعمل لجيش من العاطلين يتزايد باستمرار يهدد الأمن الاستقرار".

أما بقية المشاريع فما زالت في إطار التصور والتمني منها:

١ ـ مشروع سهل البقاع والهرمل بمياه العاصي. هذا المشروع يهدف

---

(١) استقر الرأي الرسمي الأخير ١٩٧٤ بعد فترة طويلة من التأرجح والتعديلات المتلاحقة... إلى الموافقة على تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع ري لبنان الجنوبي والتي تشمل الأراضي الصالحة للري الواقعة بين مستوى ٥٠٠ ـ ٨٠٠م فوق سطح البحر وذلك باعتماد منسوب ٨٠٠م في حدود الإمكانات الفنية المتوفرة... ولقد فسرت مصلحة الليطاني بأن المقصود بالمرحلة الأولى حسب البرنامج الذي تقدم به مجلس إدارة المصلحة هو تنفيذ القناة الرئيسية من بحيرة القرعون إلى الحدود الجنوبية (١٠٠٠٠ هكتار تقريباً) لغاية صيف ١٩٨٣. ثم قدمت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بالاشتراك مع خبراء (الفاو) دراسة أولية لهذه المرحلة ومقارنة بين القناتين ٨٠٠ عالي مركبا و٨٠٠ أسفل مركبا. وقد قرر مجلس إدارة المصلحة اعتماد القناة ٨٠٠ عالي مركبا وكلفت مديرية المصلحة لوضع الملفات اللازمة وكان خبراء (الفاو) يعملون على وضع المخطط التوجيهي العام لري ٣٣٠٠٠ هكتار وذلك ضمن حدود المرسوم ١٤٥٢٢ المتعلق بتوزيع المياه (اللجنة المشتركة ٢٠/٦/١٩٧٤).

إلى جر المياه من النهر المذكور إلى مساحات مهمة حتى سهل البقاع.

وعدم تنفيذ هذا المشروع يؤدي إلى خسارة ري مساحات جديدة في أراضي القاع والهرمل والتي تحتاج إلى المياه لإحياء الأراضي البعلية.

٢ ـ مشروع ري البقاع الجنوبي وهو ينطلق من توسيع عشرة آلاف هكتار من الأراضي المروية جنوبي خط بيروت ـ دمشق إلى ري ٢٣٠٠٠ هكتار تقريباً وذلك باستعمال نسبة ٣٠ مليون متر مكعب، كما تشير الدراسات الموضوعة من سد القرعون بواسطة الضخ ونسبة من المياه الجوفية ثم نسبة من مياه الينابيع وذلك لتوسيع الأراضي في المنطقة.

تعتمد الدول المتطورة في مشاريع التنمية على تهيئة الإنسان المنتج اقتصادياً، وذلك بتطوير التربية والتشكيلات التقنية المهيأة لتسلم مراكزها في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات. بالإضافة إلى تطوير الأجهزة الإدارية والكادرات الفنية في القطاع العام، لتكون معبأة كقوة تنفيذية قادرة على تنفيذ المشروعات الاقتصادية الحيوية.

ولا يمكننا أن نغفل دور الدولة في تنمية المفاهيم العقلية والعلمية في المجتمع لخلق وحدة اقتصادية منظمة ومتوازنة.

هذه الدولة تقدر بأن الإنسان هو العنصر الأول المحرك للنشاطات الاقتصادية، وتهتم بزيادة نسبة معدل السكان السنوية، لزيادة الإنتاج والقوة الاقتصادية، وذلك بدفع طاقات بشرية عاملة في الصناعة والزراعة والنشاطات الاقتصادية المختلفة.

فالتوسيع الديموغرافي كما تراه بعض الدول الغربية يزيد الطاقات الإنتاجية ويسهل مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج.

"بالرغم من هذا فالولادات تقل في فرنسا منذ خمس سنوات، فمستوى الولادات ١٣,٦ لكل ألف شخص مقابل ١٦,٩ عام ١٩٧٢"[1] .

ولقد ذكر الاقتصادي هانس، بأن زيادة السكان لها فضل في تنمية وتطوير الاقتصاد الغربي وتطويره بنسبة ٤٠ بالمئة، وبنسبة ٦٠ بالمئة في الولايات المتحدة (من القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٤).

وقد تجد ما يخالف القاعدة السابقة في سويسرا أو السويد اللتين حققتا نموذجاً اقتصادياً متطوراً بنسبة توسع ديموغرافي محدود، نضيف إلى ذلك بأن الدول النامية، في حالة التوسع الديموغرافي السريع يستوعب ثمرات التنمية التي تعجز في دفع الاستثمارات ورأس المال اللازم لكسر الحلقة المفرغة للفقر. فعندما يكون التوسع الديموغرافي بمعدل ٢٪ يستوجب، في نظر العلماء الاقتصاديين، حلاً بزيادة استثمارات تعادل ١٠ إلى ١٢ بالمئة وأحياناً ١٦ بالمئة لزيادة الإنتاج وتجاوز حلقة التخلف والفقر.

وفي مؤتمر التوطين البشري التابع للأمم المتحدة، حيث نوقشت القضايا التي تدعو إليها هيئة الأمم وفيها ميدان الأولوية في التنمية بحيث يجب أن تسد الحاجات الأساسية للجماهير الفقيرة، وكذلك الحرص على توزيع عادل للدخل وتحسين مطرد لنوعية الحياة. كذلك يتوقف نجاح التنمية على المشاركة الجماهيرية الفعالة في جهودها على أساس احترام الإنسان وحق الناس أفراداً وجماعات، في تقرير مستقبلهم بحرية. وكذلك الأرض فهي العنصر الأساسي في تكوين المستوطنات البشرية في الريف

(١) مجلة الحياة الدولية، نيسان ١٩٧٧.

والحضر. ولا بد من تدخل الدولة ورقابتها على مشاريع الإسكان والعمران. . .

وفي رأينا أن مشاركة الدولة ورقابتها على كل مشاريع الإسكان والعمران التي أشار إليها المؤتمر التابع للأمم المتحدة، تعبّر عن حقيقة واضحة وهي أنه عندما تهدف الدولة، في عملها، إلى الخدمة العامة والنظرة العلمية والموضوعية، تستطيع أن تفجر عبقرية الإنسان ليبني لها حضارة تعكس آماله وتفكيره في خدمة الوطن.

ونعتقد بأن تخلف الأجهزة الإدارية عن القيام بواجباتها، وفقدان الثقة بين المواطن والسلطة العامة وكذلك عنصر التدخل السياسي في الأجهزة الإدارية والفنية المنفذة وتخلف مفهوم المصلحة العامة تقف حجر عثرة أمام مشاريع التنمية في معظم البلدان النامية.

وقد لوحظ بأن البلدان النامية التي اختارت الصناعة، كمرتكز لاقتصادها، تعيش في تفاوت اجتماعي بالنسبة للدول الغربية. فهي تحاول التقليد في مجالات الصناعة باستيراد المصانع الجاهزة والخبراء، في حين أنها تعاني من تفاوت كبير في المداخيل (في عام١٩٦٩-١٩٧٥) وأن التفاوت في العائدات بين ١٠٪ الأكثر ثراء و١٠ بالمئة الأكثر فقراً هو ٤٣ مرة في البرازيل و٢٠,٧ في فرنسا و١٢,٤ في ألمانيا الغربية)[1] .

هذه الدول، التي تهتم باستيراد المصانع والشركات الأجنبية، غالباً ما تقع فريسة الشروط القاسية التي تضعها الشركات الأجنبية، وقد يحصل،

(١) "لوموند": بيير دويين. ٧/ ٣/ ١٩٧٧القوة ظاهرة اقتصادية... (راجع أيضاً إعداد من ٣ ـ ٧ أذار ١٩٧٧).

في بعض البلدان، تدخل الشركات الكبيرة في الشؤون الداخلية للبلد وذلك لتأمين مصالحها الخاصة. وقد يكون هذا التدخل بواسطة الضغط والرشوة وجميع الوسائل التي تؤدي إلى سيطرة هذه الشركات الأجنبية على مقدرات البلد وثروته. ولسنا في حاجة للدخول في تفاصيل هذا الواقع المعروف في أكثر الدول النامية. فالإحصاءات تشير بأن ٧٥ بالمئة من التجارة الخارجية لبلدان العالم الثالث، هي مع العالم الغربي.

أما بالنسبة للمداخيل الاقتصادية في الدول النامية، والفروقات الواسعة بين أفراد الوطن الواحد، فقد ذكر أحد الاقتصاديين الغربيين "إن درجة من العدالة، في المجتمع، أكبر، وقدر أعظم من المشاركة لا يقتطعان من التمويل بل على العكس يدعمانه ويقويانه".

نسرد هذه العبارة كما وردت ونضيف إليها ما قاله نائب رئيس البنك الدولي: إن العدالة لا تمنع إعادة توزيع الدخل الاقتصادي، وفي القدر الأدنى، لا تعرقل إعادة توزيع الدخل الاقتصادي.

في القطاعات الزراعية، والصناعية، تكون الخدمات هي محور التوسع الاقتصادي. فالاستثمارات تحدد أبعاد مستوى الطاقة الإنتاجية للأمة، وهي التي تعكس مستويات التطور في القطاعات الإنتاجية بالإضافة إلى التحولات في قطاعات الزراعة والصناعة. فالتحولات الزراعية وتطوير القوة الزراعية لبلدنا تعني زيادة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى المعيشة وتقسيم العمل، ثم توفير قوة بشرية يمكن تحويلها إلى الصناعة. فالتطور الزراعي واستعمال الوسائل التقنية في التنمية الزراعية، توفر مزيداً من اليد العاملة ومن العمال الزراعيين.

يضاف إلى ذلك بأن إنتاج المواد الأولية في بعض البلدان النامية واستعمال التقنية في تصنيع المواد الزراعية المنتجة، تساعد على إنشاء قطاع صناعي يرتبط مباشرة بالزراعة. وعلى هذا نعتقد بأن أي تطور صناعي يجب أن يسبقه أو يرافقه تطور زراعي. وهذا يعني، في نظرنا بأن استعمال الوسائل التقنية في الزراعة، وعقلنة السلوك الإنساني، الذي يرافق تطور الروح العلمية عنده، والذي يحاول فهم وتطوير الأحداث والعوامل الطبيعية ثم محاولة تكييفها لدفع الإنتاج الزراعي إلى الأمام مع التكيف في استعمال الآلات التقنية في هذا المجال.

كل ذلك يعتبر بمثابة بداية فهم واستيعاب أوليات العلوم العصرية والتكنولوجيا التطبيقية. فعلى هذا، يجب أن يسبق التطور التكنولوجي، ظروف تهيئة في التنمية الزراعية الحديثة وفي التصنيع الزراعي، وليس استيراد التكنولوجيا والمصانع من الخارج فقط، دون تطوير مرحلي وتدريجي في العقلية العلمية لاستيعاب هذه التكنولوجيا...

أمامنا العديد من البلدان النامية، التي حاولت أن تنقل التكنولوجيا مع الخبراء والمهندسين الأجانب، لخلق صناعة متقدمة، ومع ذلك لم تدخل هذه الدول عصر العقلية الصناعية المتطورة، ولم، تستطع الاستثمارات في الصناعة الثقيلة، أن تخلق كادرات وأجهزة تقنية متفوقة تستطيع أن تخلق مصانع جديدة، وعقلية صناعية قادرة على فك ارتباطاتها مع الشركات والدول التي باعت هذه المصانع. والسبب في رأينا واضح. لقد اشترت هذه البلدان مصانع حديثة وأجهزة وتجهيزات، ولكنها لم تستطع أن تخلق العقلية التي تستوعب التكنولوجيا الحديثة وتخلق مصانع جديدة تنبع من احتياجات البلد النامي وظروفه...

فاليابان، مثلاً، التي قطعت أشواطاً في عالم الصناعة، بدأت مع التكنولوجيا: كنسيج الحرير، وتحويل القطن، ومنذ عام ١٩٣٢ تخلت صناعة الأنسجة عن المركز الأول لصالح الصناعة الثقيلة والتجهيزات الصناعية والآلات.

هذا يعني بأن البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تملك خدمات زراعية، تحتاج إلى عملية تنمية للزراعة تمهيداً لسلوك جنة الازدهار الصناعي كما يسميها البعض.

والهند مثلاً، التي تعاني من تضخم السكان وتحاول بكافة الوسائل تحديد النسل، فإن التصنيع لم يستطع رفع مستوى الشعب الهندي بالإضافة إلى تفشي البطالة بين صفوفه. وهذا يعود إلى أن التصنيع يمر بمراحل قبل أن يلبي حاجات الشعب، وقد يأخذ وقتاً طويلاً قبل أن تتحقق الأماني المنشودة منه.



الفصل الثاني

مجتمع الحرب (الظروف الاجتماعية)

إن قشرة المظاهر المادية التي كانت وما زالت تغلف الواقع اللبناني عادت فانكشفت في الحرب اللبنانية، فالعشائرية في التفكير والذهنية المتخلفة والأنانية والانتهازية تتحكم في معظم القطاعات، والاقتصاد على صعيد التخطيط والتنمية يمارس بأسلوب يختلف عن الطريقة التي يمارس بها في البلدان الغربية المتطورة نظراً لحالة التخوف الدائم على المصير والحيرة أمام المصائب والأحزان والكوارث يفتقر المواطن اللبناني إلى قدرة التحليل الواقعي في حياته اليومية وفي شخصيته. ولعل افتقار المجتمع إلى مؤسسات تحقق نسبة ما من الضمانات الاقتصادية والاجتماعية يوقع معظم الأفراد في ظروف صعبة تحت وطأة الظروف والكوارث.

بعض الأمثال المعروفة التي تحدثنا عنها من قبل تمجد الكذب والشطارة والحصول على المال بثروة مجهولة المصدر ومنها: الدنيا فريسة الشاطر ـ الكذب ملح الرجال ـ المال السايب يعلم الناس الحرام.. تبدو الشطارة في المجالات السياسية والاجتماعية نوعاً من الخداع أو نوعاً من البراعة الملونة والتزييف. لقد تسببت الشطارة بفقد غالبية اللبنانيين الاسترخاء وفقدان الذاكرة والشعور بالسعادة والنجاح في الحياة.

قال مندوب الاتحاد العمالي العام في لجنة الأسعار عام ٧٤ إن "٤١ تاجراً قدموا لوائح الأسعار لبضاعتهم فيها أنها تخسر، وأن هناك تاجراً واحد فقط قدم لوائح أسعار سليمة من أصل ٤٢ تاجراً.

هذه الثغرات المتعددة التي تتفاوت في العمق والأهمية ساعدت على زيادة التدخلات الأجنبية وأوصلت المجتمع اللبناني إلى نوع من الانقسام الداخلي وراحت تهدد لبنان أرضاً وشعباً. لقد استشعر الجنوبيون ضرورة مكافحة الجوع والتأخر والإهمال وكان العديد منهم يتطلعون في أواخر الستينات إلى خلق عالم ريفي تتوافر سبل العيش على أراضيه.

لقد كان الوضع السكني للعمال النازحين من الجنوب إلى العاصمة يتألف من بيوت صغيرة وغير صحية. لقد أنشأت التجمعات السكانية والأكواخ في ضواحي العاصمة وارتفع معدل البطالة والفقر بين قاطنيها لعدم استيعاب القوى العاملة النازحة من الريف دون أن تكون مهيأة للعمل الصناعي أصلاً. لقد وجد العمال واقعهم الجديد يعاني من الفوضى والظلم الاجتماعي والنمو غير المتوازن بين مناطق العاصمة، لقد كانت حالة القسم الأكبر من العمال الجدد تقترب من الفقر الدائم مع معاناة المشاكل الاجتماعية والنفسية كالشعور بالظلم والخيبة والاستغلال والنقمة والرفض.

إن طبيعة الواقع الاجتماعي اللبناني حاول أن ينظم أوضاعاً طائفية وفق ميثاق ١٩٤٣، والذي انبثقت عنه قوانين الأحوال الشخصية وتدعيم المؤسسات التربوية القائمة بالإضافة إلى تركيز التناقضات الطائفية والسياسية من خلال تكريس ودفع زعامات إلى السلطة وتجميد زعامات أخرى لتسهيل السيطرة الطائفية لزعامات تقليدية داخل الطوائف اللبنانية.

إن الذين يلاحظون واقع المجتمع اللبناني السياسي والاجتماعي يلاحظون أهمية الزعامات السياسية والزعامات التقليدية والعشائرية وارتباط ذلك مع المواطنين على الصعيد الاقتصادي للحصول على وظائف أو التزامات من الدولة.

هناك المصالح المتبادلة بين الزعامات والموظفين النافذين، وهناك المكاسب المتبادلة وهي قضية معروفة في لبنان، كما يوجد نوع من العلاقة بما يسمونه "الاستزلام السياسي" الذي يندفع باتجاهه صاحب المصلحة.

في رأينا أن التخلف هو حالة ذهنية تبدأ أساساً بالتخلف الفكري الذي لا يعنيه كثيراً مبدأ الحرص على المصلحة العامة ومصلحة الأكثرية، إن العقلية التي تجهل سياسة مبدأ سيادة المصلحة العامة تؤثر على الأوضاع السائدة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين أبناء المجتمع الواحد[١].

لا بد من الإشارة إلى بعض الملاحظات العامة التي عرضها بعض المفكرين وعلماء الاجتماع والشخصيات السياسية الأجنبية.

"يمكن التحدث عن التغييرات العامة ونتيجة البترول ولكن في لبنان شيء آخر. لقد وصل المال إلى قلب لبنان أكثر عمقاً مما وصله في الخليج. وإن التوتر الناشيء عن المظاهر في المجتمع اللبناني بهذه التركيبة الغريبة أكثر عمقاً.

يتابع غليستن قائلاً فمنطقة عكار هي شيء منفصل عن هذا النظام، فكل جزء يعتمد على الجزء الآخر وكل الفقر يعتمد على[٢] الثروات الكبيرة، والقسوة تعتمد على هذه الرقة الحضارية وأن البطش يعتمد على الكرم والحنان، فالأشخاص أنفسهم الذين يتحلون بالكرامة والكرم يمكن أن يقتلوا ويهينوا الناس ويمكن أن ينفذ ذلك بطريقة بعيدة عن التصور.

(١) بعض الأفكار الواردة مستوحاة من كتاب للمؤلف: الظروف الاجتماعية للحرب اللبنانية، الجزء الأول.
(٢) مايكل غليستين.

وهكذا كان أصدقائي منذهلين للحرب الأهلية والقسوة والبطش وعدم الشفقة، فإني لم أفاجأ ولكن أحسست بالرعب لأني لمست هذا الأمر منذ عام ١٩٧٢ يوم كنت أعيش في لبنان لم أكن أتحدث عن الشخصية اللبنانية ولكن هناك اتجاهات تناقضية في المجتمع اللبناني وهذا ما أعنيه، لقد كان الوضع مدهشاً من عمق التناقض في المجتمع حيث الترف والثروة.

"ووجدت كيف يقفز الناس من مستوى إلى مستوى فالشخص الذي يهدد بالقتل كل من يدوس على كرامته يتحول فجأة إلى حمل وديع أمام من هو أعلى منه".

لقد قدم السياسي الفرنسي "كوف دي مورفيل" موفداً من قبل الرئيس "جيسكارديستان" لعله يستطيع أن يسهم في إعادة الوحدة اللبنانية فلما عاد إلى وطنه قال: "وجدت الجميع في لبنان ضد الجميع ونصح دولته بسياسة الترقب والحذر والتشكيك بالألفاظ الرنانة عندما يأتي على السنة الساسة اللبنانيين".

ويذكر ادغار فور "بأن التعددية الثقافية هي بحد ذاتها عامل جيد وأن أديان لبنان كلها تدعو إلى الإنسانية والتسامح" أما القس ادلر الألماني فقد تساءل: هل الديانات المتعددة هي السبب في الحرب، وهل الحرب التي شهدها لبنان هي حروب دينية؟... إن الديانات كثيراً ما تتخذ ذريعة لإخفاء أغراض غير نبيلة، وإنه ليس هناك من حروب نبيلة لأنها تتحول عادة إلى حروب من أجل مصالح خاصة... صحيح أن الله خلق الإنسان على صورته ولكن هذا لا يعني أن على الإنسان أن يتخيل الله على صورته سيما لا ينبغي أن يجعل الإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه مجتمعاً مطلقاً قائماً بذاته".

تطالعنا[١] بمقترحات عملية لإلغاء الطائفية "أولاً ببث فكرة التسامح والاخاء البشري قسماً أساسياً من برامج التعليم الديني والمدني والخلقي في المدارس على اختلافها".

ونتابع، "منذ سنتين صرح أحد أقطاب الدين المسيحي في الغرب أن الدين لم يبق منه في عصرنا إلا جوهره محبة الله ومحبة الآخرين أي معاملتهم كما تريد أن يعاملوا".

إن الدين ليس بشكل ولا بمظهر ولكنه مبادىء إيجابية سامية يعلمنا الحق والخير والمحبة ومعاملة الغير أسوة بالنفس دون تمييز "الحرية في لبنان لون من ألوان الوهم وخداع الذات فالشفاعة والوساطة والتطفل عادات شائعة مترسخة فينا وقسم أساسي من تقاليدنا".

وهذه مصيبة نعانيها فالسياسة والوظيفة والتقرب إلى أصحاب الشأن أقصر طريق للغنى والاثراء السريع ثم تطلب في مكان آخر "المزج بين الطلاب المختلفي المذاهب والأديان في المدارس والجامعات مع تشجيع النشاطات الجماعية والعمل الاجتماعي المشترك ثم وقف الدعايات الأجنبية التي تسعى للتفرقة بين المواطنين تحقيقاً لمطامع أصحابها، لأن الحرية في وجوهها المختلفة أساس الخلق والابتكار والنمو"[٢].

لا بد من عرض بعض الحالات التي حصلت والتي تنم عن واقع الحال الفردي والاجتماعي.

أحد الأفراد وقع عقداً مع شركة الأول هو الرئيس أستاذ محاضر في

(١) تعليقاً على مقال الكاتبة الكبيرة روز غريب ـ النهار ١٩٨٩/٤/٢٩.
(٢) المصدر نفسه.

جامعة خاصة كبرى بالإضافة إلى عمل ثان يدر عليه مبالغ محترمة، أما العضو فهو مؤلف كتب مدرسية ثانوية وأستاذ في مدارس ثانوية مشهورة وقد ذكر بأن دخله من التعليم يأتي في عداد السبعة الأول في نسبة ارتفاع الدخل السنوي.

صاحبنا وقع العقد على أساس تسليم البضاعة في حزيران، وبدأت المناورات والأحاييل في تأجيل تسليم البضاعة المتفق عليها حتى سلمت البضاعة بعد أكثر من شهرين وكانت الأحوال العامة الأمنية والسياسية جيدة، وليس هناك من سبب معين للتأخير والتأجيل والمماطلة ولا يمكن إعطاء القوة القاهرة أية سبب مباشر، أو غير مباشر فكل شيء على ما يرام. حصلت المواجهة بين صاحبنا وأصحاب الشركة فقالوا له "إن العقد الذي وقعناه هو عمل صوري لا يربطنا نحن نجهز العقود الخطية الموقعة كعمل شكلي وفي النتيجة لا نعترف به.

عرض بعض الأفكار منها للسيدة "نادين لوبلسكي برناد" وبعض الباحثين اللبنانيين:

"نادين لوبلسكي برناد" أكدت على اعتماد التعليم كوسيلة لتبديل المواقف الجماعية وذلك عن طريق تطوير المجتمع كالعزوف عن القتل الجماعي كوسيلة لحل المشاكل السياسية. فالسلام في نظرها يعني أكثر من غياب العنف وزوال الحرب وأكثر من الأمن ونزع السلاح أنه توافق عام على واقع عام على واقع الحق والعدالة. يفترض زوال حال الظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1] .

---

(١) سبقت الإشارة إلى ذلك.

مجتمع الذئاب ـ كما يراه البعض ـ هو المجتمع الذي فقد الصفات الجوهرية في حريته ووقع أسير الخطط والكمائن والقفز فوق الحبال المنصوبة إلى استعمال كافة الوسائل والأحاييل للحصول على المال والامتيازات.

إن الذئاب البشرية لا ترعى حرمة للعلم والحضارة والتقدم والاختراع بل هي تمقت العلم وأهله، وتعتبر بأن الاختصاصات العلمية والعلوم الإنسانية هي خطرة على الغابة وأصحابها والمستفيدين منها، وأن الاختصاصات هي كلام لا يفيد صاحبه في شيء. في أكثر الأحيان تسمع كلمة "فيلسوف" أي يدّعي الفلسفة وهو شخص متعلم لا يطاق في قانون الغابة.

إن العلم الحقيقي في نظر أصحاب الغابة هو العلم الذي يتعلمه الأفراد والمجتمع من الغابة في كيفية سحب المال بيسر وسهولة من أصحابه الشرعيين، ودفعه إلى المصلحة المهمة لأفراد الغابة متمسكين بشعار وهمي: "المال السايب يعلم الناس الحرام".

الحقيقة مع ضخامة هذه المشكلات يجب أن لا تغيب عن بالنا التصرفات اللاعقلانية التي سببت في مضاعفة المشكلات... فإذن اللاعقلانية في السلوك تؤدي إلى مضاعفة المشكلات. والسؤال اليوم ما هي الطرق الإنسانية لإيصال خدمات تنظيم الأسرة إلى الفئة التي تحتاج إليها، وربما فكر البعض أن الحروب والأوبئة والكوارث الطبيعية... لكن هذا أمر مرفوض لأنه ليس عملاً إنسانياً وعقلانياً. كما أن توزيع الوسائل وتعداد المراكز ليس حلاً للمشكلة إنما الحل الطبيعي والأجدى التعاطي مع العقل... تغيير المفاهيم تغيير أنماط السلوك ولا سيما السلوك الإنمائي

يعني إذا لم تصل إلى عقل كل فرد فيكون توفير للخدمات عديم الفائدة!!"(1).

هذا لا بد من عرض بعض الملاحظات التالية:

لا نزعم بجديد عندما نقول بأن الحرب اللبنانية ساهمت في دفع الفساد والفلتان الأخلاقي والجنسي إلى معدلات لم يسمع بها لبنان من قبل، وقد لوحظ في مدينة صغيرة ارتفاع نسبة الفلتان إلى معدل يفوق ٣ أضعاف بالنسبة إلى مقارنة فلتان قبل الحرب.

وقد ساهم في ذلك المال الوفير الذي جناه بعض اللبنانيين بسرعة من بلدان ودول الخليج. هذه القفزة السريعة للغني السريع كانت بمثابة تربة خصبة أثرت على المجتمعات التي يقيم فيها هؤلاء البورجوازيون الجدد.

إن الواقع الاقتصادي والاجتماعي كان له تأثير واضح على بعض المجتمعات التي عانت من الفقر والبطالة والبؤس في الوقت الذي كانت تتدفق في نوادي الخليج الليلية بعض العاملات تحت ستار الفن والرقص وغير ذلك.

وهناك بعض النوادي الليلية التي يعمل فيها بعض اللبنانيات في كندا وبعض الولايات الأميركية. ولا يمكننا اعتبار الجميع الذين يسترون بالغنى والرقص هم من الفقراء والبؤساء، بل إن معظمهم كان يسعى إلى الإثراء السريع وتحقيق الأرباح الكبيرة والعودة إلى لبنان ودفع المال الكثير طلباً للشهرة وتحقيق الأحلام بواسطة المال الذي جناه البعض من بلدان الخليج.

---

(1) د. عدنان مروة ، التربية الأسرية، ص ٢١ ـ ٢٢.

الفصل الثالث

مجتمع الحرب الواقع النفسي: حرب الفقراء

المعروف أن الواقع النفسي يؤثر في الجسد وبالتالي التأثيرات الجسدية على نفسية الإنسان. التأثيرات النفسية تتفاعل وتتشابك في دخيلة الإنسان لكي تؤثر وتتأثر. ولا يمكننا إغفال تأثيرات الحرب النفسية على الاقتصاد اللبناني وخصوصاً النقد والأوضاع المالية. ولا يمكننا إغفال الواقع النفسي العام وحالات التشنج والقلق النفسي واندفاعات العاطفة والانفعالات في حالات انخفاض سعر الليرة أمام العملات الصعبة وخصوصاً الدولار، وحالات الحزن والفشل نتيجة الصعود والهبوط لأسعار النقد اللبناني. إن العصبية والخوف في أعماق النفس يغذيها السلوك والفكر الضائع في متاهات الحرب والسلم.

هناك فئة من الناس العصبيين يعانون في زمن الحرب التوتر وعلامات من الاضطراب العقلي ونوبات التشنج النفسي، هذه المشاعر المضطربة تتحكم في هذه الفئة من الناس.

وقد لوحظ ظهور عوارض نفسية منها شدة الإحساس بالذات وحالات الذعر الشديد والتردد القلق، شدة التوتر النفسي، العرق الزائد، عسر الهضم وأعراض أخرى تدل على التأثيرات على الجهاز العصبي لدى الإنسان.

حالات الحيرة التي تبدد الكثير من طاقات الإنسان الفكرية والعملية،

فالعلة تكمن في النفس في القلق الحاد . . .

هذا العبء النفسي الذي يُجهد الناس ويسبب الآلام النفسية والجسدية من مصائب الحرب ومشاكلها وتعقيداتها وإجرامها ولا إنسانيتها اللانساني .

هناك من يعتقد بأن استراتيجية الهروب يرسمها اللاوعي لمواجهة المسؤولية والمواقف الخطيرة . . . نضيف أيضاً على الأعمال الحربية التي تخلق الشعور بعدم الطمأنينة ، فالإنسان يتكون من جزئيات مادية تدعى الخلايا التي تكون الأعضاء المختلفة للجسم ومن عقل وروح .

وعلى هذا طالما أن العقل في هدوء وسلام فإن الجهاز العصبي يستطيع أن يؤدي عمله على ما يرام .

تقول المدرسة السلوكية بما معناه "إن الطفل المولود حديثاً لا يشعر إلا بنوعين من الخوف : الخوف من سماع صوت عال مفاجىء وهذا الخوف يظهر على الطفل إذا قرع قضيب من الصلب بشدة إلى جواره مثلاً أو إذا تلفت حواليه فلم يجد أمه ، إنه يشعر حينئذ بالذعر والانفعال الشديد . أما أنواع الخوف المختلفة الأخرى وهي تبلغ المئات في الحياة فيقول واطسن أنها مكتسبة وليست فطرية ، إن الإنسان يكتسب الاستجابة من خبرات مرت به خلال حياته . . . السؤال المطروح في ظل الأعمال العسكرية والإرهابية ، كيف يمكن للمواطن اللبناني؟ كيف يمكن للإنسان أن يحصل في الحياة على الهدوء والصحة النفسية الطبيعية والاتزان وضبط النفس؟ وكيف يمكننا التمتع بنعمة السلام الداخلي في عمق النفس وحولنا الاضطرابات النفسية المتعددة الاتجاهات؟ وكيف يمكن أن يقال للناس

عليكم التحكم في مشاعركم بدون انفعال؟ وكيف يأتي الاتزان ممن فسد عقله وأعصابه . . . ؟

هناك فريق من الناس يتمتع في أغلب الأحيان بالهدوء والراحة في مجالات الحياة الاجتماعية ، وفي حياة العمل والشجاعة والقدرة على مواجهة المشاكل والظروف الجديدة التي يتعرض لها .

خلاصة القول إن القلق العصبي الذي عانى منه المواطن اللبناني والذي تقع فريسته العوارض الجسدية تدل كلها على وجود اضطراب في أجهزة الدورة الدموية والتنفس والهضم وفي الجهاز العصبي المركزي .

هذه أمور معروفة لدى اللبنانيين الذين يفتشون ويحللون واقع المصيبة العقلية والعاطفية والإجهاد العقلي بالإضافة إلى تحكم رواسب الماضي وما يتبعها من أحاسيس الرعب والخوف . . .

كيف يطلب من المواطن المصاب الذي لا يستريح من التوتر العصبي الذي يلازمه منذ سنوات؟ لقد كان المواطن قبل الحرب يجد مئات الأشياء التي يتمتع بها . . . هناك فريق من العلماء يعتقد بأن التوتر العصبي الشديد الذي يستمر ردحاً طويلاً من الزمن يولد أحاسيس غير طبيعية في جسم الإنسان .

حتى أن الشخص ينظر إلى كل اتجاه إلا الاتجاه الصحيح للعلاج والشفاء ، وكلمة استرخاء هي شيء صعب المنال في الظروف الأمنية والحربية .

إن العلاقات والأعراض الحساسة للتوتر وشعور الشخص بأنه مرهق عقليا ؛ وهذا الإرهاق العقلي يولد القلق وعدم القدرة على الاسترخاء والنوم ، وهذا بدوره يزيد من حدة الإرهاق فنبدأ من هنا ما نسميه الدائرة الخبيثة .

كما أن هناك عوارض للتوتر الشديد، منها: سرعة الغضب والانفعال وقلة الصبر وحدة الطبع والرغبة في تعاطي الكحول والشعور بالحزن والضيق وعدم القدرة على التحكم في حركات أجزاء الجسم المختلفة وقد تصاب بالتوتر العصبي أيضاً أعضاء معينة في الجسم وينتج عسر الهضم أو سرعة دقات القلب أو صداع الرأس.

في بعض الدول المتطورة يعالج التوتر العقلي على أساس أنه يحد من كفاية الشخص في عمله وإنتاجه الاقتصادي في المصنع والإنتاج الصناعي والإنتاج الزراعي بل في جميع الحقول الاقتصادية، ذلك أن التوتر العقلي أو التوتر العصبي يكون عبئاً ثقيلاً على المريض وعلى من حوله ومحيطه العائلي والاجتماعي، فالحياة والعمل والقلم والنشاطات الفكرية والإبداع والتقدم العلمي والتطور التقني... تتبع الآفاق الرحبة للعلم ومواكبة الاختراعات والاكتشافات وضروب المعرفة وأشتات الفكر... جميع هذه العناوين المهمة والمميزة في حياتنا العلمية والعملية والتقنية لا تستحق في نظر المريض ذي الأعصاب المجهدة والمتعبة أن يحياها، فالتوتر عبء على صاحبه وثقيل عليه لا يتركه لحظة أو ساعة لكي يستريح أو يفكر في مشاكله الواقعية العالقة التي تحتاج إلى هدوء التفكير وراحة البال وصفاء النفس ونشاط الفكر، بالإضافة إلى طاقة جسدية حيوية ضرورية.

هناك حقيقة أساسية بأن الجهاز العصبي لدى الإنسان هو شرط أساسي في الحياة والصحة والسعادة... ومن المعروف أن الشخص العادي الذي يعيش حياة طبيعية معرض في الواقع الأمني الحربي الذي يعيشه لبنان إلى القلق العصبي الشديد والانفعال، بسبب مصائب الحياة

ومصائب القصف الشديد والمفاجآت الأمنية في الشارع وفي الطريق إلى العمل وأثناء العمل وانتهاء الدوام... والعودة إلى البيت وفي الطريق إلى شراء حاجات البيت اليومية والتموين وشراء الملبوسات بل في كل لحظة وفي كل دقيقة وفي كل ساعة بالإضافة إلى المفاجآت الناتجة عن المتقاتلين أبناء الشعب الواحد... بالإضافة أيضاً إلى الضغط النفسي بنتيجة الواقع الأمني والخلافات الشخصية وخلافات الأفراد وخلافات المجموعات المسلحة المتناقضة داخل الأحياء وخارجها، ثم العبوات الناسفة والمتفجرات في النهار وخصوصاً في الليل والرعب الذي تحدثه المتفجرات الليلية القريبة... وحالات القلق النفسي والتوتر من جراء مصادفة المسكن بالقرب من مسكن مسؤول أمني أو مسؤول سياسي، ولا ضرورة لعرض واقع وحالات الانفعال والخوف والذعر والقلق.

نحن نلاحظ دائماً بأن الإنسان اللبناني أصبح أشد إحساساً وأعمق ملاحظة وأقوى نفسياً من غيره... ولكن بدلاً من أن يؤدي جهازه العصبي في خدمة العلم والحياة العلمية المتنوعة... نرى أعصابه تتلف من حالات التوتر العصبي وقلقه وشعوره بالارتباك والاضطراب.

السؤال المطروح في ظل الأجواء الأمنية والنفسية الدقيقة هل يستطيع المواطن وخصوصاً المنشغلين بالأعمال الفكرية التركيز الذهني والأعمال التي تطلب الدقة والانتباه والمهارة. والباحثين العلميين والأساتذة والطلاب والاختصاصات التي تتطلب بذل الجهد النظري والتطبيقي... هل يمكن لهؤلاء أن يمارسوا الاسترخاء العقلي التام بمجرد الانتهاء من ساعات العمل؟

هناك فئة من الناس تتمتع بقدرة احتمال متفوقة ولها من المراس

والصلابة والعادات وقوة الإرادة ما يعينها على التكيف مع الأوضاع اللبنانية، وهي تحتفظ بهدوء الجسم والتوازن الجسدي والنفسي.

وهؤلاء في نظرنا الذين يتمتعون بهذه الامتيازات في الأيام الصعبة هم قوم محظوظون، نزلت عليهم النعمة في الظروف الصعبة بحيث أنهم يتمتعون بالهدوء الذي يرى الأشياء بوضوح، ينعكس في طريقة الكلام الهادئة، بالإضافة إلى خصائص جسدية وعقلية معينة دون الاستسلام للحركات الجسدية والعصبية التي أصابتنا في هذا العصر.

هنا لا بد من الإشارة إلى بعض الملاحظات التالية بالنسبة للعاصمة، وخصوصاً مناطق التماس وخلفها من النقاط الحساسة والمناطق السكنية في الضاحية الجنوبية ومناطق كثيرة ومتعددة في العاصمة... تهدأ حيناً وتلتهب أحياناً بالقصف المدفعي والصاروخي والمدافع الرشاشة وكما هو متعارف عليه في الإعلام (كافة أنواع الأسلحة المتاحة)[1]، هل نستطيع أن نطلب من المواطنين الاهتمام بالاسترخاء والتأمل في جميع نواحي الحياة الجميلة والطيبة وهل ينقذ المواطن السير في الهواء الطلق والتمتع بجمال العاصمة وألوان الجمال الجديدة؟ هل نستطيع تذوق جمال الحياة والأشياء القيمة في هذه الدنيا؟ هل نستطيع الاحتفاظ بطاقاتنا الروحية والجسدية؟ لقد وصلنا إلى حالة عصبية غير مناسبة للقيام بأعمال فكرية وأحياناً جسدية. لقد استسلمنا للتوتر العصبي والقلق وضعف المقاومة التي يصاب بها جسم الإنسان، وأصبحا كالمدينة المفتوحة.

هناك عالم وناس يحاولون التمويه وإبعاد الأذى النفسي عن أنفسهم

(١) المسلحون معظمهم من الفقراء والطبقة المحدودة الدخل.

بالمرح والحفلات والفكاهة والسهرات... هذا دواء معترف به وخصوصاً المرح والفكاهة... وهناك من يعتقد بأن الضحكة والابتسامة تخفف من حدة التوتر العقلي والدائرة الخبيثة... بقي السؤال هل تعود الابتسامة والضحكة في حالات الآلام والأحزان والمشقات الصعبة والأهوال والفظائع البشرية المخيفة؟ هناك فئات من اللبنانيين في أحيان كثيرة يفقدون النوم.

وفي النوم كما نعلم ومن خلال النوم نجدّد نشاطنا وحيويتنا... ولكن نلاحظ الإجهاد الشديد والحاجة إلى فترة طويلة من الراحة...

كلمة انهيار في لبنان أصبحت تعني أشياء كثيرة.. يمكن أن تعني انهياراً في المعادلات السياسية القائمة التي يخشاها البعض ويقلق ويقضي الساعات الطوال في حالة من التوتر والخوف والذعر... من دون نتيجة... وهناك الخائفون من الانهيارات في المعادلات الاقتصادية وهم في حالة تشبه الاختناق... والخائفون على الصحة النفسية من انهيار الأعصاب وهو الذي يهدر الطاقات والإمكانات ويرمي بفريسته في زاوية من زوايا الظلام المدمر... "نحيا شريعة الغاب وبتنا شعباً مقهوراً في حلقة مفرغة...".

وما يزيد في هول العذاب والمرارة والصبر على المحن والآلام بأن هناك فئة من الزعماء هم أنبياء عنف كما ذكر أحد المهتمين بوحدة لبنان وطناً واحداً لجميع أبنائه. إن الإنسان المقهور السجين الفكر والقلم والقلب والمحبة والمشاعر الحبيسة والتي تنوء تحت ضربات قاسية وصعبة... هذا الإنسان الذي كان يعتقد في قرارة نفسه مبشراً بالحرية والعدالة والإخلاص.. هذا الإنسان الذي كان يفكر ويحاول أن يكون وطنه نموذجاً

بارعاً للأوطان العظيمة في هذا العالم. وفي هذه الدنيا... التي أعطت لبنان بلد الجمال والروعة... حجبت عنه نور المحبة والألفة والإنسانية والتسامح... ليقع في قيود الحيرة والاضطراب عليلاً بما تنتابه من الأهوال والآلام...

يعتقد أصحاب المطامح من الكفاءات العلمية والأدبية، بأن للفكر والروح سلاماً وميزة وكرامة وشمولاً إنسانياً وبعداً شامخاً يقتعد مركز القيادة والصدارة... ولكن فات الجميع بأن لبنان قد تغير وأصبح هموم القيادات والفكر... هموم الشباب وأصحاب الكفاءات والاختصاصيين... أن يكونوا من المحظوظين عندما تبتعد عنهم "الإشكالات" وتدفعهم إلى التلطي في مداخل البنايات وخلف الجدران وفي مداخل المحلات. هذه الهموم والضغوط النفسية خلقت لدى العديد من البشر الأحاسيس غير الطبيعية، فكان الصداع المؤلم والآلام العصبية وأحياناً ارتفاع الضغط وحالة القهر واليأس وفقدان لذة العيش وفقدان الأمل بالوصول إلى الأحسن لدى الكثيرين.

لا بد من الإشارة بإيجاز عن دور التأثيرات النفسية والحياة المتناقضة المليئة بالخطر والأشواك والآلام والظروف الاجتماعية والاقتصادية الدقيقة، التي تمنع معظم الشباب من التفكير بالزواج نظراً لاستحالة إيجاد مسكن مقبول صالح للسكن لدى كل من الطبقة المحدودة الدخل مروراً بالطبقة المتوسطة الدخل الضئيلة العدد.

لقد أصبح فريق من المسلحين والشباب يعيشون في حالة يأس من أوضاعهم القائمة المعيشية والنفسية، فاندفع هؤلاء باتجاه المتعة الجسدية والمخدرات. وقد كانت هناك دراسات وأبحاث حول هذه النقطة قام بها

اختصاصيون في المناطق اللبنانية.. وفي رأينا بأن ازدهار المخدرات تفشى بين فئة من المسلحين وفئة من الشباب، وزاد التهريب إلى الخارج وانتشر المهربون في أنحاء كثيرة من أوروبا وغيرها من بلدان العالم، وأصبحت شبكات التهريب في الخارج تتكون من اللبنانيين والأجانب.

بالرغم من الأحكام الصارمة التي كانت تصدرها المحاكم الأوروبية ضد اللبنانيين وبعض اللبنانيات الذين تورطوا في أعمال التهريب بشكل أو بآخر، لقد قرأت رسالة نشرتها إحدى المجلات عن لبنانية وقعت في شباك البوليس... وقد حكم عليها خمس سنوات. تذكر في رسالتها عن رحلة العذاب في حياتها وكيفية دخولها السجن، وهي تقوم بالأعمال الشاقة من الساعة السادسة صباحاً حتى الرابعة بعد الظهر. وحالة الوحدة ومرارتها وصعوبتها لأنها لا تعرف لغة أجنبية ولا تستطيع أن تكلم أحداً، هي في حالة من الإرهاق الجسدي والنفسي لا تعرف أحداً ولا يكلمها أحد عن لبنان... طلبت من المجلة أعداداً لتقرأ، وبأنها سوف تعطيها ثمنها بعد خروجها من السجن... أي بعد سنوات...

واللبنانيون في الخارج الذين هاجروا خلال الحرب إلى العالم الخارجي كانوا عدة أصناف، منهم من له أعمال أو لديه رأسمال دخل عالم التجارة وأعمال الوساطة التجارية والعقارات والمضاربة وعالم الأسهم، ومنهم من يتعاطى أصلاً التهريب، وكذلك من كان وبقي في المؤسسات الفرنسية والعربية واللبنانية في الخارج وغيرها.

تجد القادة في البلدان المتطورة يتفهمون بأن وظيفة الجامعة مثلاً أعمق وأبعد من تخريج حملة الشهادات وإيقاعهم في دوامة الفراغ والبطالة

أو دفعهم إلى التمركز وراء السياسيين وأصحاب النفوذ للحصول على وظيفة. في حين تجد أن معظم البلدان المتطورة تنظر إلى الجامعة من واقع عقلي خلاصته نظرة إكبار واعتزاز تؤمن بأن تقدمها وتطورها يبدأ من الجامعة.

إن واقع العقلية في أي مجتمع يحدو بنا إلى فهم عميق للتركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا المجتمع، وإلى درس الصراع القائم بين القوى المتعددة داخل هذا المجتمع وبين المجتمعات الأخرى.

إن واقع العقلية المسيطرة يدلنا على طريقة التفكير والتأثيرات الذهنية والنفسية إلى كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. إن عصرنا الحاضر يتطلب إنساناً يمتلك مميزات فكرية ونفسية تساعد في معالجة مشاكل الإنماء والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

إن سيطرة النفسية والذهنية العشائرية والانتهازية تدلنا على فشل مراحل التنمية وعلى فشل تجربة التصنيع والإصلاح الزراعي، وذلك يعود إلى عدم استعداد وقابلية العقلية العامة لاستيعاب العلوم الحديثة.

ولعل تخلّف الأجهزة الإدارية وسيطرة الرشوة على الإدارة، وكذلك تكريس مبدأ الاستزلام السياسي للوصول إلى الوظيفة، إنما هي مظاهر لتلك العقلية المسيطرة.

هناك نوع من الترابط المباشر وغير المباشر بين طريقة التفكير لدى الفرد وتلك التي لدى الجماعة، وبين الانطلاق في مجالات الإبداع. إن دراسة المؤثرات الذهنية والدراسات المقارنة لواقع النفسية الاجتماعية لواقع

الشعب ودراسة أسلوب التفكير من عقيدة وسلوك ومفاهيم حياتية وربطها بعملية البناء الإنمائي تخرج عن إطار الدراسة الحالية.

إن العقل يهتم بملاحظة الواقع النفسي خلال الحرب اللبنانية دون التطرق إلى واقع العقلية اللبنانية والأساطير والخط الثقافي العام والتيارات الثقافية التي تتفاعل مع علم النفس الاجتماعي.

لقد أكدت الحرب اللبنانية أن العلم والحضارة باتا يشكلان قشرة حضارية خارجية... وإن التركيب النفسي والعقلي اللبناني معرض للاهتزاز في أية لحظة...

لقد دلت الأحداث أن الذهن اللبناني ما زال في أكثره مستعد لقبول الخرافات والإشاعات المهووسة راكضاً وراءها هرباً من أي تفسير منطقي.

يضاف إلى ذلك النظرة النفسية التي تتلخص بالطاعة العمياء للسياسي الذي يرغب بالتسلط. كما أن هناك مفهوماً لدى أكثرية الشعب بأن قيمة الإنسان في جيبه دون الإشارة إلى أن قيمة الإنسان هو ما يملكه في رأسه...

لقد تحوّلت السياسة من علم يقصد فيه في معظم الدول خدمة المواطن إلى فن الخداع الذي يعني الأحاييل المبتكرة.

نتابع بحثنا في مشكلة المخدرات نظراً لتأثيرها النفسي على الشباب وقد لعبت الحرب اللبنانية دوراً مهماً في تنشيط استعمال المخدرات ووقوع فريق هام من الشباب تحت وطأتها (من المقاتلين أوغيرهم). لقد استعملت لغايات سياسية، وغير سياسية وهذه أمور معروفة.. لا نرى من الضرورة التفصيل أكثر مما قد يدفع المدمن على المخدرات على أعمال خطرة تتعدى إيذاء النفس إلى إيذاء الناس الآخرين في كل مكان.

لقد حذر فريق كبير من علماء النفس والطب النفسي من أخطار المخدرات على الصحة النفسية والجسدية بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية.

ذكرت منظمة الصحة العالمية في تقريرها السنوي الذي صدر حديثاً أن المخدرات ولا سيما الأفيون وحشيشة القنب تترك عند متعاطيها إثارة نظرية خيالية، فالتحفز بلذة مزعومة لدى الذين يتعاطون المخدرات مرده إلى إثارة محدودة ووهمية لا إلى تحفز جسدي بحت، ومثل هؤلاء المدمنين كمثل الذين يمضغون القات في البلدان الأخرى.

يستنتج مما تقدم أن تعاطي المخدرات يدفع المدمن إلى انهيار نفسي وجسدي، فالمدمنون يعيشون في عالم اللاوعي والأوهام حيث ينتهون في الهلوسة والضياع وتبديد الطاقة النفسية.

وزارعة الحشيشة كانت محدودة قبل الحرب وأثناء الحرب في مناطق بأكملها تزرع في لبنان وفي بعض المناطق تكون هذه الزراعة قريبة من الطرقات العامة، وهناك قرى ومدن ريفية تعتمد على زراعة الحشيشة.

تشير بعض التقديرات بأن إنتاج الحشيشة قد ارتفع حالياً (١٩٩٤) إلى حد يوازي ٨ أضعاف على ما كان عليه قبل الحرب. لقد وضع تقرير الانتربول أمام السلطة اللبنانية يتعلق بزراعة الأفيون وقد ذكر أن هناك ما بين ٦٠٠ و٧٠٠ دونم في إحدى المدن البقاعية المعروفة قد زرعت بالأفيون.

وتشير التقديرات[1] إلى أن نسبة المدمنين في إحدى المدن البقاعية

---

(١) التقديرات تؤخذ على سبيل الاطلاع فقط.

تشكل ٦ و٧ بالمئة بين الرجال خصوصاً السموم البيضاء، أما الحشيشة فتقدر نسبة تعاطيها بحوالي، ٣٠ بالمائة... وللحرب دور مهم في استفحال المشكلة.

لا يمكننا أن ننسى التأثيرات النفسية والجسدية للمخدرات التي أدمن عليها مجموعات من المسلحين ومجموعات من الشباب في الجامعات والشباب الذين يعانون الفقر والحرمان والجهل والمرض، خصوصاً من "يعنيهم" الطب النفسي أصحاب الأمراض العصبية والنفسية المسيطرة على مجموعات مهمة من الشباب.

ليس لدينا حالياً إحصاءات دقيقة حول عدد المدمنين ومرضى النفوس من جراء الإدمان، علماً بأن هناك أبحاثاً اجتماعية قدمت حول هذا الموضوع دون أن تكون هناك إحصاءات شاملة لكافة المناطق اللبنانية.

إن هذه المجموعات التي تمارس الإدمان نراها في أحيان كثيرة منشغلة بالحب والسلاح وظروف حياتية ومعيشية تختلف عن واقع اللبناني العادي، الذي يتمنى السلام والهدوء والاستقرار النفسي والتوازن والمحبة والانطلاق في عالم الإنتاج والتحصيل والإبداع.

هناك مجموعات كبيرة من الشباب تهتم بالعلم والتحصيل وبعض أنواع الثقافة، ولكن الأزمة الاقتصادية والمالية تحول بينهم وبين الثقافة أو بينهم وبين متابعة العلم والاختصاص في الداخل والخارج لأن هناك طبقات اجتماعية من الشعب اللبناني تهتم بالحصول على الضروريات اليومية.

كان الشخص اللبناني "يغص" بالحزن والشقاء والكآبة التي تعطل لسانه وحياته وسعادته وعاطفته واندفاعه في الحياة بل حيويته ونشاطه...

حتى أصبح بعضهم عاجزاً نفسياً على تيسير أمورهم وأمور أفراد العائلة . . . فكانت العقبة الصغيرة تضيع الأب والأم في تدبير شؤون الأولاد والأطفال.

لقد تعود اللبناني فلسفة الصبر ومحاربة قوى النفس المتعددة وقوى المجتمع التي في أكثرها تبتعد عن الحضارة ومقاييس الإنسان المتحضر.

إن العالم المتحضر يمارس السياسة والحكم والتقدم السياسي والإنمائي والوصول إلى سدة الحكم بغير الطريقة التي يمارس فيها في لبنان "الحكم" و"السلطة" "والقيادة" و"الزعامة" و"النفوذ".

إن الخلاف السياسي مشروع في المجتمعات المتحضرة، فهي تعتبر التباين وخلافات الرأي حول الإصلاح وطريقته . . . الوصول إلى السلطة بواسطة الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية . . . بغية التطور والتنوير ضمن إطار الحوار والجدل والمفاوضات والرأي . . . والحجة وحرية التنافس والتسابق في خدمة المجتمع والوطن . . .

تبدو هذه الأمور معروفة لدى جميع اللبنانيين، وهم يعرفون حق المعرفة ما يجري على الساحة السياسية والعسكرية، وكيف تقام الحواجز الثابتة والحواجز الطيارة وحالات الرعب والذعر والخوف والاكتئاب النفسي وحالات التوتر العقلي والصدمة النفسية، والقلق النفسي وعوارض من الهبوط والانهيار النفسي والجسدي. والمواطن يفكر في الوصول إلى عمله وتدبير أموره اليومية وخدمة عائلته وحاجاته واحتياجات العائلة اليومية والأسبوعية من الغذاء والدواء . . .

كيف يمكننا أن نصور مشاعر الأهل النفسية والقلق على أولادهم وحالات من الذهول والضياع التي يصابون بها حالما يصلهم الخبر والأخبار

المشؤومة. لا يمكننا أن نصور بدقة مشاعر الأمهات والآباء الذين يعرفون بالصدفة أو الواسطة . . . مصير أولادهم المعلق بين أيدي المقاتلين والمتقاتلين.

نعود إلى عرض التأثيرات النفسية على الواقع المالي الذي عاشه لبنان خلال فترة سنوات عديدة حيث قارب الدولار المئة ليرة في نهاية عام ١٩٨٦ ووصل إلى أكثر من مئة وعشرين ليرة في نهاية كانون ثاني وأول شباط عام ١٩٨٧.

نحن نعرف في بعض المجتمعات المتطورة بأن ارتفاع الأسعار ما بين ١ ـ ٥% يمكن أن يقبلها الشعب بصعوبة وعناء. أما حين ترتفع الأسعار ما بين ١٠ ـ ١٥ بالمئة يهب المواطنون ويعلنون الاحتجاج والمظاهرات الصاخبة. بالإضافة إلى دعم الإعلام وخصوصاً الصحف التي تؤثر على الرأي العام والمعارضة السياسية والنواب في البرلمان والفعاليات ورجال الفكر والاقتصاد، بالإضافة إلى الندوات والشروحات لدفع الطاقات جميعها باتجاه إعادة الأسعار إلى ما كانت عليه.

من خلال هبوط الليرة اللبنانية المتواصل والانحدار وهي العملة الوطنية لجميع المواطنين . . . نلاحظ ارتفاع أرقام العملات الصعبة، وهذا ما عانته أكثرية المواطنين وهو معروف لدى الجميع . . .

هذا الواقع كان يزيد من هموم المواطن النفسية، والقلق "والخوف الاقتصادي". كانت المخاوف والهموم تخشى اليوم والغد وبعد غد وتبدأ رحلة الهموم والمشقات والمعاناة النفسية صباح كل يوم، عندما يسمع المواطن الأسعار الجديدة للعملات، خصوصاً عندما يتعلم أن السلام

الأمني هو السبيل الوحيد للسلام النفسي، وهو يعني في نظره الازدهار والإعمار والأرباح المستقبلية، بالإضافة إلى أن عودة السلام تعني الحماس والاندفاع والانطلاق والإبداع... هذه الدوافع النفسية تلعب دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية.

بعد إصابات القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات وهبوط الإنتاج الزراعي والصناعي والتعديات على قطاعات صناعية أثناء الحرب أصابت نسبة مهمة من العمال الصناعيين بالبطالة والفقر والتشرد من جراء الواقع الذي حصل... وأصبح العامل وعائلته مهددين بالجوع، ومن هنا كانت تنتابه الآلام النفسية والأهوال والقلق.

وهناك أمور ومشاكل متجددة عانى ويعاني منها المواطن من الناحية النفسية حتى أصبحت لتعددها ولتكرارها مصائب على الفكر والقلب والنفس والجسد جميعاً، لا يعرف المواطن كيف يبدأ. لقد أصبحت مواقع السلاح هي البَديل لمواقع الفكر وأصبحت الطاقات النفسية والعلمية والاختراعات أسيرة مغلولة اليدين راسفة في قيود الحيرة والاضطراب والتشاؤم والكآبة... لقد تأخرت المستويات العلمية والدراسية وتردت الأوضاع الأخلاقية في قطاعات التعليم المختلفة وجاءت المستويات العلمية أدنى بكثير من المستويات العلمية في الخارج وخصوصاً في الدول المتطورة... التي كان يتوجه إليها بعض الطلاب اللبنانيين قبل الحرب.

العالم العربي لمحة موجزة

لا يمكننا إغفال أهمية الحرية للانطلاق في جهود التنمية، لأن القهر يضرب جذوره في الطاقات العلمية ويخرب النشاطات والجهود الحية التي

تندفع في عالم التكنولوجيا. العالم العربي بحاجة إلى جهود عقلية تساعد في فهم البيئة وأبعاد الأفكار التي يصفها البعض بأنها غير علمية.

فالمعارف والخبرات المكتسبة التي تسعى إلى إنتاج ما يريده الإنسان من السلع والخدمات هي أساس التنمية المعاصرة.

نلاحظ أن الإنسان لأكثر من ٦٠ سنة يتنقل بسهولة وبسرعة كبيرة فاقت حدود التصور في أول هذا الكون، بالإضافة إلى اختصار الكلفة وتوفير حاجات الإنسان بأسعار زهيدة في معظم الأحيان.

هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فإن التكنولوجيا الحديثة قدمت وسائل الحرب المتطورة وخصوصاً القنابل النووية التي تستطيع تدمير الحضارة الإنسانية بكاملها وتدمير العنصر البشري في هذا الكون.

هناك نوع من التدمير لتركيب المجتمع وكيانه والقيم التي يؤمن بها.

لقد ذكر الأمين العام لجامعة الدول العربية السابق أن العرب لا يقيمون حساباً للزمان[١]، وهذا خلاصة ما قد يوجّه إلى السلوك العربي ويستطرد قائلاً: "هو سلوك مخالف تماماً للعقلية الحديثة التي يؤمن بأن الإطار الطبيعي لكل عمل بشري إنما هو الزمان وتؤمن بأن الزمان مسيرة لا تنتهي".

"فالعرب بطبيعتهم[٢]، ولفرط تعلقهم بالمثالية يعيشون في عالم الأبدية ولا يقيمون للزمان حساباً كافياً في أعمالهم ومطامعهم"، ويصنف في فقرة أخرى عن الخطابية عند العرب "الخطابية حيث تصبح الكلمات لا

(١) "النهار العربي والدولي" ١٠/٩/١٩٧٩ - الشاذلي القليبي.
(٢) المصدر نفسه.

فقط دالة على معان بل محتوية على شحنة متفجرة.. ومن نتائج الخطابية وما شحنت به الجماهير اللجوء إلى الثورية والأمجاد والتلويح والكتابة حتى لا تستفز هذا المريض الكبير الذي نسميه بجماهير الشعب"(١).

والثقافة هي إنتاج العقل في ظل الحرية العامة يؤمن أصحابها بأهمية الخلق والإبداع واستيعاب الثقافة المتطورة؛ يعتقد معظم المفكرين بأن مناخ الحرية ضروري جداً، فالقيود التي يمكن أن توضع على الثقافة تؤدي إلى تخلف وموت الثقافة والفكر.. فما علينا في هذه الحالة إلا إطلاق العقل الإنساني في عالم تحديث الاقتصاد والواقع الاجتماعي.

إنني قرأت ما طالعه من حكايات الخرافة الساذجة عن أجدادنا وبما سمعته بأذني من حكايات الخرافة يرويها بعض رجال العلم، بينما اليوم تأخذني الدهشة العميقة ونتساءل هل زاد هؤلاء الرجال الذين ظفروا في ميادين العلوم الطبيعية والرياضية بأعلى الدرجات العلمية... "هل زاد هؤلاء على أولئك شيئاً؟ إلا صفحات من علوم حفظوها لطلابهم تلقيناً لقاء الرواتب ينفقونها على مظاهر الحياة، فيبدون للأعين وكأنهم اختلفوا عن سائر العامة العوام في نظرتهم"(٢).

هناك وقائع تعاكس المنطق الواقعي الحياتي يمكن الإشارة إليها وتفسيرها، بأن المفاهيم العربية السائدة لدى الأكثرية تهتم بفهم التفسيرات الحياتية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بتعليل بسيط بعيد عن العلم والمنطق.

---

(١) الشاذلي القليبي ـ المصدر نفسه.

(٢) د. زكي نجيب محمود: تجديد الفكر القومي، ص ٥٧ ـ ٦٠.

إن واقع التناقضات في العقل العربي والاعتباطية، وتقضي المعرفة العلمية لتظهر بأن مساحة الأرض المزروعة مما تساوي ٤٠٪ من أراضي العالم لكن إنتاجها لا يزيد عن (١,٥٪) من إنتاج العالم.

هنا لا بد من الإشارة إلى المفاهيم المرتبطة بتطوير الحياة البشرية كالوراثة والعادة والمناخ الثقافي والبيئة والتقاليد والاتجاهات الثقافية والحرية.

هناك صراع داخل الذات العربية، صراع بين النية التي تعيش في خفايا النفس وبين القصد العلني، والممارسة الخفية البعيدة عن أعين الغير والمجتمع بشكل عام.

هناك من يعتقد بواقع الشخصية الظاهرة والشخصية الحقيقية التي ترتبط بالرجل العربي، وهذا يعني وجود شخصية متناقضة تتراوح بين مظاهر الاتزان والرصانة بالإضافة إلى العمق والطيش والخبث. والمشكلة في نظرنا تبدو خطيرة عندما نعلم أن عالم التنبؤ والتنجم وقراءة الطالع يطمس حياة الواقع الفرد وبالتالي ذهنية المجتمع الذي يقع فريسة أعمال السحر.

لقد حددت إحصاءات عن مكتب العمل الدولي في جنيف تشير بأن عدد السكان الذين يعيشون تحت حد الفقر في الريف المصري، نسبتهم ما يلي:

٣٥٪ عام ١٩٥٨

٢٦,٨٪ في عام ١٩٦٥

٤٤٪ في عام ١٩٧٥

- لا بد من الإشارة إلى الدكتور زكي نجيب محمود الذي يشير إلى تطور فكره: "علمتني خبرة السنين وبين ما علمتني أن من أخطر فترات الفكر أن أقيد نفسي في إطار مذهبي تقييداً يجعلني أرجع في كل أموري إلى مبادىء مذهب معين، فما وجدته متفقاً مع تلك المبادىء قبلته وما لم يتفق معها رفضته. وذلك لأن الخبرة علمتني أن كبار الحياة أغزر جداً من أن يلم به مذهب واحد بعدد قليل من المبادىء والقواعد، ولذلك فإن التطور الطبيعي في حياتي الفكرية أن أجدني قد اتخذت لنفسي في اتجاهات الفلسفة المعاصرة اتجاهاً هو في حقيقته ومنهج للتفكير لا مذهب يورط نفسه في مضمون فكري بذاته، فكنت كمن وضع في يده ميزاناً يزن به ما يشاء دون أن يملأ يديه بمادة معينة لا بد أن تكون هي وحدها موضع الوزن والتقدير"[١] .

في جميع الحالات يصعب أن تقول عنه إنه داعية إلى الوضعية المنطقية وإلى إعلان عقلانية عربية جديدة.

وإنه نجح في تأسيس مدرسة وضعية منطقية وواسعة الانتشار[٢] .

إنهم يعرفون جيداً زكي نجيب محمود صاحب المنطق الوضعي الذي صدر عام ١٩٥١، أما زكي نجيب محمود المفكر التنويري الذي كتب عن الشرق عام ١٩٦٠ ما يقرب من عشرين كتاباً تدور كلها حول بعث الفكر العربي وتجديده[٣] .

(١) مجتمع جديد أو الكارثة، ص ٢٤٦.
(٢) الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الثاني ص ١٣٠ ـ مجلة "عالم الفكر" ـ العدد الرابع، مارس ١٩٩٠.
(٣) المصدر السابق.

في ظني أن معظم الأخطاء التي وقع فيها كل من أراد أن يقيم فكر زكي نجيب محمود إنما يرجع إلى سبب رئيسي واحد هو عدم متابعة تطوره الفكري والاكتفاء بالنظر إليه من خلال الوضعية المنطقية وحدها، ومن ثم اعتبار صاحب مدرسة فلسفية يثابر على إثرائها وتدعيمها منذ سنوات في إخلاص ودأب وأناة[١] .

"وقام فيها زكي نجيب محمود بدور بارز فألحقت سهامه مما نعده ضرراً فادحاً بالقيم الرجعية..." فضلاً عن أنه لم يتهاون طوال فترة بالقصيرة مع الكهانة الجاهلة في الكثير من المسائل العلمية ووجهت إليه الاتهامات الطائشة"[٢] .

وفي رأينا أن الخط الفكري الذي دافع عنه الدكتور زكي نجيب محمود هو خط الدفاع عن العلم والعقل والمنطق، فالبرهان يعتمد على قوى الإنسان الطبيعية مثل الحس والتجربة واستعمال العقل في اكتساب معرفة الكون. وكان قبله في العالم القديم مفكرون وفلاسفة، كما أن عالم النهضة الحديثة وعالمنا الحاضر مليء بالمفكرين "العقلانيين" الذين يمجدون العقل والمنطق والعلم.

ليس لدينا إحصاءات أو تقديرات عامة عن الواقع النفسي للشباب العربي. إن هناك حالات من القلق والإرهاق وعدم التركيز والصداع يعود بصاحبه بأن لا يحسن التصرف مع الآخرين. كما أننا لا يمكننا إهمال

(١) الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الثاني ص ١٣٠ - مجلة "عالم الفكر" ـ العدد الرابع، مارس ١٩٩٠
(٢) إبراهيم فتحي تقديم الكتاب نقد العقل الوضعي، ص ٨١.

الشعور بالكآبة والشعور بالذنب. وهناك حالات الشكاوى من الحياة والناس مع نوبات تأنيب ضمير وشعور بالندم. المؤثرات على الشخصية العربية عديدة منها المؤثرات الذهنية التي تحد من التفكير العلمي عند العرب. فالخرافات السائدة التي تمتد جذورها في عمق المجتمع العربي كان ولا يزال إلى حد ما أسير المفاهيم الخرافية والأسطورية. إن بعض الأساطير التي تعتمد المبالغة والخيال المحلق في أجواء الأوهام ما زالت تقرأ بكثرة وتطبع مرات كثيرة.

نضيف إلى ما سبق بأن المجتمع العربي يعاني من واقع المظاهر والمباهاة والتفاخر، يمكن أن نلاحظ ذلك من خلال أهمية الألقاب في الماضي والحاضر لدى مجموعة لها أهميتها في المجتمع، والتهافت على هذه الألقاب بشتى الوسائل، نذكر على سبيل المثال: باشا ـ بيك ـ أفندي.

كما نلاحظ تهافت العديد من أصحاب الأموال للدخول في جمعيات خيرية أو جمعيات فنية وثقافية أو جمعيات لها نشاطات تهتم بالحفاظ على البيئة... كل ذلك في سبيل إسعاد النفس بلقب رئيس جمعية أو عميد عائلة أو الرئيس المساعد لرابطة أو عضو مجلس إدارة جمعية. إن الإنسان العربي لا يمكن أن نحكم عليه من خلال تركيب نفسي فردي من دون الاهتمام بالواقع الاجتماعي والبيئة والواقع السياسي وتأثره مع العوامل الحياتية والمؤثرات الثقافية والتاريخية، لأن عقلية ونفسية الفرد العربي هي في صراع مع التخلف الزمني والاجتماعي والتحدي الحضاري والعلمي والثقافي والفني.

نعود إلى هجرة الأدمغة العربية التي تشير إلى دلائل نفسية واجتماعية تظهر رغبة المهاجر في عدم التكيف مع المجتمع على الصعيد الثقافي

الاجتماعي. يعتقد فريق من الباحثين بأن العربي ثنائي التفكير، وهذا يعني سيطرة أفكار ثنائية متنافية مختلفة تتحكم في ممارساته اليومية، نظراً لأن واقعية مجتمعه لا يقبل الممارسة لرغبات الفرد وخاصة الرغبات الشخصية والميول والعواطف.

إذ لا يمكننا الحديث عن الشخصية الإنسانية إلا أن يقودنا البحث إلى جوهر التناقضات داخل النفس البشرية وهي مرتبطة بالمفاهيم الذهنية والوراثة والعادة والمناخ الثقافي اللاواعي والبيئة والتقاليد والاتجاهات الثقافية والحرية...

لا بد من الإشارة بأن العمال الفقراء والفلاحين الغارقين في عالم الخيال والأساطير والحرمان لا بد لهم من التعامل مع الأرض على أساس التجارب الزراعية العلمية في فهم واقع الطبيعة والإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى الارتكاز على النهج العقلي المتوازن في إدارة الأرض وزرعها وتسميدها ثم مراقبة الإنتاج الزراعي دورياً وبصورة مستمرة.

وهناك مشاكل يتخبط فيها المجتمع العربي إضافة إلى العشائرية. هناك الفردية عند الإنسان العربي، والفردية في رأينا عقبة أمام أي عمل جماعي على صعيد التعاونيات الزراعية والإنتاجية، وكذلك التعاونيات السكنية وغيرها الكثير لا يمكن أن تستقيم في عملها في حالة وجود تفكير فردي.

ننتقل الآن إلى نقطة الحاجات الأساسية للإنسان العربي والفقر، (يمثل عدم إشباع الحاجات الأولية) فالفقر المطلق يوجد حيث ينعدم إشباع قسم كبير من الحاجات الأولية، في حين يشير الفقر النسبي إلى التباين

الكبير فيما يتعلق بمستوى إشباع الحاجات بأسلوب الحياة بين فئة الدخول العالية وفئة محدودي الدخل. وهذا التباين أو التفاوت يمكن أن يوجد حتى في حالة إشباع الحاجات الأولية لفئة محدودي الدخل.

إن من السهل أن نساوي بين عدم إشباع الحاجات الأولية وبين الفقر وأن نساوي بين خطط التنمية الموجهة لحل مشكلة الفقر والتخطيط الموجه لإشباع الحاجات الأساسية، ومن ثم يصبح حد الفقر هو المعيار البسيط والعملي لتقدير درجة قدم إشباع الحاجات الأساسية.

في حين تقاس الحاجات الأساسية بمستويات الاستهلاك وتوافر الخدمات العامة. بين التنمية الموجهة للتغلب على الفقر والتنمية الموجهة لإشباع الحاجات الأساسية، فكل منها في رأيه هدف مميز وأساليب خاصة في وضع السياسات وخطط العمل، وبطبيعة الحال هناك تطابق جزئي بين النهجين، وتكمن أكثر الأساليب فعالية فيما يتعلق بتحسين الوضع الصحي العام في المنطقة في تخطيط تنمية الصناعة والمدن السكنية الجديدة والزراعة. فمن خلال التخطيط المكاني للتنمية الصناعية وتخطيط المدن والتنمية المتكاملة للمناطق الريفية، من ناحية يمكن التخطيط البيئي لمشروعات الري والأساليب المتكاملة للصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب للجميع. كذلك تنطوي برامج التشجير وإعادة التشجير والإدارة المحسنة للأرضي المراعي والسيطرة على ظاهرة التصحر على تأثير مفيد للصحة العامة في المنطقة بما في ذلك الصحة النفسية[1].

يوحي الترابط الوثيق بين عدم إشباع الحاجات والفقر بإمكانية تقييم

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ص ٢٦.

كل منهما من خلال الآخر، ويستلزم تعيين خط أوحد للفقر أن تحدد تلك المجموعة من الحاجات الأولية التي تشكل معاً الحد الأدنى من مستوى المعيشة.

كذلك يمكن تعريف الفقر بوصفه عدم القدرة على المواءمة بين الدخل والإنفاق، وقد كشف تعداد حديث للسكان في مصر أن الأسر التي يقل دخلها عن (٢٠٠٠) جنيه سنوياً لا تستطيع ذلك، ويبلغ متوسط الدخل الفردي في مصر حوالي (٢٨٠) دولاراً وبالتالي فإن الحد الخاص للفقر للأسرة (أي ٢٠٠٠ جنيه سنوياً) هو على مراحل من متوسط دخل الفرد.

- يتم تحديد متوسط الحاجات الغذائية للفرد إلى قائمة من أصناف الطعام التي يمكن أن تشبع حاجات الطاقة التي تستهلكها عادة الطبقات الفقيرة[1].

- يتم تحديد قيمة الوجبة الأرخص تكلفة بضرب كمية أصناف الأطعمة المدرجة في القائمة في السعر السائد لوحدة الوزن خلال العام الذي يتم فيه إجراء الدراسة.

- باستخدام توزيع الأسر على فئات الدخل في ذلك العام، يتم تحديد تلك الأسر التي يقارب إنفاقها الفعلي على الغذاء قيمة الوجبة الأرخص تكلفة.

- لقد أوضحت دراسة عن الأسر المصرية المنتمية للطبقة الوسطى - على سبيل المثال والمقارنة - أن الإنفاق على الغذاء يبلغ ٦٠% من دخل

(١) المصدر نفسه، ص ٦٦ - ٦٩ - ٧١.

الأسرة وهو رقم يقل قليلاً عن النسبة التي تنفقها الأسر الريفية الأكثر فقراً والتي تبلغ ٦٣%.

- فقد أوضح أحد تعدادات السكان أن في القاهرة والاسكندرية ١٦% من القوى العاملة المصرية وأن فيها أيضاً ٢٦% من عدد العاطلين في مصر كلها.

- إن القوى العاملة الممثلة في مصر تشمل الأفراد بين ٦ سنوات و٦٥ سنة أي أنها تشمل الأطفال مما يؤدي إلى تضخم قوة العمل الممثلة بصورة زائدة[1] .

لقد أوضحت دراسة مصرية أن ٨٦% من المهاجرين كان دافعهم للهجرة هو عدم امتلاكهم لأرض زراعية، برغم أن الدافع الحاسم تمثل في التعليم والخدمة العسكرية.

هنا لا بد من الإشارة إلى أنه في البلدان النامية تتوافر المياه الصالحة للشرب من خلال شبكات عمومية لنسبة لا تتعدى ٣٨% من السكان، كذلك تحتاج هذه البلدان إلى(٤٤٠) بليون متر مكعب من مياه الري الإضافية من أجل ري أو تحسين الري والصرف لمساحة مقدارها (١٤٥) مليون هكتار من الأراضي. والواقع أن حكم الناس على ظروفهم السكنية بأنها مزدحمة أو لا يرتبط بالطابع العام للحياة على المستوى المحلي. فمفهوم الازدحام تحدده بالدرجة الأولى عوامل اجتماعية.

وفي الولايات المتحدة يرى مكتب الإحصاء الأميركي ان الازدحام

(١) المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٨٥.

يكون متحققاً بالفعل إذا بلغ عدد الأفراد للغرفة (١,٥) فرد وعادة ما تثور الشكوى من نقص البيانات المتعلقة بالأوضاع السكانية للفقراء، إذ أن الإحصاءات الإسكانية المتاحة لا تعكس غالباً إلا إسكان من يعيشون فوق حد الفقر فبالنسبة لبلد مثل نيجيريا حيث يشكل الريفيون ٦٨% من السكان وحيث يعيش هؤلاء غالباً في أكواخ تقليدية، فإن تغطية الإصلاحات المتوفرة لنسبة لا تتعدى ٤٤% من السكان تشكل عائقاً كبيرا[1].



(١) برنامج الأمم المتحدة.

الفصل الرابع

مجتمع السلام ومجتمع الحرب

مجتمع الحرب الذي كاد أن يقضي على البشر والشجر والحجر في محنة قاسية ومدمرة للشعب اللبناني بأجمعه، وهو لا يمكن بأي شكل أن يكون مدخلاً لبناء لبنان المستقبل مهما تعددت النظريات والفلسفات والتحليلات النظرية التي لا يمكن أن تستند على حجة أو علم أو منطق أو عقل همها الوحيد تبرير الدعوة إلى الخراب والغوص في مستنقعات ووحول ومتاهات كادت تجر لبنان إلى الهاوية إن لم تكن قد فعلت ذلك من قبل. . .

إن الحرب قضت على مفهوم التربية كوسيلة ناجحة لبناء المجتمع اللبناني الذي نطمح إليه، كما إن واقع الحرب قضى على أي أمل في توضيح مسؤولية الدولة في توفير تربية علمية وطنية تسعى لتحقيق ذات الفرد من جهة وتلبية حاجات المجتمع من جهة ثانية.

إن صفة المجتمع المتطور لا يمكن تحقيقها في ظل حرب بعيدة عن مفهوم الوطن ومفهوم المواطن ومفهوم التربية والإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتنمية الحس الديمقراطي بين اللبنانيين المنكوبين بداء الحرب الخطير.

لقد كان الواقع الاجتماعي في لبنان قبل الحرب سيئاً، وخصوصاً الطبقة العاملة وصغار الموظفين والمعلمين والعمال الزراعيين ومزارعي التبغ في الجنوب يضاف إلى ذلك المعدمين الذين يعيشون في حالة فقر

دائم. . . ولكن الحرب قضت على جميع المكتسبات المحدودة التي كانت قبل الحرب وقضت قضاء مبرماً على القوة الشرائية لدى العمال وغيرهم وقضت على الطبقة الوسطى وتساوى معظم اللبنانيين بحالة الفقر والمرض والمصائب. . . وفاقت الثورات والغلاء الفاحش والتضخم الهائل جميع مشاكل المواطن اللبناني قبل الحرب.

كما أن الضربة القاصية التي تلقاها المواطن اللبناني إبان الحرب هي في سوء توزيع الثروة المفرط، وانحسار التحصيل العلمي، وهجرة الكفاءات والمؤسسات ورؤوس الأموال واستفحال الهيمنة الاقتصادية والتمركز الاقتصادي وزيادة القوى الاحتكارية. . .

كما أن اتساع البطالة والتضخم يصعد حالة الواقع الاجتماعي وتكون النتيجة الانكباب على الملذات وتفشي الخمرة والتحلل الجنسي.

أما بالنسبة للطلاب فقد ظهر تأخر تحصيلي لفريق من الطلاب، بالإضافة إلى التراخي في أداء الواجبات والتحصيل العلمي وصعوبات التركيز والانتباه والاستيعاب.

لقد كان الانضباط في المدارس والجامعات مشكلة أثناء الحرب، علماً أن التراخي وعدم الشعور بالمسؤولية وازدياد أحاييل الغش والغرق في مشاكل ونشاطات ميليشياوية قد عقّد المشاكل الاجتماعية والتربوية للحرب.

لقد تحدد مفهوم الوطن والمواطن ومفهوم التربية(١) قد تحدد مفهوم المواطن كالآتي:

(١) المركز التربوي للبحوث والإنماء، ١٠/١٢/١٩٩١.

"اللبناني هو الذي يعتز ويفاخر بشعور الانتماء إلى لبنان ولا يعمل إلا في مجال الولاء له وهو الإنسان المؤمن العلماني الحر المثقف المنتج الواعي المنفتح على العالم".

وقد تحدد مفهوم الوطن كالآتي "لبنان أرض واحدة وشعب واحد وحضارة واحدة تقوم فيه دولة ذات سيادة تامة في حدوده الحاضرة ويعيش فيه اللبنانيون على قدم المساواة لا يتقدم على ولائهم له لأي بقعة من الأرض ويكونون قيمة حضارية مميزة.

ومفهوم التربية "التربية عمل وطني جماعي شامل متنوع متطور تخطط له الدولة وتتحمل مسؤوليته وحدها وتعتمد مجانية التعليم وإلزاميته وهي تتكامل وتتفاعل مع العوامل والتطلعات الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية".

كما أن "التخطيط التربوي يشكل العمود الفقري في عملية البناء الإنماء الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع والتخطيط الناجح يرتكز أصلاً على وضع استراتيجية خاصة أخذاً بعين الاعتبار واقع المجتمع وتوجهاته واحتياجاته الآنية والمستقبلية محدداً سلم أولوياته معتمداً الأسلوب العلمي لدراسة القضايا المتعلقة بكمية الموارد البشرية.

والتخطيط التربوي في نظر المركز التربوي للبحوث والإنماء ينطلق من اعتبارات أساسية تنبع من مبدأ العرض والطلب. فبالنسبة للمبدأ الأول فإنه يرتكز على مفهوم تربية وطنية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع اللبناني مركزة على تأهيل جذور الإنسان بأرضه عاملة على توطيد انتماء المواطن لوطنه تربية متنوعة متشعبة تعتمد على تكوين المهارات التعليمية وأساليب التفكير مشددة على القيم الخلقية تربية مرنة إنسانية فعالة منفتحة على العالم.

وبالنسبة للمبدأ الثاني يتوقع أن يكون الطلب على التربية مختلفاً كمّا ونوعاً عما هو عليه في وقت معين، وذلك لأسباب أهمها ازدياد عدد السكان وتغير طبيعة الوظائف وتحسن مستوى المعيشة باستمرار، هذا فضلاً عن الحاجة المستمرة إلى عناصر بشرية متخصصة تخصصاً تقنياً عالياً بحيث يستدعي هذا المنحى تطوير التقنيات التعليمية والأساليب التربوية التي من شأنها أن تعمل على تحويل الإنسان من عنصر ينتج بقدر طاقته العملية إلى عنصر ينتج بقدر طاقته الفكرية(١).

ومن ناحية ثانية لا بد من استعراض بعض التقديرات التي تشير إلى أن الوضع الاقتصادي، والاجتماعي كان مقبولاً من عام ١٩٧٥ - حتى عام ١٩٨٢، بالنظر إلى أن ٣٠% من الدولارات كان مصدرها المنظمات الفلسطينية. وهذا في رأينا تحليل جزئي غير دقيق للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت تضرب في جذورها ما قبل عام ١٩٧٠.

ويشير البعض إلى أن الرئيس الذي استلم مقاليد الحكم عام ١٩٨٢ ساهم في تطهير الدولارات عبر صفقات السلاح وما قبلها وما بعدها التي ساهمت بقوة في دفع الانهيار المالي نحو الحضيض.

ولعل عقلية الإقطاعيات والإمارات في لبنان ومصالح الطوائف المتباعدة والروح العشائرية السائدة والاستهتار بالحقوق والمطالب الاجتماعية لتحسين أوضاع الطبقة العاملة والوصول إلى الحقوق الشرعية والحقيقية.

ولعل الحديث بعد الطائف عن الضريبة العادلة ورفع الضريبة على

---

(١) المصدر نفسه.

المياه والكهرباء والهاتف، بالإضافة إلى الحاجة إلى نظام ضريبي يأخذ بعين الاعتبار الطبقات العمالية والفئات الفقيرة من أبناء الشعب اللبناني، وهناك مطالب ودراسات حول الموضوع تطالب بالتحقيق حرصاً على الأكثرية الفقيرة والكادحة وطبقة محدودي الدخل... خصوصاً أن الطبقة الوسطى اندثرت منذ أيام الحرب... وهناك من يتحدث عن الصفقات... والنظام ما زال أسير العقلية والذهنية السابقة دون تحوير أو تعديل أو تغيير... والحديث في هذا المجال واسع ومتشعب والصحف تكشف بصورة صريحة أو مقنعة الصفقات الجديدة للمحظوظين الذين لهم الامتيازات والصفقات المريحة، وهذه أمور معروفة لا تحتاج إلى تفصيل؛ وهنا لا بد من الإشارة بأن النقاش الشديد على المراكز السياسية والمراكز الإدارية المهمة واستعمال كافة الوسائل والدعامات والضغوطات وكافة أشكال الاستزلام السياسي والولاءات المتعددة السياسية والطائفية والشخصية أحياناً... الهدف الأول لأكثرية أصحاب المراكز الحصول على المال وعلى الثراء والدخول في جنة رجال المال والملاكين من العقارات والمشاريع السياحية والتجارية وغير ذلك... وهذا يكون بانتفاء بعض المساعدين من أصحاب الخبرة التجارية والسمسرة وتجار القوميسيون لكي تكتمل الحلقات وتصل إلى النتائج المرجوة عند أصحابها...

كما أن الحصول على المركز الاجتماعي وأحياناً السياسي هو دأب أصحاب المراكز المذكورة، وهم يحاولون بكافة الوسائل الحصول على علاقات اجتماعية وسياسية موسعة تفيدهم في الاتصالات لجهة الحصول على الخدمات المتنوعة والتسهيلات الاقتصادية والمالية المفيدة.

ولعل الاندفاع تجاه العامل الاقتصادي والعامل الاجتماعي والسياسي

يمكن أن يكون مفتاحاً مهماً للدخول في عالم السياسة وتوسيع العلاقات السياسية والاهتمام وقضايا الدعم أو تركيز الدعم السياسي على قاعدة شعبية، محورها الخدمات والمنافع الشخصية لبعض المفاتيح الانتخابية التي تقوم بواجبها في دعم أصحاب الخدمات في مناطقهم وفي المناسبات والاحتفالات العامة.

بقي على أصحاب المراكز لقطة مهمة بالنسبة لمستقبلهم السياسي وهي إيجاد نقطة ارتكاز داعمة لمشاريعهم في أوساط السلطة والنافذين لدى السلطة.

أما عن كيفية العلاقة بين السلطة والنافذين فيها من جهة وأصحاب الخطوة فهذا معروف، ولا يمكن الدخول في تفاصيله لأن من عاش في لبنان لا تخفى عليه مثل هذه الأمور.

السؤال المطروح هل نحن الآن نعيش في مجتمع يتمتع بالسلام الداخلي الكامل؟ أم نحن في مجتمعنا الحالي نعيش في مجتمع سلام نسبي بعد حرب دامت ١٧ سنة؟ هل تتبع سياسة التنمية الاجتماعية ومفهومها العلمي الحديث؟ أم أن لبنان ما زال يتأرجح نتيجة آثار الحرب على العمران والاقتصاد والواقع الاجتماعي المتخلف؟

إن تقرير البنك الدولي الصادر عام ١٩٩٣ قد يتضمن دراسة وتحليلاً للواقع الاقتصادي اللبناني. فالتقرير يعرض لمبادىء السياسة الاقتصادية، ويطلب من الحكومة تقليص للنفقات إلى زيادة الواردات فالتقليص هو واضح يطاول الأجور وتقليص عدد الموظفين والسياسات الاجتماعية، والزيادة تطال الرسوم وأكلاف الخدمات العامة والضرائب غير المباشرة

بالدرجة الأولى التي تطال الفئات الوسطى والفقيرة، أما نشاط رأس المال الأجنبي واللبناني فتطاوله تدابير تبسط الضرائب والتسهيلات الجمركية.

ولا يسعنا نسيان مشروع برنامج العمل المقترح الصادر عن قمة التنمية الاجتماعية إلى الدعوة إلى "ضرورة إخضاع الأساس لهذه البرامج لنقاش عام أوسع، ويجب أن ينشأ استقرار الاقتصاد الكلي.

إن التنمية في نظرنا هي الأساس الذي لا يمكن القفز فوقه ولا يمكن التنقل بين التنمية الاقتصادية والأهداف الاجتماعية التي تسعى إليها الدولة في الدول المتطورة... ولبنان يعاني من افتقاره إلى تنمية حقيقية منذ أكثر من خمسين سنة مع بعض الاستثناءات.

لقد كان المشروع الأخضر الذي يهدف إلى استصلاح أراض جديدة وشق طرق زراعية تربط الأراضي الزراعية بعضها ببعض، وكان قسماً من المزارعين والفلاحين حصلوا بفضل المشروع على أراضي زراعية جديدة صالحة للزراعة والتشجير وزراعة المشاتل الزراعية كالزيتون مثلاً وغير ذلك من أنواع الغرس.

إن لبنان بحاجة إلى مشروع زراعي منظم يهدف إلى توسيع رقعة الأراضي الزراعية واستغلالها وتخفيف تبعية الاستيراد.

أما التنمية الصناعية هي ركن هام في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.

ولا يمكننا إغفال طريقة التفكير والمفاهيم السائدة في حياة الشعب والحكام. فالتفكير الطائفي، والعشائري والمناطقي يساهم في تأخير حركة الإنماء العامة.

يضاف إلى ذلك التضخم المفرط الذي حصل في لبنان إبان الحرب (سوء توزيع الثروة والمداخيل المفرط وضياع الطبقة الوسطى وانحسار التحصيل العلمي وهجرة الكفاءات والمؤسسات ورؤوس الأموال واستفحال الهيمنة الاقتصادية والتمركز الاقتصادي وزيادة حدة القوى الاحتكارية وإضعاف المنافسة. ومواكبة التطورات الكبيرة والعميقة والجذرية التي استجدت في الداخل وفي المحيط الإقليمي وعلى مستوى العالم والتناغم معها والاستفادة منها).

إن مجتمع السلام الحقيقي هو الذي يعتمد مشاريع الري التي هي العمود الفقري للزراعة، ولبنان منذ ما قبل الاستقلال لم يتقدم باتجاه استغلال ثروته المائية في الري والكهرباء باستثناء بعض الأعمال المعروفة.

فزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد اللبناني والمؤشرات لزيادة هذه النسبة يمكن أن تتحقق اعتماداً على الأهمية الخاصة لرأس المال المستثمر في القطاعات الصناعية والزراعية وقطاع الخدمات. فالبلدان النامية يمكن أن تعتبر ذات إنتاجية أقل لرأس المال أو بتعبير آخر، إن الطاقة الإنتاجية هي أقل مما هي عليه في البلدان المتطورة نظراً للتقدم التكنولوجي فيها وتقدم العلوم التي تزيد من إنتاج الاستثمارات.

ونحن في لبنان نشكو من كيفية الاختيار والتركيز لقضايا الاستثمار نظراً لنقص المسح العلمي لطاقات البلد بالإضافة إلى نقص الخرائط العلمية الصحيحة لمصادر الطاقة وعدم استعمال الوسائل الحديثة المتطورة في الزراعة والتصنيع الزراعي، وعلى هذا نجد أنه من ٦٠ إلى ٧٠ بالمئة من البلدان النامية تشتغل بالزراعة لكي تغذي مجموع الشعب بينما تكفي نسبة ١٢ ـ ١٥ بالمئة في البلدان المتطورة.

بالإضافة إلى وسائل التمويل المعروفة يمكن لمجتمع السلام استصلاح نسبة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في فترة زمنية محددة، على أن يكون الإنتاج محدداً ما بين ستة أشهر وسنة. بهذه الطريقة تستطيع الدولة تمويل عمليات إنتاجية سريعة في فترة زمنية محددة من دون التعرض للتخضم المرتفع ودون النظر إلى مصدر التمويل وطريقته الاقتصادية، كاستثناء خاص بالعمليات ذات الإنتاج السريع يسمح به بعض العلماء والأراضي المستصلحة بنسبة ١٧٠ ألف هكتار "تزيد الدخل القومي وتستعاد التكاليف بمدة تقدر بحوالى سنتين تقريباً"(١).

نتابع رأينا عن مجتمع السلام الحقيقي الذي يهتم بالاتجاه الأساسي لرأس المال وهو تمويل البرامج الإنمائية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة إقامة توازن بين الزراعة والصناعة بين الإنتاج المعد للاستهلاك والإنتاج المعد للتصدير... توازن يخدم الحاجات والأجيال الطالعة من الشعب فيمكن المواطنين من بناء منازل جديدة ومؤسسات ثقافية ومهنية وطرق جديدة وخلق مراكز صناعية في الأماكن المتخلفة يمكن أن تصبح نواة لتجمعات صناعية في المستقبل.

بعنوان "مياه الليطاني طروحات إسرائيلية جديدة"(٢)، "يركز اليشاع كالي - المدير السابق لتخطيط اقتصاد المياه في شركة المياه القطرية الإسرائيلية واحد أبرز منظري مشاريع المياه بين إسرائيل وجيرانها - على الفوائد التي يمكن أن يحصل عليها لبنان وإسرائيل اقتصادياً ومالياً من جراء

---

(١) ندوة أبحاث مؤتمر إنماء الشمال.
(٢) د. نبيل خليفة: النهار ١٥/٧/١٩٩٢.

إقامة مشاريع الكهرباء بالطاقة الهيدرولوجية على نهري الحاصباني (سد في لبنان ومحطة كهربائية في إسرائيل) والليطاني بعد تحويل ما يسميه الإسرائيليون دائماً الفائض منه أي (٤٠٠) مليون م٣ من أصل ٧٠٠ مليون م٣ إما في اتجاه الحاصباني وإما منطقة جسر الخردلي في اتجاه وادي الحلوة مما يسمح بإقامة منطقتين كهربائيتين.

- إن ارتفاع منطقة الخردلي عن سطح البحر هو في حدود ٢٣٠ متر في حين أن انخفاض وادي طبريا عن سطح البحر هو ١٩٢ متر مما يرفع الفارق في المستوى إلى ٤٠٠ متر ويعطي إمكان مضاعفة الإنتاج الكهربائي.

- في حسابات كالي أن ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه (١٠٠ من الحاصباني و١٠٠ من الليطاني) يمكن أن تنتج في المحطات الثلاث ١١٠ ملايين كيلو واط ساعة سنوياً وقياساً عليه يمكن بـ (٥٠٠) مليون متر مكعب من المياه (١٠٠ من الحاصباني و٤٠٠ من الليطاني) إنتاج ٢٧٥ مليون كيلو واط ساعة وهو رقم يساوي ثلث إنتاج لبنان السنوي من الكهرمائية...

- الإغراء الإسرائيلي الآخر هو دفع ثمن المياه المحولة هذه في اتجاه إسرائيل، ويقترح كالي دفع ثمن المياه ١٠ سنتات ثمناً للمتر المكعب في لبنان يمكن أن تتقاضى ثمن ٤٠٠ مليون متر مكعب محولة من نهر الليطاني باتجاه إسرائيل ٤٠ مليون دولار سنوياً. خلاصة هذا البعد أن إسرائيل ستستغل حاجة لبنان إلى الكهرباء والعملة الصعبة لتشديد الضغط عليه.

- "وقضية حجم رأس المال في عملية الاستثمار يرتبط بالتوسع السكاني السنوي. لنأخذ مثلاً أن استثماراً سنوياً صافياً يمكن أن يحقق حوالى ١,٢٥ بالمئة زيادة في الدخل القومي. هذه النسبة قد تكون نسبة

التوسع الديمغرافي لهذا البلد، وهذا يعني امتصاص التوسع الديمغرافي لنسبة زيادة الدخل. اعتماداً على هذا المثل يتوجب على البلد النامي كي يرفع مستوى الحياة بنسبة تتراوح ١,٥ ـ ٢% أن ترتفع نسبة الاستثمارات من ٤ ـ ٥ بالمئة إلى نسبة ١٢ بالمئة من الدخل القومي". وعادة خلال المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية. فالقطاع الذي يحتاج إلى رأسمال بشكل أولي هو قطاع الأشغال والخدمات العامة، ثم قطاع البناء، وتليها الزراعة والصناعات وقطاع الخدمات على أساس النسبة المقترحة من أحد العلماء الاقتصاديين، وهي التالية:

بناء مساكن ٢٥ بالمئة ـ أشغال وخدمات عامة ٣٥ بالمئة ـ زراعة وصناعة ٣٠ بالمئة – خدمات أخرى ١٠ بالمئة. إن التقدم في الدخل الفردي في لبنان قد أصاب المنتفعين من القطاعات الاقتصادية، بينما حصة المنتفعين من القطاع الزراعي تنخفض. هكذا أصبح الغني أكثر غنى والفقير أشد فقراً.

تبقى قضية التوازن بين الاستثمار والادخار في عمليات التمويل. وقد تحتاج الدولة إلى بناء شبكات للري، والطاقة والمصانع والمدارس والمستشفيات. ومع هذا ينقصها المال المعد للاستثمار، وقد تستوجب البرامج بعض الاستثمارات العامة بحوالى ١٢ بالمئة من الدخل القومي، ونسبة الادخار لا تتجاوز ٤ ـ ٥ بالمئة. في هذه الحال يفكر البعض بخلق عملة تعطي الفرق الحاصل بين الادخار والاستثمار، إلا أنه دون تطبيق هذا التدبير الاستثنائي محاذير التضخم تبقى واردة.

يمكن في حالة واحدة زيادة كمية النقود بدون تضخم وارتفاع للأسعار في جميع مرافق الاقتصاد هي عندما يكون الإنتاج في حالة توسع مع استثمار أراض وخامات جيدة منتجة. وعلى الرغم من ذلك تبقى النسبة

في الزيادة المعدة للاستثمار محدودة، "فلو افترضنا بأن زيادة نسبة السيولة ارتفعت ٢ بالمئة في العام، يبقى الاستثمار الذي يمكن تمويله بهذه الطريقة بدون خلق ضغوطات اقتصادية لا تزيد عن نسبة واحد بالمئة من الدخل القومي".

وهناك حالة يقول بها بعض الاقتصاديين، هي أن تستعمل الدولة العاطلين عن العمل في بناء الجسور والسدود وأقنية الري. هؤلاء العمال الجدد يحملون أجورهم لشراء الحاجات والسلع الاستهلاكية من السوق. ففي هذه الحالة لا بد من حصول تضخم في الأسعار، ولا بد أيضاً من زيادة أرباح العمال لمعادلة الأسعار الجديدة. وقد يبقى التعادل قائماً بين الأسعار عندما تخفض الدولة الأرباح وتقدم بدلاً عنها سندات دين أو أسهم قابلة للتداول بحيث تحد من التضخم المالي.

ففي حالة رفع مستوى الأجور والفوائد لا بد من زيادة القوة الإنتاجية في السلع الاستهلاكية ومعادلة النسبة المرتفعة في الأجور...

تبقى خطورة التضخم عندما تستمر الأسعار في الارتفاع بصورة متساوية، وعندها يفقد الشعب ثقته بالعملة الوطنية.

وهنا لا بد من ذكر بعض الدول المتطورة بأن "٣٥% من الاستثمارات الخام، أي ما يعادل ٧ بالمئة من الدخل القومي الخام مستغلة. الأشغال والخدمات العامة تشغل نسبة ٢ إلى ٣ بالمئة من الدخل الوطني. (طرقات ـ مرافىء ـ مدارس ـ مستشفيات وأبنية عامة)، و٤ إلى ٥ بالمئة تبقى للمشاريع التي تؤمن الخدمات العامة، سكة الحديد، النقليات البرية، التلفون، الكهرباء...

وفي حالة تمويل برامج بواسطة الضريبة والادخار في الداخل يعتقد

بعض الاقتصاديين بأن ميزان المدفوعات قد يتعرض لضغط يزيد أو ينقص تبعاً للظروف. فلكي لا يصاب الاقتصاد بتخضم داخلي، كما يقول هؤلاء، يجب أن تغطي بالعملة الصعبة لشراء التجهيزات من الخارج، وعلى الإنتاج من مواد وسلع استهلاكية أن يكون معداً لتصحيح المداخيل المستعملة محلياً.

لقد حددت الأمم المتحدة عام ١٩٦٠ (٠,٧) من الدخل القومي العام نسبة مساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة خلال عشرين عاماً، وبالرغم من هذه النسبة المحدودة فإن معظم المساعدات تذهب بشكل مساعدات غذائية أو لشراء هذه المواد أو لدعم أنظمة معينة. وقد اقتصرت معظم المساعدات على الأنواع الغذائية، بالإضافة إلى قسم من هذه الدول التي تتلقى مساعدات قوية يستنزف الدفاع قسماً منها يعادل ٤٠ بالمئة من الميزانية.

وهناك دول من العالم الثالث تضخمت ديونها بحيث ينوء دخلها القومي تحت وطأة هذه الديون. ولا يمكن أن نستثني من ذلك إلا الدول البترولية التي تتمتع بمصادر بالغة الأهمية من رأس المال والدخل القومي الهائل. وقد يكون هناك من سبيل، بالإضافة إلى القروض الخارجية والمساعدات، ألا وهو توظيف المداخيل والادخارات الداخلية في استثمارات منتجة. وقد نجحت بعض البلدان في وضع وتطبيق برنامج للتنمية الزراعية نظراً للخامات الجديدة من الأراضي الصالحة للزراعة، ونجحت بلدان أخرى في بعض مجالات التقدم الصناعي، كما فشلت بلدان عديدة في طريق التصنيع دون أن تدري بأنه يخلق أعمالاً محدودة، ويأخذ وقتاً قبل أن يكون قادراً على تلبية جميع الحاجات بسرعة. وهناك دول ركزت على التنمية الريفية ونجحت بعض الشيء في ظل ظروف حياتية صعبة. (لوموند ـ بييردروين).

أما بالنسبة للبنان الذي يعاني من قضية التمويل في ١٩٩٠ ـ ١٩٩٨ بانتظار المساعدات الشقيقة والقروض من المؤسسات الدولية والمساعدات الخارجية، فيبدو من المفيد الاعتماد في المستقبل على البنوك المتخصصة للقطاعات الاقتصادية، كبنوك التنمية الريفية المختصة بدراسة وتمويل لمشاريع التنمية في الريف ذات الفائدة الاقتصادية وإنشاء صندوق الادخار الوطني بفائدة تشجيعية، ودعوة المغتربين والمؤسسات المالية للاكتتاب والمشاركة في دعم الصندوق الذي يختص بدراسة وتمويل المشاريع الإنمائية المنتجة. (فكرة إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تنمية قطاعات اقتصادية هي فكرة معروفة في البلدان الغربية المتطورة بغية تمويل قطاعات محددة... مثل تنمية تجارة التصدير الخارجية، تنمية الصناعات الريفية تنمية قطاع الإسكان.

تبدو التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع طاقتها وتطوير المرافق الاقتصادية والاجتماعية هي الأساس في تدعيم العلاقات بين قوى المجتمع المنتجة ولعل النظرة الموضوعية في إشاعة العدالة من زاوية الصالح الاجتماعي العام تشكل أساس التنمية في العصر الحاضر.

نسبة التسليفات إلى الودائع

شكلت التسليفات نسبة ٣٩,٠٧ من مجمل الودائع في تاريخ ٣٠/ ١١/ ١٩٩٤ مفصلة كالآتي.

- نسبة التسليفات إلى الودائع بالليرة ١٢,١٤٪.
- نسبة التسليفات إلى الودائع بالعملات الأجنبية ٥٧,٣٥٪

وقد ارتفعت نسبة التسليفات إلى الودائع بالعملات الأجنبية بنحو ٠,٢٨%، بينما انخفضت نسبة التسليفات إلى الودائع بالليرة بنسبة ٠,١%.

- الأموال الخاصة:

المنطقة	نسبة الودائع	نسبة التسليف	عدد الفروع	نسبة عدد فروع إلى المجموع
بيروت وضواحيها	%٧١،١٧	%٨١،٥٧	٣٢٣	%٥٦,٧٧
جبل لبنان	%١١,٢٠	%٧,٨٧	٩٦	%١٦,٨٧
لبنان الشمالي	%٦,٣١	%٤,١١	٦٠	%١٠,٥٤
لبنان الجنوبي	%٦,١٥	%٣,٧٤	٤٧	%٨,٢٦
البقاع	%٥,١٧	%٢,٧١	٤٣	%٧,٥٦
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	٥٦٩	%١٠٠

لقد أنشأت السوق الأوروبية المشتركة تنسيقاً مع الهيئات الأهلية يسمح لحوالى ٦٠٠ جمعية أوروبية بالتعاون فيما بينها ومع البرلمان الأوروبي.

إن العالم المتطور يسير بخطى سريعة نحو تنسيق القطاعات الاقتصادية والمالية والمؤسسات الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية، بغية تعميق الوعي الاجتماعي بين الأفراد والمؤسسات لدعم مسيرة السياسة الاجتماعية العامة والاتجاه نحو تركيز مبدأ العدالة والإنماء العام الاقتصادي والاجتماعي.

ننتقل إلى نقاط نتحدث فيها عن واقع القطاع المصرفي في لبنان بالنسبة للمستقبل وواقع الحال الاقتصادي في لبنان.

لقد أنشئت، منذ أكثر من مائة عام في مختلف البلدان المتطورة، مؤسسات مصرفية هدفها التمويل لآجالٍ طويلة (انكلترا منذ ٢٠٠ سنة وفرنسا منذ ١٥٠ سنة) والغاية من إنشائها هي تحويل ودائع المؤسسات المختلفة كصندوق التوفير وصندوق الضمان الاجتماعي إلى قروض طويلة ومتوسطة الأجل وتوظف في كبرى المشاريع الإنمائية وذات المنفعة العامة، وقد لوحظ في بعض البلدان المتطورة بأن القطاع المصرفي يشارك اقتصادياً واجتماعيا: فالمصارف تهتم بمشاريع التنمية الصناعية والزراعية المدروسة وفي العاصمة والمناطق بالإضافة إلى المصارف المتخصصة في تسليف قطاعات حيوية كقطاع التجارة والخدمات والإسكان وتنمية المناطق الريفية. وهناك أفكار تشير إلى تخصيص جزء من احتياطي لدى مصرف لبنان لأغراض الإسكان والإجازة للمصارف بادخار السكن شرط ضمان هذه الادخارات والإجازة للمؤسسات والمصانع اقتطاع جزء من أرباحها لإسكان موظفيها، وذلك بشروط محددة...

إن العلاقات بين القطاع المصرفي والمفهوم الاجتماعي الإنمائي هي علاقة مترابطة تحدد أسس الأهداف الاجتماعية وعلاقتها بنشاطات المصارف المالية.

وهناك دول عديدة لديها قطاع مصرفي متطور قادر على القيام بدور في التنمية الاجتماعية، وبناء علاقة المواطنين والقطاع المصرفي هدفها تحريك المساعدة الاجتماعية العامة.

المداخيل في لبنان (١٩٩٢- ٢٠٠٣)

أولاً، توزيع المداخيل بين شرائح السكان في لبنان[١]:

منذ أوائل الثمانينات، شهد لبنان سلسلة من الأزمات أدت إلى تقويض استقراره الاجتماعي، وإلى تدمير منهجي للطبقتين الوسطى والدنيا لمصلحة طبقة عليا أقل عدداً وأوفر ثروة. كان هذا الاضطراب الاجتماعي طرفاً في علاقة جدلية مع الوضع الاقتصادي، فالتدهور الاقتصادي يؤدي إلى مزيد من الاختلالات الاجتماعية والإفقار، وهذه الاختلالات تجعل مسار التنمية والنمو أكثر صعوبة.

مؤشرات التفاوت الاجتماعي:

١ ـ توزيع الأسر على فئات الدخل:

يسترعى الانتباه تراجع وزن الطبقة الوسطى عما كان عليه في بداية الستينات، أي قبل أن يستهل لبنان طفرة النمو والازدهار، بينما مثلت هذه الطبقة تقريباً نصف ما كانت عليه عشية الحرب. وقد تضاعفت الكتلة النسبية لذوي الدخل المنخفض مرتين (من ٢٢% إلى ٦٢%) فيما هبطت نسبة ذوي الدخل المرتفع إلى أقل من النصف. ويرصد الاتجاه الانحداري نفسه، لو قارنا بين بداية التسعينات ونهايتها، فقد ارتفعت نسبة منخفضي الدخل من ٤٩,٥% إلى ٦١,٩% فيما تقلصت الطبقة الوسطى إلى أقل من ٣٠% مقارنة مع ٤٠,٢% عام ١٩٩٢ و٣٨% عام ١٩٨٨.

٢ ـ الحصة التراكمية لنصيب الأفراد من مجموع المداخيل مقارنة إلى النسب التراكمية للأشخاص تظهر الإحصاءات المتوافرة، تزايد معدلات

(١) المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق.

استحواذ الفئات الأعلى دخلاً، على حصة أكثر ارتفاعاً من الثروة الوطنية، ويمكن القول إن الفترات الأولى كانت أفضل، لجهة التناسب في توزيع المداخيل، سواء كانت المقارنة بين فترة الركود، أو كانت بين فترتي ما قبل الحرب وما بعدها.

وتبين الأرقام الانحياز الواضح في توزيع الدخل لصالح أعلى الفئات، حيث ١١,٦% من الأسر يحصلون على أكثر من ٣٥% من مجموع المداخيل، بينما تقل حصة ٢٠,٧٧% من الأسر عن ٥,١٦% من المداخيل التي يستحوذ على أكثر من نصفها ما يقل عن ٢٤% من السكان وذلك عام ١٩٩٩ وفي المقابل كانت حصة أدنى ١٠% و٢٠% دخلاً من السكان، عام ١٩٩٢ ٢,٥% و٧% على التوالي، و٢٣% و٤٠,١% حصة أعلى ١٠% و٢٠%.

٣ ـ تعامل تركز المداخيل (معامل جيني (Gini)):

لقد ازداد تركز المداخيل في لبنان على نحو ملحوظ خلال سنوات قليلة، وبدلاً من أن تستأنف المؤشرات اتجاهها الإيجابي المحقق في الأعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥ اقتربت مجدداً من أسوأ معدلات العدالة التي عرفتها أواسط الثمانينيات، حيث الحرب والتضخم. فمع بداية مرحلة التراجع الاقتصادي، ازداد معامل اللامساواة في توزيع المداخيل (جيني) بمعدل ٢٣,٧% تقريباً، مسجلاً ٠,٤٣٥. ومع أنه لم يلامس بعد المستويات الخطيرة التي سجلها عام ١٩٨٨ (٠,٥٢٥)، فإن ترسخ الركود الاقتصادي، وتفاقم أوضاع المالية العامة، وتزايد عبء الضرائب التنازلية، في السنوات الثلاث الأخيرة التي لم نعثر على تقديرات خاصة بها، يبعث على الاعتقاد بأن معامل جيني عاد إلى تسجيل المعدلات السيئة نفسها أو أنه يقترب من ذلك.

جدول رقم [1]

فئة الدخل الشهري	النسبة من مجموع الأسرة	متوسط الدخل السنوي للفئة (الف ل.ل.)	م.م. س = تناقص القوة الشرائية جراء زيادة ض.غ.م بمعدل (١%)	تناقص القوة الشرائية الناجم عن تزايد ض.غ.م٧,٦٥%	عبء الضرائب غير المباشرة	
					١٩٩٣	٢٠٠٣
اقل من ٣٠٠ الف ل.ل.	٥,٧	٣٤٤٤	/٧٩٤٣ ٣٤٤٤٤ = ٢,٣	١٧,٦	٩,٥٢	٢٧,٩
٣٠٠ _ ٥٠٠	٢٢,٢	٥٧٤٨	١,٩٨١	١٥,٢	٨,٩	٢٤,١
٥٠٠ _ ٨٠٠	١٧,٧	٩٠٧٢	١,٧٤	١٣,٣	٧,٨٤	٢١,١٤
٨٠٠-١٢٠٠	١٩	١٣٣٣٤٤	١,٥٥	١٠,٤٦	٧,٧٤	١٨,٢
١٢٠٠-١٦٠٠	١٢	١٨٨٧٦	١,٤	١٠,٧١	٦,٣	١٧,٠١
١٦٠٠-٢٤٠٠	١٢,٢٠	٢٥٥٣٦	١,٢٨	٩,٧٩	٥,٧٦	١٥,٥٥
٢٤٠٠-٣٢٠٠	٥,٥	٣٥٥٠٨	١,١٧	٨,٩٥	٥,٢٦	١٤,٢١
٣٢٠٠-٥٠٠٠	٤	٥٠١٧٢	١,٠٦	٨,١	٤,٧٧	١٢,٨٧
اكير من ٥٠٠٠	٢,١	٩٣٤٥٦	٠,٨٨	٦,٧٣٢	٣,٩٦	١٠,٧
غير محدد	٩,٩٠	٦٠٥٢	١,٩٥	١,٤٩	٨,١	١٤,٩

م.م. س: الميل المتوسط للاستهلاك ض.غ.م: الضرائب غير المباشرة.

ومع ارتفاع معامل اللامساواة إلى ٠,٤٣٣ عام ١٩٩٩، يشهد لبنان أسوأ أنماط توزيع الدخل عدالة، بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى، بعد أن كان هذا النمط في أوائل التسعينيات أفضل من المستوى العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ثانياً: السياسة الضريبية في لبنان وتأثيرها على عدالة توزيع المداخيل[1]:

---

(١) المصدر: نائب رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

١ - السياسة الضريبية في لبنان:

أدت التغيرات الجذرية التي أدخلت على النظام الضريبي في بداية التسعينيات، وزيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، إلى وضع السياسة الضريبية في لبنان بعد الحرب أمام ثلاثة أنواع من الفشل: فشل اللجنة الضريبية في استقطاب الاستثمارات، فشل الدور التوزيعي وهذا ما سنفصله لاحقاً، والفشل في تنظيم النشاط الاقتصادي.

١ - ١: خصائص السياسة الضريبية المؤثرة على توزيع المداخيل ١٩٩٢ - ٢٠٠٣:

أ - الاتجاه التصاعدي المتواصل للضغط الضريبي الإجمالي، فقد ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية الإجمالية إلى الناتج المحلي القائم، ٨,٦% فقط عام ١٩٩٢ إلى ١٥,٨% عام ٢٠٠٢، ويتوقع لها أن تصل إلى ١٨% بحسب تقديرات ٢٠٠٣.

ب - في الوقت الذي شهدت فيه نسبة الإيرادات من الضرائب المباشرة استقراراً قياساً إلى الناتج المحلي القائم مع ميل طفيف إلى الانخفاض، فإن حصيلة الضرائب غير المباشرة قياساً إلى الناتج نفسه، شهدت ارتفاعاً كبيراً، من ٤,٩% في بداية الفترة إلى حوالى ١٢% عام ٢٠٠٢.

ج - انخفضت حصة الضرائب المباشرة من حوالي ٤٠% في النصف الأول من التسعينيات من مجموع الإيرادات الضريبية، إلى ٢٥% في النصف الثاني منه، وهي النسبة نفسها المسجلة في السنوات الثلاث الأخيرة.

يذكر أن نسبة الضرائب المباشرة لا تقل في البلدان المتقدمة عن ٧٠% وعن ٥٠% في الدول المتوسطة الدخل، في حين أن المعدلات

المسجلة في لبنان تتناسب مع تلك المحققة في الدول الأدنى دخلاً.

٢ ـ تقويم نتائج وخصائص السياسة الضريبية وانعكاساتها في توزيع المداخيل:

٢ ـ ١: تقريب إحصائي لتأثير الضرائب غير المباشرة على توزيع المداخيل ومعامل جيني:

يقع العبء الأكبر لضريبة الاستهلاك على الفئات الفقيرة، التي تنفق مقداراً أكبر من دخلها، وفي المثال اللبناني غالباً ما يفوق استهلاك الأسر من الطبقتين المتوسطة والفقيرة مداخيلها.

سنستفيد في التالي من البيانات المتاحة، ومن المؤشرات والمعايير التي سنقوم باستخراجها، في قياس مدى تصاعدية عبء هذا النوع من الضرائب، المترافق مع انخفاض مستويات الدخل، سنحاول بمعنى آخر تحديد مساهمتها في تآكل القوة الشرائية للمداخيل، والتأكد من أنها ساعدت على تدهور معامل اللامساواة في توزيع الدخل (معامل جيني).

رغم نقص البيانات، سنحاول في التالي اختبار إمكانية قياس السياق التنازلي للضرائب غير المباشرة، واحتساب مدى تأثير النمو المتواصل لحصيلتها خلال فترة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٣، على مؤشر المساواة في توزيع المداخيل.

إن تحقيق ذلك يستدعي اتباع الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: تحديد الزيادة الإجمالية في عبء الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي القائم، بين عامي ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٣ وقد قدرتها الدراسة بـ ٧,٩%.

الخطوة الثانية: تقدير الزيادة الإجمالية في معدل اقتطاع الضرائب غير المباشرة في إجمالي الاستهلاك. وبالاستناد إلى البيانات التي تقارن بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص والناتج المحلي، أمكن لنا تحديد الزيادة في معدل الاقتطاع الضريبي إلى الاستهلاك، في فترة البحث بـ ٧,٦٥% (على أساس أن فجوة الادخار الخاص في لبنان تراوحت خلال فترة البحث بين ٩,٥% و- ٥,٣٧%).

الخطوة الثالثة: قياس التغير في عبء الضرائب غير المباشرة قياساً إلى الدخل، لكل فئة من فئات الدخل: تختلف نسبة التغير في عبء ضرائب الاستهلاك (التي تعني أيضاً التآكل في القوة الشرائية للدخل)، بين مجموعة دخلية وأخرى، نظراً إلى اختلاف الميل المتوسط إلى الاستهلاك بينها، إذ يتجه نحو الارتفاع مع انخفاض دخل الأسرة.

ولتقدير الميل المتوسط، عمدنا إلى احتساب إجمالي استهلاك كل فئة، باستعمال دالة استهلاك التالية: c= ٢٤,٤٩٢ y٠,٧٠٩٩.

حيث الاستهلاك: c، متوسط دخل الفئة: y، الميل المتوسط للاستهلاك C /= Y.

الخطوة الرابعة: قياس التغير في توزيع الدخل جراء زيادة معدل الضريبة غير المباشرة (١% و ٧,٦٥%)، هذا التغير الناجم عن التفاوت في تآكل القوة الشرائية، بين الفئات، نتيجة زيادة معدل الضريبة.

جدول يلخص نتائج المعالجة الإحصائية لزيادة العبء الضريبية وتآكل القوة الشرائية للمجموعات الدخلية، جراء ارتفاع معدلات الضرائب غير المباشرة بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٣.

تبين المعالجة الإحصائية المطبقة في الجدول رقم (١) كيف كانت نتائج الزيادة في معدلات الضرائب غير المباشرة متفاوتة، بتفاوت المجموعات الدخلية، والعلاقة هنا واضحة بين مكوني مستوى الدخل ودرجة العبء، فمع كل انخفاض في الدخل يزداد ضغط ضريبة الاستهلاك، بل إن عبء هذه الضريبة يتضاعف أكثر من مرتين بين مجموعتي الدخل العليا والدنيا.

٢ – ٢: حساسية توزيع المداخيل للزيادة في معدلات الضريبة غير المباشرة:

إن مزيداً من التحليل لنتائج تزايد معدلات الاقتطاع الضريبي إلى الاستهلاك، يلخص إلى أن زيادة نسبة الضرائب غير المباشرة بمعدل ٧,٦٥% إلى مجموع الاستهلاك أدى خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٣ إلى:

– الأول: تراجع نصيب المجموعات الدخلية التي يقل متوسط دخلها عن ٣٢ مليون ل.ل. سنوياً والتي تمثل ٨٥,٥% من مجموع المداخيل بمعدل ٣%.

– الثاني: ازدياد حصة الشريحة الأعلى، ذات الدخل المتوسط ٧٠ مليون ل.ل. سنوياً، والتي تمثل حوالى ١٤,٥% من الأسر، بمعدل ٠,٥% تقريباً من مجموع المداخيل. ومع أن الأدوات القياسية، المتبعة في الدراسة، والإحصاءات الواردة، لا تكفي وحدها لقياس مدى حساسية معامل جيني للزيادة المرصودة في معدلات الضرائب على الاستهلاك في الفترة محل الدرس. فإن المعطيات أعلاه تسمح بالقول أن الضرائب غير المباشرة قد ساعدت على تحريك منحنى جيني بما يتراوح بين نقطتين وثلاث نقاط (٠,٠٢ ـ ٠,٠٣) وهذا ما يفسر ٢٠% إلى ٣٠% من مقدار

الارتفاع في معامل جيني، الذي يعبر عن تزايد اللامساواة، خلال الفترة المشمولة بالتحليل.

٢ ـ ٣: دور الضرائب المباشرة في إعادة توزيع الدخل:

نظرياً، توفر الضرائب المباشرة فرصة للتعويض عن اللاعدالة التوزيعية التي تتصف بها الضرائب غير المباشرة، فبخلاف هذه الأخيرة، يتناسب التكليف الضريبي معها، بالمقدرة الفعلية للمكلفين.

وباستخدام الأرقام التقريبية التي عملنا على اشتقاقها من البيانات المتوفرة، يمكن تقدير عبء ضرائب الدخل على مجموع المداخيل، في العام ٢٠٠٣ على: غير الأجراء بـ ٨,٦٨% وعلى الأجراء بـ ٧,١٣%.

إن هذا التقارب بين معدلي العبء الضريبي على كل من الإجراء وغير الإجراء، رغم التفاوت الكبير في المداخيل بينها (متوسط مداخيل فئة غير الإجراء: ١٣٧٩٨ مليون ل.ل. سنوياً، الإجراء ٨٨٠٠ مليون ل.ل) يؤكد على أن الضريبة المباشرة ذات دور شبه حياوي تجاه توزيع المداخيل، وبالتالي يمكن تقدير العبء الضريبي الإجمالي للضرائب المباشرة وغير المباشرة معاً في العام ٢٠٠٣ لفئات دخلية على النحو التالي:

فئة الدخل الشهري	العبء الضريبي (مجموع الضرائب/الدخل)
أقل من ٣٠٠٠ ألف ل.ل.	٣٢,٩%
٥٠٠ ـ ٨٠٠ ألف ل.ل.	٢٦,١٤%
١٦٠٠ ـ ٢٤٠٠ ألف ل.ل.	٢٠,٥٥%
٣٢٠٠ ـ ٥٠٠٠ ألف ل.ل.	١٧,٨٧%
أكثر من ٥٠٠٠ ألف ل.ل.	١٥,٧%

بالخلاصة فإن مقارنة نمط توزيع المداخيل، في الأعوام ١٩٩٨، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ١٩٩٩، تنتهي إلى الاستنتاجين التاليين:

الأول: كان بوسع برامج إعادة الإعمار، أن تشكل عاملاً مساعداً على تحسين توزيع المداخيل، لو تحلى القائمون عليها، بمنظور اجتماعي اقتصادي متوسط أو بعيد المدى، وبحساسية علمية تساعدهم على ملاحظة الترابط بين معايير العدالة وبين نجاح تجارب التنمية والنهوض.

الثاني: إن لفترة التباطؤ الاقتصادي، الأثر السلبي نفسه على توزيع المداخيل، الذي كان لفترة التضخم التي عاشها لبنان في بعض مراحل الحرب، ومع أن معامل جيني ظل حتى عام ١٩٩٩ أقل مما كان عليه عام ١٩٨٨ فإن الطبقة الوسطى تآكلت على نحو أكبر، وازداد الوزن النسبي للطبقات الفقيرة، بالمقارنة مع الفترة الأولى(١).

(١) المصدر السابق.

البقاع ـ الواقع الاجتماعي
دراسات حديثة

أجرت الشركة الدولية للمعلومات "دراسة عامة في منطقة البقاع بتكليف من المكتب الفني للإنماء" ولحساب وزارة الموارد المائية والكهربائية التي تنفذ مشاريع إنمائية في البقاع وتشرف عليها خلاصة واحدة عن هذه الدراسات، وتشمل البطالة والأمية ومستوى التحصيل العلمي والدخل الفردي في الهرمل والقاع ورأس بعلبك.

مقدمة

قضاء الهرمل وبلدتا رأس بعلبك والقاع تعاني ثلاثة عوامل سلبية رئيسية: ارتفاع نسبة البطالة، انتشار الأمية ونضوب الثروة الزراعية. إن نظرة إلى الخريطة تظهر أن التقسيم الإداري لا علاقة له بالجغرافيا أو الإدارة. فنستغرب لماذا تلحق القاع بقضاء بعلبك وهي تبعد عن بعلبك نحو ٦٠ كلم بينما تبعد عن الهرمل ٧ كلم. مدينة الهرمل هي الأكبر في عدد السكان تليها القاع ثم رأس بعلبك، والقرى الأخرى بعضها مأهول ومعظمها شبه مهجور، ولا شك أن المنطقة تعاني وضعاً خاصاً بعد منع المزروعات المحظورة وانعدام شبكات الري والطرق. وهكذا يتناقص عدد السكان المقيمين في شكل دائم في المنطقة بعدما تزايدت الأبنية التجارية والسكنية في عملية تآكل للمساحات الزراعية في غياب تنظيم مدني وخطة

زراعية وإنماء متوازن وزراعات بديلة، لننظر . . وننتظر ونرى .

المنطقة والعينة

تم مسح جميع القرى في قضاء الهرمل بما فيها مدينة الهرمل، إضافة إلى بلدتي رأس بعلبك والقاع خلال حزيران وآب وأيلول ١٩٩٥ .

شملت العينة ٢٠٪ من السكان وقد اختيرت عشوائياً من جميع الأحياء .

إن المعلومات الديموغرافية تشمل الأشخاص المقيمين في شكل دائم وأفراد عائلاتهم غير المقيمين .

المصطلحات

١ ـ يعتبر أمياً كل شخص تجاوز الـ ٢٠ سنة ولم يلتحق بمدرسة أو لم يتم الدراسة الابتدائية .

٢ ـ يعتبر عاطلاً عن العمل كل شخص تجاوز الـ ١٥ سنة قادر على العمل وغير ملتحق بمدرسة أو معهد .

توضيحات عامة عن الدراسة

لقد تم فصل نسب الأمية والبطالة ومستوى التحصيل العلمي والدخل لكل من الرجال والنساء لتبيان الفروق بين الجنسين . على أن تبنى على هذه الدراسة دراسات أخرى لوضع المرأة في لبنان .

تم تحديد نسب الأمية بحسب الأعمار .

تم تحديد نسب الطلاب والطالبات الملتحقين بالمدارس بحسب الأعمار .

تم تصنيف ربات المنازل ضمن مجموعة العاطلين عن العمل بحسب ما هو متبع عالمياً، مع العلم أن نسبة منهن تعمل أحياناً في الزراعة والخياطة والمونة والتجارة البسيطة وأعمال أخرى .

لقد صنعت نسب العاملين من النساء والرجال بحسب القطاعات .

١ ـ القطاع الزراعي

إن أكثر من ٦٩٪ من السكان يملكون أراضي أو يستأجرونها، لكن نسبة الأراضي المستغلة زراعياً لا تتجاوز ٢٣٪ وقد أجاب ٤٦٪ من المزارعين أن العائق الأساسي يكمن في عدم توافر مياه الري الكافية، بينما عبّر نحو ٣٥٪ عن عدم توافر فرص التمويل أو عدم الإقتناع بجدوى الاستثمار في الزراعة .

وبعد التدقيق في سعر المنتوجات الزراعية الذي يدفعه المستهلك تبين أن حصة المزارع لا تتعدى ٣٥٪ من مجمل هذا السعر . مما يطرح مسألة توضيب المنتجات الزراعية وتسويقها وطرق تنمية الزراعة (وهو ليس موضوع هذه الدراسة، وأن يكن من المسببات الأساسية للوضع الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة) .

٢ ـ نسب الأمية، التحصيل العلمي والالتحاق بالمدرسة .

الأمية :

بلغت نسبة الأمية بين الرجال ٦١,٣٪ والنساء ٦٥,٩٪، أما النسب التفصيلية فهي: ٣٥,٩٪ للرجال و٣٥,٤٪ للنساء في رأس بعلبك . وفي القاع ٥٦,٨٪ للرجال و٥٥,٨٪ للنساء . وفي الهرمل ٦٥,٩٪ للرجال و٧٦,٤٪ للنساء .

اللوحة الرقم ١: المعدل النسبي للأمية في رأس بعلبك، القاع وقضاء الهرمل

المنطقة	رأس بعلبك	القاع	قضاء الهرمل
الرجال	٣٥,٩	٥٦,٨	٦٥,٩
النساء	٣٥,٤	٥٥,٨	٧٦,٤

أما نسب الأمية بحسب الأعمار فهي مبينة في اللوحة ٢ اللوحة الرقم ٢، نسبة الأمية للرجال والنساء بحسب الأعمار

العمر	نسبة الأمية – نساء	نسبة الأمية ـ الرجال
٢٠ ـ ٢٩	٤٦,١	٤٩,١
٣٠ ـ ٣٩	٦٢,٣	٥٦,٢
٤٠ ـ ٤٩	٧٩,١	٦٠,٨
٥٠ ـ ٥٩	٩٢,٩	٧٦,٦
٦٠ وما فوق	٩٤,٥	٨٨,٢

التحصيل العلمي

إن نسبة التحصيل الجامعي في المنطقة المدروسة بلغت ٤,٥% للرجال و٢,٦ للنساء والثانوي ١٢,٨% للرجال و١٤,٨% للنساء، أما التعليم المهني فقد بلغ ٣,٨% للرجال و١,٦ % للنساء.

اللوحة الرقم ٣، نسبة التحصيل العلمي للرجال والنساء

التحصيل العلمي	النسبة المئوية – رجال	النسبة المئوية ـ نساء
أمي	٦١,٣	٦٥,٨
ابتدائي	٩,٦	٨,٢
تكميلي	٥,٩	٦,٢
ثانوي	١٢,٨	١٤,٨
جامعي	٤,٥	٢,٦
دراسات عليا	٢,١	٠,٨
دراسة مهنية	٣,٨	١,٦

نسبة الالتحاق بالمدرسة

الهرمل

إن ١١,٦% من الأولاد بين ٥ و١٠ سنوات من العمر في الهرمل لا يلتحقون بمدرسة إطلاقاً. وأن نسبة عالية (٤٥,٩%) من الذين تراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ سنة لا يكملون الدراسة (اللوحة ٤ والرسم ٦).

اللوحة الرقم ٤: نسبة الالتحاق بالمدرسة للفتيان والفتيات في قضاء الهرمل

الفتيات				الفتيان			
العمر	٥–١٠	١٠–١٥	١٥–١٩	العمر	٥ ـ ١٠	١٠–١٥	١٥–١٩
تدرس	٨٨،٤	٨٨،٤	٥٤،١	يدرس	٨٦،١	٨٦	٥٧،١
لا تدرس	١١،٦	١١،٦	٤٥،٩	لا يدرس	١٣،٩	١٤	٤٢،٩
المجوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

لا تدرس	لا تدرس

إن ١٣,٩٪ من البنات بين ٥ و١٠ سنوات من العمر في الهرمل لا يدخلن المدرسة بينما تبلغ نسبة اللواتي لا يكملن الدراسة بين ١٥ و١٩ سنة ٩,٤٢.٪ (اللوحة ٤).

القاع ـ رأس بعلبك

إن نسبة الأولاد الذين لا يلتحقون بمدرسة هي ٢,٦٪ بينما تبلغ نسبة الذين لا يكملون الدراسة بين الأعمار ١٥و١٩ سنة: ٣٠,١٪.

القاع رأس بعلبك

لا تدرس	تدرس

إن نسبة البنات اللواتي لا يلتحقون بمدرسة هي ١,٠٪ بينما تبلغ نسبة اللواتي لا يكملن الدراسة بين الأعمار ١٥ و١٩ سنة: ٢٣,٥٪.

نتائج نسب الأمية، التحصيل العلمي والالتحاق بالمدرسة

تظهر دراسة نسب الأمية بحسب الأعمار، أن نسبة الأمية مرتفعة جداً حتى عند الذين تراوح أعمارهم بين ٢٠ ـ ٢٩ سنة (٤٩,١٪ بين الرجال). وقد أظهرت الأرقام نسباً للأمية أقل بين النساء (٤٦,١٪ للمرحلة نفسها من العمر، وربما كان هذا الفرق هامشياً ولكنه جدير بالملاحظة وخصوصاً إذا درسنا أنسب الالتحاق بالمدرسة.

والملاحظ أن نسبة التحصيل الجامعي هي أعلى من نسبة التعليم المهني ومتقاربة من نسبة التحصيل التكميلي على سبيل المثال، وقد يغير هذا جزئياً بالتفاوت الكبير بنسب الدخل والفرص المتاحة أمام البعض

لإكمال دراساتهم، وخصوصاً أنه قد لوحظ أن نسبة عالية من الطلاب الذين يتابعون دراساتهم حالياً (نحو ٢٥٪) يلتحقون بمدرسة خاصة في رأس بعلبك، بينما هناك ثانوية رسمية واحدة في الهرمل والمدارس المهنية شبه معدومة، كما أن معظم المدارس هي مدارس ابتدائية مما قد يكون أحد أسباب ارتفاع نسبة الذين لا يكملون دراستهم. واللافت أن نسبة المدارس التي أنشئت بمبادرات حزبية أو دينية تشكل زهاء ٤٠٪ من مجمل عدد المدارس في المنطقة، وقد تبين أن هناك مظهر تفاوت بين قضاء الهرمل من جهة، وبلدتي القاع ورأس بعلبك من جهة أخرى، حيث الوضع أفضل نسبياً ولا سيما من ناحية نسب الالتحاق بالمدرسة.

وقد يكون من المفيد الخوض في الأسباب التاريخية والسياسية لتفسيرها وتحليل الأوضاع التي أظهرتها الإحصاءات. لكن الواضح أن عدم توافر المدارس هو أحد العوامل الرئيسية وقد تضافر مع عامل الإهمال الاقتصادي بجميع مظاهره، وهما يفسران إلى حد كبير هذه النتائج (انظر نتائج نسب البطالة، قطاعات العمل ودخل الفرد).

٣ ـ نسبة البطالة وقطاعات العمل ومستوى الدخل الفردي.

نسبة البطالة:

بلغت نسبة البطالة للرجال في المنطقة المدروسة ١٧,٤٪ والنساء ٧٢,١٪.

البطالة	النسبة المئوية
الرجال	١٧,٤
النساء	٧٢,١

قطاعات العمل:

إن العاملين في القطاع العام (الدولة) يشكلون ٨,٨% بين الرجال و٤% بين النساء. ويمثل الجيش وقوى الأمن ١٨,٤% بين الرجال و٠,٥% بين النساء أما العاملون في قطاع الزراعة فيشكلون ١٢,٣% بين الرجال و١,٢% بين النساء.

النسبة المؤية وللعاملين والعاملات بحسب المهنة أو القطاعات.

المهنة/ القطاع	النسبة المئوية للعاملين	النسبة المئوية للعاملات
الجيش وقوى الأمن	١٨,٤	٠,٥
بدون عمل	١٧,٤	٧٢,١
عمل خاص	١٤,٦	١,٤
زراعة	١٢,٣	١,٢
القطاع الخاص	١٠,٢	٤,٥
عامل	٨,٩	٠,٦
موظفو دولة	٨,٨	٤,٠
متقاعد	٤,٩	٠,٢
عامل ماهر	٢,٩	٠,٤
عمل ضمن العائلة	١,٦	١٥,١

تصنيف الفئات العاملة بحسب الدخل الشهري

إن ٣٨,٧% من العاملين يدخلون شهرياً ٢٥٠,٠٠٠ ليرة أو أقل و١٣,٦% بين ٣٥٠,٠٠٠ و٤٥٠,٠٠٠ ليرة و٩,٢% بين ٦٥٠,٠٠٠ ليرة و٨٥٠,٠٠٠ ليرة بالنسبة إلى الرجال، أما بالنسبة إلى النساء، فالنسب هي ٩٢,٠% و٢,٥% و٠,٦٠ بالترتيب نفسه.

تصنيف الفئات العاملة بحسب الدخل الشهري

النسبة المئوية للنساء	النسبة المئوية للرجال	الدخل الشهري ل.ل.
٩٢,٠	٣٨,٧	أقل من ٢٥٠٠٠٠
٢,٤	١٢,٤	٢٥٠٠٠٠-٣٥٠٠٠٠
٢,٥	١٣,٦	٣٥٠٠٠٠-٤٥٠٠٠٠
٢,٠	١٦,٣	٤٥٠٠٠٠-٦٥٠٠٠٠
٠,٦	٩,٢	٦٥٠٠٠٠-٨٥٠٠٠٠
٠,٥	٩,٨	أكثر من ٨٥٠٠٠٠

في منطقة هي زراعية أساساً تبين أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة منخفضة جداً ولا تتعدى ١٢,٣% بين الرجال، وأن نسبة العمال المهرة متدنية جداً (٢,٩%)، والقطاع الخاص لم يجتذب أكثر من ١٠,٢%. وهكذا يشكل القطاع العام ولا سيما الجيش وقوى الأمن رب العمل الأكبر عند الرجال باستيعابه ما نسبته ٢٧,٢%.

كذلك أظهرت الدراسة أن نسبة البطالة بين الرجال تتجاوز ١٧% وأن نسبتها أعلى بكثير بين النساء، علماً أن المرأة تحقق دخلاً غير مرئي عبر عملها في القطاع الهامشي، ولكن ضآلة هذه المداخيل واقتصار دخل العاملين في القطاع الزراعي على الحد الأدنى للأجور أضف إلى ذلك قلة العمال المهرة وكذلك العاملين في القطاع الخاص... كل ذلك جعل المنطقة تعاني حرماناً.

ويظهر هذا جلياً من دراسة دخل الفرد حيث يتقاضى أكثر من ثلث القوى العاملة الحد الأدنى للأجر حوالى الثلث يتقاضى أقل من ٦٥٠٠٠٠ ليرة بينما الذين يتقاضون أكثر من ٨٥٠٠٠٠ ليرة تبلغ نسبتهم ٩,٨%.

لقد توخت هذه الدراسة تحديد نسب الأمية والبطالة ومستوى التحصيل العلمي ودخل الفرد من دون الخوض في الأسباب التاريخية والاقتصادية الاجتماعية ما لم تقتض الضرورة العلمية الإشارة إليها. وكذلك لا ترمي هذه الدراسة إلى طرح الحلول للواقع الذي تبين نتيجة الإحصاءات صعوبة مهمات التنمية والتحديات المنتظرة حيالها.

في دراسة إحصائية للإحصاء المركزي حول الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان عام ١٩٩٧ ورد فيها ما يلي: (١):

متوسط دخل الأجير الدائم ٧٦٩ ـ الفاً والمياوم ٤٤٤ ـ الفاً ونسب البطالة ٨,٥% و٨,٨% يشكون مرضاً مزمناً و٤٢% مضمونون صحياً.

عدد المقيمين على الأرض اللبنانية بلغ في حزيران الماضي ٤ ملايين وخمسة آلاف نسمة، عدد الناشطين بينهم مليون ٣٦٢ ـ الفاً، (٣٤%) وقدرت نسبة البطالة بـ ٨,٥% ولدى الشباب (٢٠ ـ ٢٥ سنة) ١٧,٨%، مما قدرت متوسط الدخل السنوي للأسرة ١٨ مليوناً و٤٨٠ ألفاً، ومعدل أجر العامل الدائم ٧٦٩ ـ الفاً والمياوم ٤٤٤ ـ الفاً، وأن (١٦,٨ من مجموع الأسر تعتبر دخلها كافياً، فيما (٣٨,٣% من الأسر مستدينة، بينها ١٤,٩% استدانت لتأمين الحاجات المعيشية.

على صعيد الفرد: بلغ متوسط الدخل ٣٢٧,٧ ـ الفاً في الشهر للشخص الواحد. وبلغ الدخل الوسطي ٢٠٢ ألفاً ل.ل في الشهر للشخص الواحد أي أن ٥٠% من السكان دخلهم أقل من ٢٠٢ ـ الف ل.ل. في الشهر، وهؤلاء الأشخاص يتقاسمون ٢٠,٨% من مجموع الدخل الوطني المتوفر.

٣٨,٣% من الأسر مستدينة ١٤,٩% استدانت لتأمين حاجاتها المعيشية، ٨,٩% لدفع الأقساط المدرسية ١، ٥% لدفع تكاليف استشفاء و(٧,٦)% لشراء مسكن بلغت نسبة الأسر التي صرحت أن دخلها كافٍ أو أنها مرتاحة مادياً ١٦,٨% فقط. وأغلبيتها تعتقد بأن دخلها يكاد لا يكفي لتأمين حاجاتها الضرورية.

الأكثرية الساحقة للأسر صرحت بأن مستوى دخلها تدنى خلال السنة نسبة إلى السنة الماضية.

وأجابت الأسر على سؤال لها عن مستوى الدخل الأدنى الضروري قدرت متوسط الدخل الشهري الذي يعتبرضروريا مليون و٧٣٠ ألفاً ل.ل لأسرة مؤلفة من خمسة أشخاص تشير الدراسة إلى أن متوسط الدخل السنوي للأسرة من عمل أفرادها + مصادر أخرى ١٨ مليوناً و٤٨٠ ألفاً منها (١٥,٢) مليوناً من العمل ٨٢,٥% و٣,٢ ملايين من مصادر أخرى ١٧,٥%.

إن متوسط عدد الأولاد في الأسرة الذين يتابعون الدراسة ١,٤٧. ومن مجموع هؤلاء ٣٤,٩% يرتادون المدارس الرسمية للتعليم العام أو المهني أو الجامعي. وقدر القسط المدرسي في التعليم الرسمي ١٤٧ ألف ل.ل، وفي التعليم الخاص بـ مليون و٨١٧ ألفاً (كمعدل وسط وفي التعليم الجامعي الخاص بـ ٦ ملايين و٥,١٧ ألف ل.ل. يضاف إلى ذلك تكاليف لشراء الكتب والقرطاسية والنقل. وذكرت الدراسة أن نسبة البطالة ٨,٥% وهي بنسبة ٩% عند الذكور و٧,٢% من الأناث وترتفع إلى ٢٨,٦% لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٠ سنة و١٧,٨% الذين

تتراوح أعمارهم بين ٢٠ ـ ٢٥ سنة يعمل في الزراعة ٩,٣% و٢٦,٧% في الصناعة والبناء و٢٣,٣% في التجارة و٤٠,٨% في الخدمات. على صعيد السكن تشير الدراسة إلى ٦٨,٣% من الأسر تملك مسكناً و٢٠,٦ من المجموع هم من المستأجرين. وتبلغ نسبة الأسر التي تشكو من مسكن صغير جداً ٤٠,٥% في بيروت و٣٩,٦% في الضواحي و٣٦,١% في الشمال وتصل نسبة المساكن غير الموصولة بشبكة الصرف الصحي (٥٨,٥)على مستوى لبنان و٣٠,٣% تتعرض مساكنها لمشاكل تلوث. وتشير الدراسة إلى أن ٥٨,٥% من السكان يشكون مرضاً مزمناً و٦,٥% من المعاقين، فيما صرح ١٦,٦% من الأسر أن لديهم على الأقل مريضاً يحتاج إلى علاج ولم تتمكن من تأمينه.

ملاحظات حول قضية المداخيل في لبنان - خلاصة

المداخيل الاقتصادية في الدول النامية وفي الدول المتطورة هي إحدى قضايا العصر الأساسية والمهمة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. إن درجة من العدالة في المجتمع أكبر وقدرات أعظم من المشاركة لا يقتطعان من التحويل بل على العكس يدعمانه ويقويانه. وهناك عبارة وردت من نائب رئيس البنك الدولي سابقاً "أن العدالة لا تمنع إعادة توزيع الدخل الاقتصادي وفي القدر الأدنى لا تعرقل إعادة توزيع الدخل الاقتصادي".

في دراسة إحصائية قامت بها شركة (أ ـ ب ـ س ـ سرفي) في كانون الأول ١٩٧٤ ذكرت ما يلي: (ommibus Survey . C.B.A).

أقل من ٥٠٠ ل.ل.	٣١,٧% من التوزع العائلي في لبنان
٥٠٠ ـ ١٠٠٠ ل.ل.	٣٨% من التوزع العائلي في لبنان
١٠٠٠ ـ ١٥٠٠ل.ل.	١٣,٣% من التوزع العائلي في لبنان
١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ل.ل.	٤% من التوزع العائلي في لبنان
أكثر من ٢٠٠٠ل.ل.	١٠% من التوزع العائلي في لبنان
مداخيل مرتفعة وغير محددة	٣% من التوزع العائلي في لبنان

وهذا يعني أن حوالى ثلث السكان تقريباً يعيشون في حالة فقر دائم، ونسبة ٣٨% على حافة الفقر.

وفئة متوسطة الدخل بنسبة ١٧,٣%.

وفي الجداول الإحصائية الحديثة[1] توزع الأسر بحسب فئات الدخل على الشكل التالي: الأرقام بالآلاف الليرات اللبنانية.

أقل من ٣٠٠	%٥,٨
٣٠٠ ـ ٥٠٠	%١٣,٠
٥٠٠ ـ ٨٠٠	%٢١
٨٠٠ ـ ١٢٠٠	٢١,١
١٢٠٠ ـ ١٦٠٠	%١٣,٤
١٦٠٠ ـ ٢٤٠٠	%١٢,١
٢٤٠٠ ـ ٣٢٠٠	%٥,٩
٣٢٠٠ ـ ٥٠٠٠	%٤,٣
٥٠٠٠ فما فوق	%٣,١
	%٠,٣

(١) "الأحوال المعيشة للأسر في لبنان" مستشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشرت في ٢٧/٦/١٩٩٨.

من خلال الدراسة نستنتج بأن الفئة المعدمة من التوزع العائلي في لبنان تعادل حوالى ١٩% ونسبة ٤٢% من التوزع العائلي في لبنان على حافة الفقر.

أما الفئة المتوسطة الدخل من التوزع العائلي في لبنان تعادل تقريباً بحسب الدراسة حوالى ١٨%. وما فوق الوسط ٤,٣% والفئة من خمسة ملايين ل.ل. وما فوق تمثل ٣,١ من التوزع العائلي في لبنان.

لقد برز في مجتمع السلم طبقة المستفيدين من الالتزامات الكبرى والمتوسطة والصغيرة وفئة المستفيدين من أموال الدولة والبلديات والمشاريع في المدن الكبرى والمدن الريفية وأعمال الإنشاء والتعمير والهدر والرشوة والسمسرة والخدمات السياحية المتنوعة في الداخل والخارج، وأعمال التوسع السياحي داخل البلد، والأموال التي تتدفق من الخليج، من الموظفين والمقاولين وشركات الإنشاء والتعمير والاستثمار والمشاريع السياحية وغيرها. هذه الامتيازات المتنوعة في داخل لبنان لفريق من اللبنانيين الذي استفاد من الظروف السياسية المناسبة، أظهرت فئة أو طبقات من أصحاب المداخيل المتوسطة وما فوق الوسط والمترفين والأثرياء توزعت في مختلف الطبقات الاجتماعية في لبنان.

وفي دراسة إحصائية للإحصاء المركزي حول الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان عام ١٩٩٧ ورد فيها ما يلي:

"١٦,٨% من مجموع الأسر يعتبر دخلها كافياً فيما ٣٨,٣% من الأسر مستدينة بينها ١٤,٩% استدانت لتأمين الحاجات المعيشية، ٨,٩% لدفع الأقساط المدرسية، ٥,١% لدفع تكاليف استشفاء، ٧,٦% لشراء مسكن.

بلغ الدخل الوسطي ٢٠٢ ألف ل.ل. في الشهر للشخص الواحد أي أن ٥٠% من السكان دخلهم أقل من ٢٠٢٠٠٠ل.ل. في الشهر وهؤلاء الأشخاص يتقاسمون ٢٠,٨% من مجموع الدخل الوطني المتوفر[1].

إن التنمية الزراعية والصناعية عندما تعتمد التقنية الحديثة والجدية والإخلاص يمكن أن تساهم في تحرير مئات الألوف من سكان المناطق الريفية والنائية من الفقر والجهل والمرض. فالري مثلاً هو الذي يحول الأراضي إلى مروج خضراء ويرفع مستوى المزارع الاقتصادي ويساهم في ارتفاع سعر الأراضي ويحول الريف من منطقة فقيرة إلى منطقة غنية تساهم في دعم الوطن اقتصادياً واجتماعياً، كما أن مشاريع مائية مهمة سبق الحديث عنها في لبنان في حال تنفيذها في المستقبل تضيف إلى المناطق المتخلفة اقتصادياً قيمة التحسن في الأراضي المروية واستقرار أبناء القرى في مناطقهم وعدم النزوح وتقليل عدد المهاجرين إلى ضواحي العاصمة، أهم هذه المشاريع مشروع الليطاني ومشروع ري سهل عكار ومشروع ري سهل البقاع والهرمل بمياه العاصي ومشروع ري البقاع الجنوبي... وغيرها من المشاريع الحيوية المهمة، وهناك مشاريع التصنيع الزراعي ومشاريع التطور الصناعي في الأرياف التي ترقد في المتاهات.

(١) قدمها المدير العام للإحصاء المركزي بتاريخ: ١٦/٢/١٩٩٨.

الجدول الرقم ١٦: معدل النشاط الاقتصادي والبطالة بحسب المحافظات (% من القوى العاملة)[١]

	لبنان	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ما عدا الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع
ناشطون ذكور	٧٧,٣	٧٤,٨	٧٨،٠	٨٧،٤	٧٨،٧	٧٩،٠	٧٥،٦	٧٤،٥
ناشطون اناث	٢١,٧	٣٥,١	٢٦,٣	٢٢,٧	١٧,٤	٧٩,٠	٧٥,٦	٧٤،٥
بطاقة ذكور	٩،٠	٧,٥	٨,٦	٧,٠	١٠,٦	٩,١	٥,٥	٤،٤
بطاقة أناث	٧،٢	٨،٠	٧،٠	٧،٧	٩،١	٥،٥	٤،٤	٥،٥
بطاقة بين ١٥ _ ٢٠ سنة		٢١،٤	٢٦،٧	٣١،٩	٣١،٤	٢٣،٦	٣٥،١	٣١،٠

المصدر: الأوضاع المعيشية الأسر في لبنان.

(١) المصدر السابق.

الجدول الرقم ١٧ : الدخل الوسطي الفردي الشهري (بالآلاف الليرات اللبنانية)[١]

	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ما عدا الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع	لبنان
الدخل الفردي الشهري بآلاف الليرات	٢٨٣	٢٣٧	٢٩٩	١٤٥	١٥٠	٢٠٠	١٧٢	٢٠٢
متوسط الدخل الفردي للأسرة	٢٠٦٧	١٧٢٤	١٩٤٦	١٢٣٥	١١٣٥	١٠٨٩	١٢٦٤	١٥٤٠
متوسط الدخل الفردي	٤٨١،٢	٤٠،٣	٤٤٢،٣	٢٢٨،٧	٢٧٦،٥	٢٤٧،٥	٢٥٢،٨	٣٢٧،٧

المصدر: الأحوال المعيشية والأسر في لبنان

(١) المصدر السابق.

الجدول الرقم ١٨ : توزع الأسر بحسب المحافظات وفئات الدخل (%)(١)

فئة الدخل	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ما عدا الضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع	لبنان
أقل من ٣٠٠	٤،١	٢،٨	٣،٦	٨،٥	١٠،٤	٧،٠	٧،٥	٥،٨
٣٠٠ - ٥٠٠	١٠،٢	٩،٦	٧،٨	١٧،٠	٢٢،٨	١٤،٥	١٣،٠	١٣،٠
٥٠٠ - ٨٠٠	١٥،٩	٢١،٥	١٥،٥	٢٣،٣	٢٤،٥	٢٥،٤	٢٢،٤	٢١،٠
٨٠٠ - ١٢٠٠	١٨،٩	٢٢،٤	١٩،٣	٢١،٥	١٨،٠	٢٤،٠	٢٤،١	٢١،١
١٢٠٠ - ١٦٠٠	١٤،٧	١٥،٢	١٤،٢	١١،٥	١٠،٠	١٣،٤	١٣،٣	١٣،٤
١٦٠٠ - ٢٤٠٠	١٤،٩	١٢،٢	١٦،٢	١٠،٦	٦،٨	٩،٧	١١،٩	١٢،١
٢٤٠٠ - ٣٢٠٠	٧،٢	٧،٢	٩،٩	٢،٧	٣،٤	٣،٦	٣،٩	٥،٩
٣٢٠٠ - ٥٠٠٠	٦،٣	٥،٠	٨،٢	٢،١	٢،٠	١،٦	٢،٦	٤،٣
٥٠٠٠ +	٦،٧	٣،٨	٥،٠	١،٥	٢،٦	٠،٧	١،٣	٣،١
غير محدود	٠،٨	٠،٣	٠،٢	٠،٣	٠،٤	٠،٢	-	٠،٣

(١) المصدر السابق.

الجدول الرقم ١٩ : اتفاق الأسرة بحسب الإنفاق وبحسب المحافظات (%)(١)

	لبنان	بيروت	ضواحي بيروت	جبل لبنان ما عدا االضواحي	الشمال	الجنوب	النبطية	البقاع
المصاريف على الغذاء	٢٢،٩	٢١،٩	٣١،٨	٢٣،٦	٢٣،٨	٢٧،٠	٢٧،٧	٢٧،٩
أسر تنفق كل دخلها	٥١،٥	٥٣،١	٥٤،٤	٥١،٣	٤٢،٨	٥١،٩	٦٢،٤	٥،٣
أسر مدينة	٢٠،٦	٢٦،٤	٣٠،٣	٢٥،٤	٤٢،٧	٣١،٨	١٧،٨	٢١،٨
دين للمعيشة	١٤،٩	٩،٨	١٣،١	١٠،٧	٢٢،٨	١٥،٣	٧،٨	٢١،٣
دين للمدارس	٨،٩	٧،٢	٨،٨	٨،٣	١٢،٩	٦،٢	٢،٤	٢،١٢
دين للاستشفاء	٥،١	٥،١	٤،٤	٣،٥	٦،٦	٥،٢	١،٥	٨،٤
دين للسكن	٧،٦	٦،١	١٠،١	٨،٩	٧،٤	٥،٧	٤،٣	٦،٥

وفي ظل الركود الاقتصادي بدأت عمليات الصرف وتقليص حجم النشاطات الاقتصادية وحجم المؤسسات. وهناك إحصاءات منسوبة إلى وزارة العمل ذكرت أن الكثير من المصانع والمعامل والمتاجر صرفت ما بين العام ١٩٩٩ ومنتصف عام ٢٠٠٠ قرابة ٨٠٠٠ موظف وعامل.

(١) المصدر السابق.

وتشير التقديرات الصادرة عن وزارة العمل بأن الوزارة تلقت منذ بداية عام ٢٠٠٠ (٥١١ شكوى) شكوى لحالات صرف فردية وجماعية حوالى (٣٥٠٠) فرصة عمل فيما سجلت (١٣١٢ شكوى) عام ١٩٩٩ شملت (٤٥٠٠) عامل ومستخدم وكان سجل في العامين ١٩٩٧ و١٩٩٨ زهاء (٨٠٠ شكوى) شملت ما يزيد عن (٤٠٠) عامل ومستخدم هناك تقديرات تعود إلى دراسة تطور الأجور والأسعار نجد أن ٤٠٪ من الأسر تراجعت نفقاتها على الترفية (١٨,٤٪) وتراجعت نفقاتها على الخدمات ١٥,٥٠٪ وعلى المواد الغذائية ٢٦,٧٪ وفي دراسة أعدتها منظمة العمل الدولية والاتحاد العمالي والدراسة أن متوسط دخل الأسرة يبلغ ١٥ مليون ل.ل. سنوياً وعدد العاملين في الأسرة ١,٥٧ أما نسبة الأسر التي تكتسب أقل من مليون ل.ل. في الشهر فبلغت ٤٨٪ وتراجع دخل ٢٩,٥٪ من الأسر بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩. دافع اللبنانيين في عام ٢٠٠٠ للهجرة ما زال مرتفعاً خصوصاً بالنسبة إلى التراجع الاقتصادي المسيطر وارتفاع عدد العاطلين من الشباب.

في تقرير بنك عودة الاقتصادي للفصل الثالث في ٢٨/١١/٢٠٠٠ ورد فيه بأن وضع عام ٢٠٠٠ يبعث المخاوف من وقوع الاقتصاد في ركود دائم، نمو سلبي ٠,٤٪ من ٩ أشهر... والدين العام ١٤٥٪ من الناتج المحلي. وقد أشار تقرير البنك إلى ما يلي:

- نمو التسليفات جاء أقل بنسبة ٤٥,٣٪ عن الفترة ذاتها من عام ١٩٩٩.
- نمو خدمة الدين جاء أكبر بكثير من النمو الأسمي للتاريخ المحلي مما زاد نسبة الدين العام إلى أكثر من ١٤٥٪ من الناتج المحلي.
- يشدد التقرير على خفض نسبة الدين إلى ٨٥٪ من الناتج خلال الإصلاحات الضريبية والإدارية.

- اعتبر التقرير أن التصحيح المالي يؤدي إلى خفض إلى ٨٥ من الناتج حتى العام ٢٠٠٥ يقوم على جملة تدابير أبرزها زيادة الاقتطاع الإلزامي بما يوازي ٢,٢٥٪ سنوياً من الناتج المحلي بتحسين الجباية ومكافحة الهرب من الضريبة حتى تبلغ نسبة الاقتطاعات (٣٠)٪ من الناتج المحلي مع خفض الفوائد بمعدل ١٪ سنوياً.
- تمويل ٥٠٪ من عجز الموازنة من الإصدارات الدولية مع ربط الأجر بالتضخم وزيادة النفقات الاستثمارية بنسبة ٧,٥٪ من الناتج.
- إجراء عملية خصخصة بما يوازي ٨ مليارات دولار خلال ٣ سنوات على أن تكون حصة الدين العام ٢٠٠١ بحدود ٣ مليار دولار.

ولا بد من الإشارة بأن الاقتصاد اللبناني بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ يمكن أن يعاني من الركود الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى الضائقة الاقتصادية التي بدأت في عام ١٩٩٥، وازدادت وتشعبت وتشابكت في الأعوام التالية، ووصلت إلى ما هي عليه من التأثيرات السلبية على الواقع الاجتماعي والمداخيل.

ويمكن للتأثيرات السلبية لبعض الدول العربية التي ترتبط بعلاقات اقتصادية مع لبنان نتيجة ما بعد ١١ أيلول أن يتأثر لبنان بهذه العوامل الاقتصادية مع تلك الدول، مضافاً إلى ذلك العوامل الاقتصادية السلبية التي كان وما زال يعاني منها لبنان.

ومن الممكن أن تكون هذه الفترة الحالية هي فترة انحسار هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج وإعادة تمركزها في لبنان في حالة استمرار الاستقرار العام.

وهذه نقطة إيجابية يمكن أن يستفيد منها لبنان بالإضافة إلى اندفاعات السياح العرب نحو لبنان بعد أحداث مشاكل ١١ أيلول في العالم الغربي.

مراجع البحث

- الإنماء الوطني والإنماء الزراعي ـ منشورات ندوة الدراسات الإنمائية.
- الضمان الاجتماعي في خمس سنوات الجزء الثاني نشر إدارة الضمان.
- الوضع السكاني في لبنان منشورات معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية. ١٩٧٣.
- منشورات هيئة الأمم المتحدة المنظمات التابعة للمؤتمرات السنوية التقارير الاقتصادية السنوية والاجتماعية للأمانة العامة والمندوبين والاختصاصيين.
- حول سياسة إسكانية في لبنان ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.
- تقرير وزارة الموارد المائية والكهربائية حول مشروع الليطاني تقرير خاص بالوزير. ١٩٧١.
- تقرير اللجنة المشتركة ـ خاص بالليطاني ٢٠/٦/ ١٩٧٤.
- أدوار موروسيير الفكر الفرنسي المعاصر ـ منشورات عويدات، بيروت ـ باريس. ١٩٧٨.
- تقارير دولية للأمين العام للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة الزراعة والأغذية الدولية.
- دراسة الشركة الدولية للمعلومات لحساب وزارة الموارد المائية والكهربائية عام. ١٩٩٥.
- دراسة الإحصاء المركزي حول الأوضاع المعيشية للأسرة في بعلبك والهرمل عام. ١٩٩٧.
- شركة "ماس" للإحصاء/ دراسات إحصائية .
- د. زكي نجيب محمود ـ تجديد الفكر القومي.
- الموسوعة الفلسفية العربية، المجلد الثاني.

- دراسة الإحصاء المركزي حول الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان عام ٩٧ نشرت بتاريخ ١٢/٢/ ١٩٩٨.

-A le wis.

-Thorie de la Croissance economique Paris.

- Gastor le duc.

La Croissance economique (conferences) Unmisersite de paris **1968**.

F. perroux la coexistence pacifique (P.U.F).

J. Marechal et le cailliou.

La repartition du revenu National (P.U.F).

- C. Furtado/Le mythe du developement economique paris **1973**.

- Le liban moderne pierre Lyauty juillard paris **1964**.

- C. Furtado/theorie du developement economique paris 1970.

- R.Barre/Economie politique tome II paris 1965.

- R.Barre/Principes d'analyse economique analyse Macro economique II Fascicule 2 et 3.

- A.B.C Omnibus survey (statistiques dec 1974).

- Le Monde.

الفهرس

طبقات المجتمع اللبناني

يعالج المؤلف، من موقع علمي، الظروف الإجتماعية التي ساهمت في تحضير الأجواء والأرضية للحرب اللبنانية.

كما يبحث المؤلف الأرضية الإجتماعية التي كان وما زال يتكئ المجتمع اللبناني عليها. وذلك بمنهجية تتوخى البحث العلمي دون سواه، مرفقاً بالبيانات والاحصائيات التي أحاطت بالوضع اللبناني قبل الحرب وأثناء الحرب وبعد الحرب.

الكاتب الاستاذ عدنان فحص، درس مادة التنمية الاقتصادية، ودبلوم الدكتوراه في العلوم الاقتصادية في جامعة السوربون.

له عدة مؤلفات وكتب إقتصادية وإجتماعية منها

- الظروف الإقتصادية للحرب اللبنانية إصدار ١٩٧٩
- علامات من العقلية اللبنانية والعربية إصدار ١٩٨٩
- الحرب اللبنانية اسباب ونتائج إصدار ١٩٩١